UNIVERSAL
LIBRARY

OU_234958

UNIVERSAL
LIBRARY

ومن يؤت الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا

حمدا لمن الهمنا المنطق في الحكمة وشكرا لمن علمنا مالم نعلم من الفنون المتفننة على طبع

سكندر جاه دام فضله
نواب محمد سكندر علیخان بهادر
فرمانروای ریاست مستطاب اعلی الموفق برآمد نوراً حدیقة السرور

شرح الحكمة المعروف بصدر الشريعة على هداية

بتحشية المحبر المحقق النحرير المدقق مولانا ابو الحسنات محمد عبد الحي ادام فيضه العلي

في المطبع العلوي بهتو آباد محمد بخش خاكسار

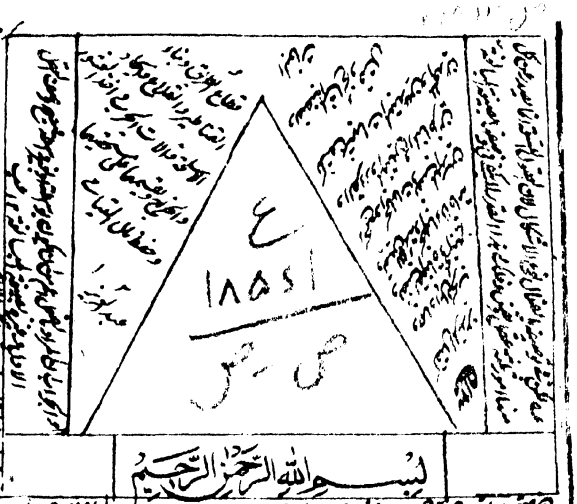

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله مخترع العقل الفعال ومبدع النفس الكمال ومعلق
الصور بالمواد ومؤلف المنسوبين من الاعداد والابعاد ومحرك الفلك
لامر المركز واليه بل عليه ومكون الكائنات مع تغاير الامهات له
المجد والبقاء في البدء والرجعى ومنه الجود والعطاء في الاخرة والاولى
واسأله ان يصلي على اشرف من مخض باعباء الرسالة وسلم تسليما
الستيحمد واله المتحلين بالاخلاق المرضية المتخلين عن الادناس
البشرية عليهم الصلوة والسلام والثناء ولهم الحمد والدعاء
اما بعد فيقول العبد الفقير الى الله الغني محمد بن ابراهيم الشهير بابن الشحنة
عفا الله عنهم لما تطابقت القوانين الحكمية والاصول الدينية على ان

ان اجل الذخائر والسعادات وافضل الوسائل الى الفوز بالدرجات

تكميل القوة النظرية بتحصيل العلوم الحقيقية وتقنين القواعد اليقينية

اذ على قدر ما تتشوف اليه النفوس الانسانية وتقتنع به العقول الهيولانية

وبها يصير الانسان قائما على الاشياء والاقران سالكا سبيل العرفان غير محتبس

في سجن الحدثان وظلمات العمى والحرمان فصرفت شطرا من عمري في

تحصيلها وبرهة من دهري في البحث عن اجمالها وتفصيلها وكنت

شديد الاشتغال من سابق الاوان بتبيينها كثير التوجه من اقل

الزمان الى تقنينها حتى ظهر لمستاهي من تقدمني من علماء الاعصار

ووصلت الى غاية افكار من سبقني من حكماء الادوار فرأيت

قريحتي الفريحة اثناء مطالعتها من الرد والاحكام وجادت به فكري

الجريحة حين التشاغل بمباحثها من النقض والابرام اوراقا مشتتة

في اوراق متفرقة ولم يتيسر لي النظم والترصيف والجمع والتاليف

لتشتت الحال وتفرق البال وعدم مساعدة الزمان ومعاندة

اهل الدوران ولما كثر الالتماس من بعض المتردين الي والمشتغلين بقراءة

الهداية الحكيم الكامل والنحرير الفاضل اثير الدين مفضل الابهري لدي

اردت ان اكتب لها شرحا جامعا لنشتات ما استفدته من
اشارات الحكماء وتنبيهاتهم واستنبطت من مزايا مضات السلف
وتلويحاتهم مضيفا الى ذلك ما اختصصت به والهمت الهاما من الله
وملكوتية شرعت فيه اجابة ملتمسه واقامة لمقتبسه مجتهدا وكلفا
المطالب والمعاني جاهدا لتوضيح المقاصد المباني حائدا عن طريقة المجالين
يخدعون ظواهر الالفاظ ولا يروون بواطن المعاني من استفتح عين
عقله من رقدة الغفلة وسنة التقليد تهدى بالتعمق في هذا الكتاب
الى الطريق الرشاد ومنزل الصواب ويرى لطائف اكمار لا تكاد توجد في مطاو
الكتب الكبار ودعا تواسنا الا يشير اليها الحكماء في مصادرهم والمسئول من
جبلت وبرته على العدالة والانصاف والمأمول ممن تجنب بحسب الغيرة
من الجور والاعتساف ان يصحح مواضع الخطأ والخلل ويصلح مواقع
القصور والزلل بشريطة العمارة والتفطن لفائق مع الامعان والتفحص
للاثر والبينة قبل ان نشرع في المقصود بتعريف الحكمة و
بيان اقسامها مستعينين بواهب العقل ومفيض الجود فاعلم
ان الحكمة صناعة نظرية يستفاد بها كيفية ما عليه الوجود في نفسه وما

وما عليه لواجب من حيث الكتاب النظريات واقتنا الملكات

لتستكمل النفس وتصير عالما معقولا مضاهيا للعالم الموجود فتستعد

بذلك للسعادة القصوى وذلك بحسب لطاقة البشرية وهو تفسم

على قسمين الاول هو الحكمة النظرية ومثاله علمنا بان العالم محدث

وان له صانعا قادرا عالما وان السماء كرية وان النفس باقية والثاني

هو الحكمة العملية ومثاله العلم بانه كيف يمكن اكتساب الملكات

الفاضلة النفسانية وازالة الملكات الرذيلة النفسانية وكيف

يمكن ازالة المرض في تحصيل الصحة وكل واحد من هذين علم لا ان

الاول علم لشئ لا تاثير لنا البتة فيه بل المقصود من معرفته نفس تلك

المعرفة فقط والثاني علم بشئ يكون المطلوب من تحصيل العلم به

ادخاله في الوجود ومنعه من ان الوجود والحكمة النظرية اشرف من الحكمة

العملية لان كل ما يعلم ليعمل كان العلم فيه وسيلة والعمل مقصودا

والوسيلة في كل شئ اخس من المقصود فالعلم بالاعمال يكون ادون

منزلة من تلك الاعمال ولا شك ان الاعمال ادون منزلة

من المعارف الالهية والجلائل القدسية وذلك يدل على ان الحكمة العملية

من الحكمة النظرية بكثير وايضا فان ما به تستكمل القوة النظرية
بيان الاشرفية بما عتبار الغاية ١٢
وهو الحكمة النظرية ينبغي ان يكون اشرف من ما به تستكمل القوة
العملية وهو الحكمة العملية لانها هي الجنبة العالية من النفس ولذلك
يدوم الاولى ابدا وامها بخلاف الثانية فانها قد تزول عنها بالكلية
لفقدان البدن ١٢
وهذه هي الجنبة السافلة منها والكلام الالهي ناطق بحصر الكمالات
الى دال ١٢
الانسانية في هاتين المرتبتين قال الله تعالى حكاية عن الخليل صلوات الله
استكمال القوة العملية والنظرية ١٢ اي حاكيا ١٢ اي ابراهيم من الله
على نبينا وعليه رب هب لي حكما والحقني بالصالحين المراد
الى كمالات الحكم ١٢
من الحكم تكميل القوة النظرية والمراد من قوله والحقني بالصالحين
تكميل القوة العملية وقال الله تعالى خطابا لموسى على نبينا وعليه
السلام فاستمع لما يوحى انني انا الله لا اله الا انا فاعبدني في قوله
لا اله الا انا اشارة الى كمال القوة النظرية وقوله فاعبدني اشارة الى
كمال القوة العملية وقوله تعالى حكاية عن عيسى على نبينا وعليه السلام
قال اني عبد الله اتاني الكتاب وجعلني نبيا وجعلني مباركا اينما كنت
العالم للتفخيم ١٢
كل ذلك اشارة الى كمال القوة النظرية ثم قال واوصاني بالصلوة
والزكوة ما دمت حيا وهو اشارة الى كمال القوة العملية وقال

وقال الله تعالى خطاباً مع الحبيب صلى الله عليه وآله وسلم
فاعلم أنه لا إله إلا الله اشارة الى كمال القوة النظرية واستغفر
لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات اشارة الى كمال القوة العملية
وقوله تعالى امنوا وعملوا الصالحات اينما وقع اشارة الى كمالي القوتين
ففازهم بنور الوحي ونور الحكمة ان كمال الانسان بحصول العلم
والعمل وبها يحصل الاحاطة بالمعقولات والتجرد عن المحسوسات
لما قسمت الامور التي لا يتعلق باعمالنا وسمي العلم المتعلق بها بالحكمة النظرية
التي غايتها استكمال القوة النظرية بحصول العلم التصوري والتصديقي
بامور ليست تتعلق بكيفية عمل او كيفية عمل من حيث هو عمل
لحصول العقل بالفعل والى ما يتعلق باعمالنا وسمي العلم المتعلق بها الحكمة
العملية التي غايتها استكمال القوة العملية بأن تصير بحيث
بالعلم التصوري والتصديقي بامور تتعلق بكيفية عمل او كيفية عمل
من حيث هو كذلك فتسمى الحكمة النظرية ثلاثة اقسام منها ما يتعلق امره
غير مفتقرة في الوجود الخارجي الى المادة كالله والعقول المفارقة
كالله الحق والعقول المفارقة والاقسام الاولية للموجود كالواجب والممكن والجوهر

والعلة والمعد والكلي والجزئي وغير ذلك فان خالط الشيء عنها المواد

الجنسية فلا يكون على سبيل الافتقار والوجوب وسمّوا هذا القسم العلم

الاعلى فانه العلم الكلي المشتمل على تقاسيم لوجود المسمّى بالفلسفة الاولى

اي التشبّه بالاله علما وعملا ولما كان الاتصاف بهذا العلم موجبا لهذا التشبّه

اطلق على الفلسفة ووجه كونه اولى تقدمه على سائر العلوم رتبة ومنه

الالهي الذي هو فن من المفارقات المسمّى باثولوجيا اي معرفة

الربوبية ومن موضوع هذين الفنين اعم الاشياء هو الوجود المطلق من

حيث هو هو ومنها ما يتعلق بامور مادية وانكان الوهم يجردها تجريدا ما

ولا يحاسب في فرضها موجودة لا بخصوص مادة واستعداد ولسمى الحكمة

الوسطى والعلم الرياضي والتعاليمي كالتربيع والتثليث والتدوير والكروية

والمجرة وطبيعة والعدد وخواصها امور تفتقر الى المادة في وجودها

لا في حدودها وانما سمّيت رياضية والحكمة الوسطى لان النفس تتاضى به

من حيث يتمثل ما يدركه الحس الى ما يجرده الذهن عن المحسوس بالكلية فهي

واسطة الى ما ليس بمحسوس اصلا وهو العلم الالهي وعلوم التعاليم

اربعة لان موضوعها الكم وهو اما متصل او منفصل والمتصل اما مشترك

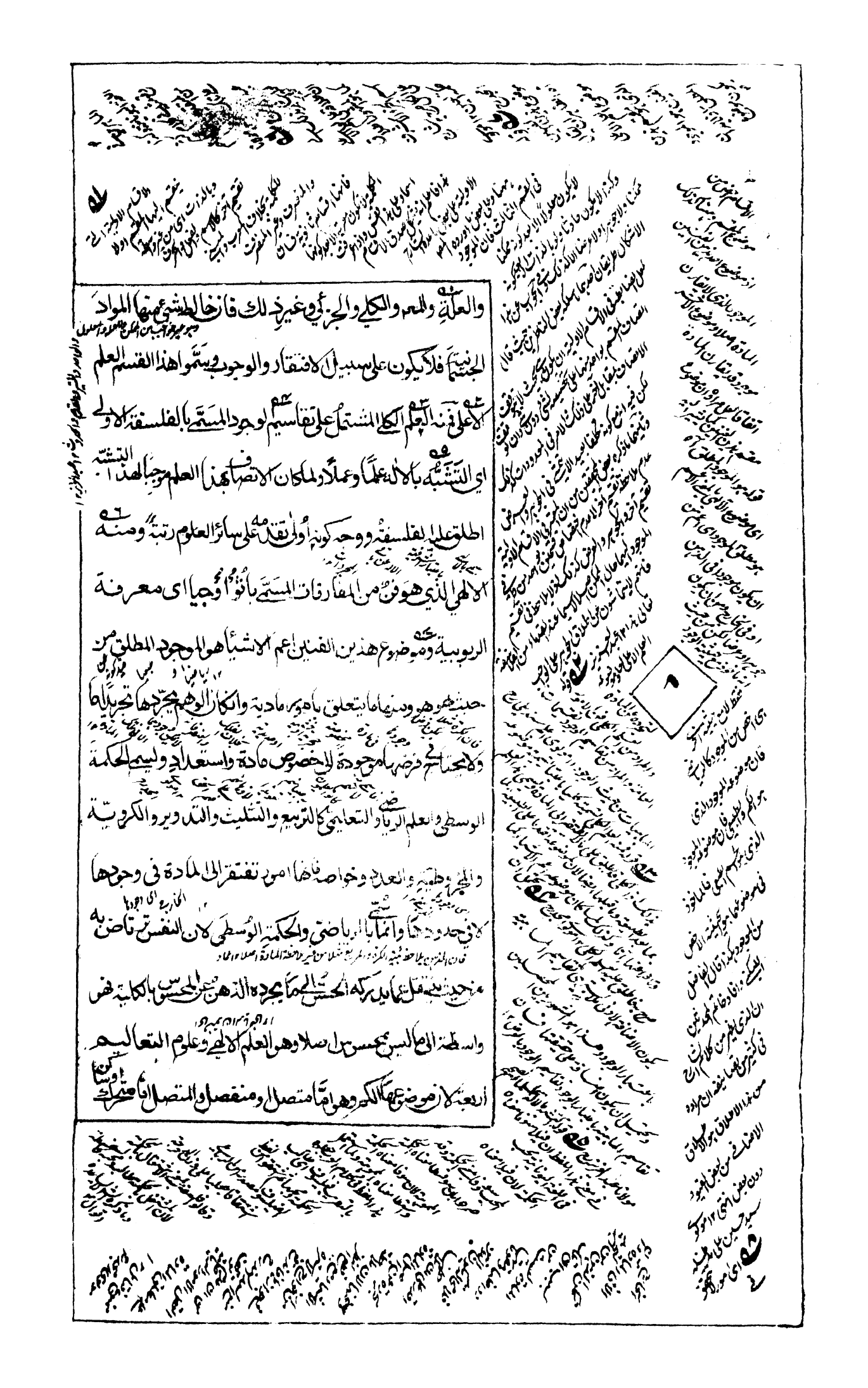

ساكن فالمتحرك هو الهيأة والساكن هو الهندسة والمنفصل
فان قلت كيف يجب الهيأة عن الاجسام الحقيقية والنسبية فاعلم ان موضوعها الكمي
اما ان يكون له نسبة لا قسمة او لا يكون فالاول هو المرسقي والثاني هو الحساب
المتحرك هو الاولية وهكذا التقدير في جميع الاقسام والمراد اي الهيأة التركيبية بمناسبة ترتيب بعض الاجزاء الى بعض ١٢
ومنها ما يتعلق بامور مادية لا يتوهم مجردة ومع عدم تجردها لا يستغنى
التي منها من المادة الجسمية
في وجود كثير من التغيرات خصوص لا استعداد فالانسان مثلا
صورة مخروطية
لا يمكن ان يفرض او يتصور لا في كم وعظم والفطوسة لا تنافي الكائن
اي من اللفظ او الوضع او الاشارة الى الشيء وهي اسعد بالمقصود ١٢
بخلاف التقعر وهذا هو العلم الطبيعي وموضوعه جسم العالم من حيث
فانه اتم ولذا قال السيد بسبب التقعر الالف ١٢
ان له مبدأ حركة او سكون هذا هو التقسيم المشهور وقد فرق
الشيخ الاجل صاحب الاشارات قدس سره بين الحساب والهندسة بان
اي الشيخ شهاب الدين المقتول صاحب حكمة الاشراق ١٢
موضوع الحساب العدد وهو من الاقسام الاولية للموجود كان الموجود
بما هو موجود صالح كان يوصف بعدة او كثرة من غير ان يصير بالعرض
او طبعيا فيكون للموجود ذا عدد ولا يحتاج الى مادة من حيث هو موجود
لا في الوهم ولا في العين فان المفارقات ذوات عدد وموضوع الهندسة
المقدار ولا يقع في الاعيان الا في ذة فعلى هذا فارق الحساب الهندسة
بامور ثلاثة بتحقيق لوهمي في الخارج او الوهم او بالمغايرة
بما ذكرنا وجب بناء على التقسيم المشهور دخوله في ضابطة العلم الكلي مع
اي الاشارة الى الضابطة
من اقسام الرياضي فلو اشترط في العلم الاعلى عدم المخالطة بالكلية خرج منه كثير
اي مخالطة الموضوع ١٢

التدريج من المحسوسات الى المعقولات ومن الاسهل الاقرب الى الاصعب
الابعد اقتفاء بالمعلم الاول قبل اعراض المصنف عن الحكمة الرياضية
لابتنائها في الاكثر على الامور الموهومة كالدوائر الموهومة المجوث عنها في
الهيئة وعن اقسام الحكمة الالهية بأسرها كاثبات الشريعة المصطفوية
قد نضت الوطر منها على اكمل وجه واتم تفصيل ورد ذلك بان
كون الامور التي تتبين عليها مسائل علم الهيئة موهومة صرفة
غير متحققة الوقوع في نفس الامر غير مسلم سيما الدوائر
والخطوط والنقاط التي تتعين الكرية كالمناطق والمحاور والاقطاب
وكلام الشيخ الرئيس في عدة مواضع من كتبه صريح في ان
هذه الامور كما توجد في الحسم لسبب القطع كذلك توجد
بالكرية ايضا وكون ادراكها انما يتعلق بآلة الوهم
ولها معاونة شديدة فيها لا يوجب كونها غير متحققة في
نفس الامر ايضا يقتضي رفض العلم الذي يلتبس عليها
معرفته يشتمل على كثير من المنافع منها الاعانة على غيره من العلوم
كالالهي والطبع والخلق على ما ذكره بطلميوس في صدر كتاب

كتاب المجسطي ازال الغفلة عن هذا العلم الشريف الذي يطلع به

الانسان على قانون صنعة ناظم الوجود ولطائف حكمة خلاق الخير

والجود نقص عظيم وآفة شديدة لطالب الحكمة والسعادة وقد تنازع قدماء

الفلاسفة في ترجيح احد من الرياضي والطبيعي على الآخر في الشرف والفضل

فكل قد مال الى الطرف بحجج مذكورة في اسفارهم والحق ان الحكم

بالجزم بفضيلة احدهما مطلقا على الآخر غير سديد لكل واحد افضل

من وجه اما الطبيعي فلوجوه الاول انه يبحث عن اصل الحركة

والسكون وهو امر جوهري والرياضي يبحث عن الكم وعوارضه وهو

امر عرضي والجوهر اشرف من العرض والعلم الذي يبحث عن الفعل

في الاجسام التأثير والعلية والكمية ولواحقها معلول له تابعة للفعل

والمتبوع افضل من التابع والثاني ان الطبيعي في الاكثر يعطي اللم

والرياضي يعطي الان ومعطي اللم افضل والرابع هو ما ذكر من ان الطبيعي موضوعه

واحوال موضوعه امور حقيقية واقعة في الاعيان والحساب والهندسة اكثرها

مبنية على التوهمات والامر المحقق الذي له وجود في نفسه اشرف من الاوهام

والخامس ان الطبيعي يشتمل على علم النفس وهو امهة الحكمة واصل

١٣

الفضائل النفسية العادة الماسة وهي أم الصناعة في
اي فاعل العدد والمعدود والفاضل اشرف من الفاضل والصادرة عنه فالعلم الباحث عن
معرفتها اشرف المباحث بعد اثبات المبدأ الاعلى وحلا بنيته والجاهل
اشرف الاعراض الباحث العلم عن الجوهر الباحث عن العرض
معرفتها كالبهيمة لا يستحق ان يقع عليه اسم الحكيم وان اتقن سائر
العلوم فالعلم المشتمل على معرفتها افضل من غيره واما الرياضي
اي الطبيعي
فهو اشرف من الطبيعي بوجوه احدها انه اقرب الى الامور المجردة
اي الغير المادي موضوعه بالعقل غير متزوج بالمادة
عن المواد بالكلية فهو واسطة الى الالهي فهو افضل ومنها ان
اي في الذهن والخارج
الاحوال الوهمية والخيالية غير متناهية والقسمة هنا لا تقف عند حد
فهو افضل لما هو محصور بين الحواشي ومنها ان الامور الرياضية اصفى
والطف والذ واتم من الامور المكدرة الجسمانية ومنها قلة
التشويش والغلط في البراهين العددية والهندسية بخلاف الطبيعي
البرهنة معقدات ان تكون والحجة والتعبير البراهين وذلك لان
بل الالهي ومن اجل ذلك قيل ادراك الالهي والطبيعي من جهة
فلا يلتفت فيهما الخطاء لا من جهة المادة ولا من جهة الصورة بخلاف الطبيعي الخ
ما هو اشبه واحرى لا باليقين اما الاول فلكونه ما وراء
مدارك الحواس بالكلية واستعلائه عن احاطتها
به واما الاخر فلتغير حال العنصر وخفاء حال المعشوقة بالاعشية
الجسمانية على العقل لتسلط الحواس على ادراكها ولو ذهبت الى

الى احصاء فضائل ذلك العلم ومافيه من العجائب والغرائب
لادّى ذلك الى تطويل وامّا ما ذكره شيخ الاشراق من انه
كان فى الزمان القديم من شان الصبيان الاشتغال بالعلوم
الرياضية واستدلاله بكلام الحكيم سقراط لمّا اراد الاشتغال بالعلوم
الرياضية فى اخر عمره ولم يتيسّر له ذلك فهو من الوقائع التى قتل
فيها علةً لتاخير النظر انى كنت مشتغلا بافضل العلوم واشرف
الصناعات وهى الفلسفة ولم اتفرّغ للنظر فى الرياضيات لشدة استغراقى
بهذه افهذا يدل على مفضولية العلوم الرياضية مطلقا الّا
عن العلوم الالهيّة والدليل عليه قوله اذا اطلقت الفلسفة
لا يراد بها الا معرفة المفارقات والمبادى والابحاث المتعلقة بها
ولا شك فى افضلية هذه العلوم على الرياضى وعلى سائر العلوم وكون
الصبيان كانوا ينظرون فيه فى قديم الايام لا يدل على خساسة بل هو
علم عقلىّ شريف وللخيال فيه معاونة شديدة ولكون الخيال فيه معاونا
والمستولى على الصبيا هو الخيال والوهم فلا جرم كانوا ينظرون فيه
ليتمرّن اذهانهم ويترتب عقولهم على قبول الحق وفهم الصدق

ولنقتصر وفاقا لمن سبقنا على شرح ما سوى المنطق وهو

القسمان الاخيران من هذا الكتاب مستعينين بمفيض الحق وملهم الصواب

القسم الثاني في الطبعيات التي هي احد اقسام الحكمة

النظرية وموضوعها الجسم الطبعي من حيث اشتماله على

قوة التغير وعرف بانه جوهر يمكن فيه فرض ابعاد ثلثة متقاطعة

على زوايا قوائم ومعنى الجوهر الذي صار وهو جنسا للجسم هو الموجود بما هو

موجود مسلوبا عنه الكون في الموضوع او الحلول

لكان فصله المقسم مقوما لحقيقته ومقررا لماهيته من حيث

هي هي بيان ذلك ان الفصل المقسم لا يحتاج اليه الجنس في

تقومه من حيث هو هو لانه خاصة للجنس كما ان الجنس عرض

عام له بل في ان يوجد ويحصل بالفعل فانه كالعلة المفيدة

لوجود الجنس لا لتقومه باعتبار بعض الملاحظات التفصيلية

التي للعقل فاذا كان ماهية الجنس هو الموجود بما هو

موجود مع قيد عدمي هو سلب المرضوع لكان فصله الذي

يحصل وجوده يقوم ماهيته اذ ماهية الوجود لا غير وايضا

يلزم من انعدام شيء من افراد هذا المعنى انقلاب الحقيقة ولكانت
افراد الجواهر كلها واجبة الوجود تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا
ولا ايضا الشيء الموجود بالفعل يصلح لان يكون عنوانا للحقيقة الجنسية
احتجوا في عدم صدق على الواجب تعالى الى تخصيص الشيء بالممكن كما
في الحواشي الفخرية والا لكان كل من علم ان شيئا هو في نفسه جوهر
علم انه موجود وما امكن تعقل شيء من الانواع الجوهرية فان العلم
هو المكتسب من صورة شيء مجردة عن مادته بصورة الجوهر جوهر كما
ان صورة الاعراض اعراض بناء على انحفاظ الماهيات في انحاء الوجودات
وماهية الجوهر ليست في العقل بالصفة المذكورة بل هي موجودة فيه لا
كجزء منه فاذن معنى الجوهر الذي يصلح للجنسية هو ما يعبر عنه بانه الشيء
ذو الماهية اذا صارت ماهية موجودة بالفعل في الخارج كان
وجودها الخارجي لا في موضوع وهذا المعنى ثابت له سواء وجد في العقل او
في الاعيان وليس اذا كان في العقل فقد بطل ان يكون ماهيته في الاعيان
ليست في موضوع بل المعقول من الجوهر جوهر كونه موجودا لا في موضوع بالمعنى المذكور
اي ماهية اذا وجدت في الخارج يكون لا في موضوع كالمعنى الجنسي الذي في الكتب
المشهورة بالقوة وفي نسخة مبنية

لا يقدح عدم جذب للحديد بالفعل في كونه جذبا بالقوة اذ اضافة
الحديد ففي قوته جذب الحديد سواء وجد في الكف او في خارج
الكف وحمل الجوهر هذا المعنى على الانواع التي تندرج تحته يكون
له وانها لا لعلة كما هو شان الذاتيات من انها لا تعلل وانما حمل كونها
موجودة بالفعل الذي هو جزء من كونها موجودة بالفعل لا في موضوع
عليها فلا محالة يكون بسبب لان حقائقها امكانية لا تكون موجودة
لا بسبب كيف واذا لم يمكن حمل الموجود بالفعل على ما تحته
من الاجناس العوالي التي هي المقولات العشر الا بسبب كحمل
الجنس الذي لا يعلل فلم يصر باضافة معنى يسلب اليه جنسا الشيء
والا صار باضافة معنى يحتاج اليه وهو قولنا في الموضوع جنسا للاعراض
بل هذا اولى وهو خلاف ما تقرر في مدارك الحكماء وقد علم مما ذكرنا
ان مفهوم العرض اعم من مقولة الجوهر باعتبار الوجود الذهني
لان الجوهر الذهني يصدق عليه انه موجود بالفعل في موضوع ويصدق عليه
ان وجوده العيني لا يكون في موضوع فوجوده حسب ماهيته وعرض باعتبار
وجوده في الذهن ولا منافاة بينهما انما المنافاة بين مقولة العرض

وكذا بينها وبين مقولة الجوهر في صدقها بالذات على شيء

ومفهوم العرض انما يعرض لجميع المقولات في الذهن وللتسع منها في الخارج

واما ما اورد من انه على تقدير كون الصورة العقلية جوهرا او عرضا يلزم كونها

جوهرا وكيفا فيندرج تحت مقولتين لصدق عدم انقسام القسمة

والنسبة عليها فمندفع بانه ان اريد بالكيف ماهية حقها ان تكون

في حقيقتها بحيث لو وجدت في الاعيان كانت في موضوع وغير مقتضية

للقسمة والنسبة فهو بهذا المعنى جنس من عوالي الاجناس كما ان الجوهر

بالمعنى المحقق له جنس عال فهما باعتبار هذين المعنيين جنسان

متباينان لا يصدق ان على شيء في شيء من الظروف وهكذا قياس

باقي المقولات وان اريد منه عرض لا يكون بالفعل مقتضيا

للقسمة والنسبة فهو بهذا المعنى عرض عام لمقولة الكيف ولغيرها

في الذهن على نحو ما مر في معنى العرض فلا تمانع هذا الاعتبار بينه وبين الجوهر

ولا يلزم اندراج الصورة العقلية تحت مقولتين هذا تقرير كلامهم على

وجه يطابق مرامهم واعلم انه ليس معنى قولهم ان كليات الجواهر

جواهر ان الكلي من الجواهر الذي في الذهن وله محل مستغن عنه

هو الذهن فانه قد تزول عنه صور الجواهر وتعود اليه بكسون
بحيث توجد تارة في الخارج لا في موضوع وتارة في الذهن في
موضوع كالمغناطيس الذي هو في الكف فانه بحيث يجذب
الحديد تارة كما اذا كان في خارج الكف ولا يجذبه أخرى
كما اذا كان فيه فانه مغالطة من باب تضييع الحيثيات
والاعتبارات واخذ الكلي مكان الجزئي فان الكلي الذي ذاته
في العقل يستحيل وقوعها في الاعيان واستغنائها
عن موضوع والمغناطيس الذي في الكف يجوز عليه
الخروج منه والجذب للحديد بل المراد بالكلي الكلي الطبيعي
اي الماهية بلا شرط والمعقول من الجوهر والكان عرضا
بحسب خصوص وجوده الذهني وكونه كليا لكنه جوهر بحسب ماهيته فان
ماهيته ماهية شأنها ان تكون موجودة في الاعيان لا في موضوع
اي انها معقولة عن امر من شرط وجوده في الاعيان ان لا
يكون هو في موضوع والتمثيل بالمغناطيس انما يكون باعتبار ان
ماهيته تقتضي جذب الحديد مع قطع النظر عن خروجها فاذا

لعله ان مقتضى طبعه جذب الحديد فتدبر منه وفقه الله تعالى ١٢ اتقان

فاذا وجد مقارنا للكف لا انسان ولم يجذب الحديد ووجد مقارنا
لجسم حديد فجذبه لا يلزم ان يقال انه مختلف الحقيقة في الكف
وفي الحديد بل هو في كل منهما بصفة واحدة وهو انه حجر
من شانه جذب الحديد فان قلت قد صرح الشيخ في طبيعيات الشفا
بان فصول الجواهر لا يجب ان تكون جواهر بحسب ماهيتها وان
صدق عليها الجواهر صدق اللوازم التي لا تدخل في ماهية
الملزوم حتى لا يلزم ان يكون لكل فصل فصل الى ما لا نهاية فاذا لم
تندرج تحت مقولة الجوهر فلا بد من اندراجها تحت شيء من سائر المقولات
التسع العرضية مع عدم صدق مفهوم العرض عليها وهذا ينافي
قولهم مفهوم العرض عرض عام للمقولات التسع في الخارج قلت لا
يلزم من عدم اندراج فصول الانواع الجوهرية تحت مقولة
الجوهر ذاتا اندراجها تحت مقولة اخرى حتى يصدق
عليها مفهوم العرض اذ لا مانع من عدم وقوع حقيقة بسيطة
لا جنس لها ولا فصل تحت شيء من المقولات بالذات كما صرح به الشيخ
في قاطيغورياس الشفاء هذا والموضوع لكل شيء على ما يؤول اليه

Mulla Firuz Library

محصل كلام المحصلين من المشائين هو الذي اذا قيس الى
ذلك الشيء لا يكون متقوما به اي من حيث ماهيته فالهيولى
يعني ان لا يكون محتاجا في وجوده الى ماهيته ذلك الشيء بحاشية ٢ المجدد ح
بالقياس الى الصورة الجسمية الشخصية لم تكن موضوعا بل مادة لا حتى
تقومها الى الصورة من حيث ما هي هي وتكون موضوعا بالقياس
فالمقصود لا يحتاج في ماهيته الى المحال اي ماهيته قابل لا يحتاج الى التشخص بالحال
الى الجسم التعليمي مبادئ الابعاد اعراض لقائمة بها لا تقوم عنها بها
وهو المقدار المتد في الجهات المختلفة من الطول والعرض والعمق ١٢ علم
مطلقا والمراد من الامكان في تعريف الجسم امكان بحسب نفس الامر
والمقصود من هذا الكلام توجيه العبارة بحيث يكون فوائد الهيولى ظاهرة ١٢ المجدد ح
فزيادة قيد الارض لادخال الفلك وهو لا يغني عن قيد الامكان
لانه لا يكون فيه الا بالفعل والارض يخرق والالتيام وهو محال ١٢ المجدد ح
اذ هما لا يتحقق بالفعل وتماما وليس المراد منه العرض التقديري
جواب عما اورد على تعريف الجسم بالتقدير في الشرح ص ١٢
فيخرج بقيد الامتداد الهيولى المجردة فيما قرر ولا يخرج بقيد التقدير ١٢ منه
الرياضيات وقال الامام الرازي المراد من الامكان المعتبر في تعريف الجسم
هو الامكان العام لا الاستعدادي لئلا يخرج ما يكون بالاعداد
استعداد الشيء لا يجامع فعليته ١٢
حاصلة فيه على طريق الوجوب كما في الافلاك المتحركة وقد تكون
حاصلة له على طريق الوجوب كما في الاجسام المضلعة وقال
ان الكرة المتحركة يتحقق فيها قطر بالفعل انتهى قول الحق
المتبع ان الجسم بما هو جسم لما لم يكن من شرطه ان

ان يتحرك ولا يحس ان يتحقق فيه سطح او سطوح بل انما يجب فيه ذلك
لان الامكان على ان يكون جسما او اصلا
من حيث انه متناه هو حيثية التناهي ليست بعينها هي حيثية ذات الجسم
وحقيقته ولا يحتاج الجسم في ان يكون جسما الى ان يكون متناهيا
بل الحكم عليه بذلك مضروب من البرهان. فتسمية الكرة جسما صحيح به
اي المتكلم
الشيخ في الشفاء ليست بواسطة الجهات او خط آخر وكذا جسمية المكعب
بواسطة
ليست بواسطة الابعاد السطحية والخطية لانها متاخرة عن
في المجرد نحو الله تعالى الجسم يعني في ثبوت الابعاد تتبدل وما يتبعه
ماهية الجسم وجوده بل الجسم في مرتبة ماهيته صالح لان ينتزع منه
من دون توقف على امر آخر
ابعاد ثلثة مع قطع النظر عن ان يكون متحركا او ساكنا متناهيا
او غير متناه فالابعاد المعتبرة في الرسم او المأخوذة في الحد هي الابعاد
المتقاطعة المفروضة في نفس الجسم الابعاد السطحية كالاطراف التي
الحاضرة في مرتبة ذات الجسم مع قطع النظر عن كونه متحركا او ساكنا
تكون في المكعبات وامثالها كيف ولو كان كذلك لصدق
التعريف على كل سطحين متلاقيين على خط واحد من سطوح
المكعب لا يقال يخرج مثالها من قيد الجوهر كما نقول فعلى هذا يكفي
جواب عن صدق التعريف على السطح المشترك بين المكعبين المتلاصقين
ان يوضع في التعريف بعد ما ذكر الابعاد المتقاطعة على الوجه
المذكور احتراز عما ذهب اليه بعض المعتزلة من

وجود السطح الجوهري وأما ايفاء لتمام الحد واشعارا بان
المعتبر في الجسم قبوله للابعاد على هذا الوجه وان كان قابلا
لابعاد كثيرة لا على هذا النحو والثاني اولى واعترض صاحب المباحث
المشرقية على تعريف الجسم بانه قابل للابعاد الثلثة المتقاطعة
بانه منقوض بالهيولى الاولى اذ يصدق عليها انها قابلة للفرض لابعاد
الثلثة متقاطعة على ما عرفت والجواب ان المراد من القابل في هذا الحد هو
القابل بالذات وقبول الهيولى للابعاد الثلثة ليست بالذات
بل بواسطة حصول الصورة الجسمية فيها لا يقال الجسم عبارة
عن مجموع الهيولى والصورة ولا يجوز ان يكون للصورة مدخل
في قابلية الابعاد لان حقيقة الهيولى الجزء الذي به يتحقق الامكان
والقبول وحقيقة الصورة الجزء الذي به يتحقق الفعلية
والحصول فالصورة يستحيل ان تكون قابلا او جزءا من
القابل فاذا القابل للابعاد الثلثة هو الهيولى بالذات غاية
ما في الباب ان يكون قابليتها للابعاد تتوقف على تلبسها
بالصورة لانا نقول القبول ههنا ليس بمعنى القوة والاستعداد بل

بل مطلق الاتصاف وهذا المعنى قد يجامع الفعلية بل
الوجوب والقبول بالمعنى الاول لا يجامع الفعلية وهو
من خصائص الهيولى لا المعنى الثانى وتوهم الابعاد وفرضه كالجسم
لا يتوقف على الهيولى بل حد والابعاد فى الخارج يتوقف على وجودها
كما ستعلم والمعتبر فى تحديد الجسم هو ذلك لا هذا وبهذا
التحقيق ايضا علم ان جسمية المكعب ليست بواسطة الابعاد
الحاصلة فيه فى الخارج واعترض ايضا بان الامكان والقابلية
اوصاف لا ثبوت لها فى الخارج والتعريف بالامور العدمية
ان جاز فانما يجوز فى الماهيات البسيطة التى لا جنس لها ولا فصل
والجسم ليس كذلك لوقوعه تحت جنس الجوهر فله فصل ايضا
ولتركبه من الهيولى والصورة والجواب انهم كثيرا ما يعبرون فى
الحدود عن الفصول بلوازمها كقول المعلم الاول فى حد المتصل
الذى يمكن ان يفرض فيه اجزاء تتلاقى على الحدود المشتركة و
فى حد الرطب انه القابل للاشكال السهلة وكقولهم فى حد الانسان الحيوان
المدرك للكليات وفى حد الحيوان الجوهر المستعد فقد عبروا بهذه الامور العدمية

اولا خارجية عن مبادیها التی هی الفصول الحقیقیة فلیکن
القبول والصحة او الامکان المذکور فی تحدید الجسم ایضا من هذا
القبیل وهو مرتب علی ثلثة فنون لانحصار الجسم الطبعی فی الفلکی
والعنصری فالبحث عنه اما علی وجه یعم بقسمیه او یختص
بواحد منهما والاحوال العامة انسب بالتقدیم لکونها مبادی
للاحوال الخاصة ولانها اعرف عند العقل لعمومها وموضوعات
الفن الثانی اقدم طبعا واکرم من موضوعات الفن الثالث علی رأی عظیم
وتقدیم البحث عن احوال ما هو مقدم طبعا وشرفا اولی من خلافه
الفن الاول فیما یعم الاجسام الطبعیة ویقال له السماع الطبیعی
وسمع الکیان لکونه اول ما یسمع فی الطبعیات ویلاحظ سماعها
فی سائرها وهو مشتمل علی عشرة فصول **فصل** فی
ابطال الجزء الذی لا یتجزی الجسم اما مفرد لم یتالف من اجسام
او مرکب یتالف من اجسام متشابهة کالسکر او مختلفة کالحیوان
والجسم المفرد قابل للانقسام اتفاقا وهو اما بالفعل او بالقوة
وکل منهما اما متناه او غیر متناه فهذه اربعة شقوق والی کل واحد

Bibliotheca Alexandrina

واحد منها ذهب ذاهب في ذهاب المصنف وفاقا لجمهور
الحكماء الى انفصال الجسم وقبوله للانقسامات الغير المتناهية
فاراد ابطال الشقوق الباقية وهو انما يتاتى بابطال وجود ما
لا يتجزى اصلا من ذوات الاوضاع بالاستدلال الذي يقال له
الجوهر الفرد كما صرح به الفصل وفي التعبير عنه بالجزء الذي لا يتجزى
اشعار الى ان المقصود في هذا الفصل نفي تركب الجسم عندنا
ابطاله في نفسه كما هو في الحواشي الفخرية ولما كانت مسئلة
ابطال الجزء من مبادي مباحث الهيولى والصورة والتلازم
بينهما من العلم الاعلى التي ذكرها المصنف لتحقيق ماهية
الجسم الذي هو موضوع العلم الطبيعي وجب ايرادها في صدر
هذا الفن واما انها من اي علم يكون ففيه صعوبة ومن جعلها
من الطبعي لقولها بان الجسم جوهر ذو وضع قابل للانقسامات
الغير المتناهية فان بطلان الجزء في قوة قبول الجسم للانقسامات
لا الى نهاية لتلازمهما عليه ان موضوع المسئلة يجب ان يكون
اما عين موضوع العلم او نوعا منه او عرضا ذاتيا له او

نوعا منه كما بيّن في المنطق وموضوع هذه المسئلة ليس
كذلك وان الحكمة باحثة عن احوال الموجودات في
نفس الامر والجوهر الفرد بخلاف ذلك وان البحث عن نحو
وجود الاشياء او عدمها انما يختص بالعلم الحادث دون غيره
من العلوم الجزئية ولكن يرد عليه شئ آخر وهو ان الاتصال
(اى على اتباع التاويل المذكور اسوى الشبهات انتفت ١٢)
الممكن وهو ما يقبل الفصل الجسم الطبيعي على ما ذهب اليه المحققون
(اى موضوع قابل الابعاد ١٢ منه)
وكم ليس اوفق قبول الانقسام الى نهاية وموضوع العلم وما
يبحث عنه يجب ان يكون من مسلمات ذلك العلم المفروغ
عنها منه فعلى هذا قولنا الجسم يقبل الانقسام الغير المتناهي لا
(اى على كون الاتصال الممكن قابلا للانقسام الى نهاية ١٢ منه)
يكون من مسائل الفن الطبيعي بل مما يكون من مباحث العلم الالهي
(لان البحث عن ذاتيات الشئ او ذاتياتها من وظيفة ذلك العلم)
فمسئلة الجزء على اى تقدير يجب ان تذكر في اوائل الطبيعيات
(تفريع على قوله فيما مضى صفحة)
على سبيل المبدئية لا على انها من المطالب فيها اللهم الا
(اى فيما يبتنى عليه المطالب ١٢)
ما يستدل به على اتصال الجسم بالبيانات الطبعية من جهة
حركاته وقواه وافعاله وقد اورد المصنف على ابطال تركب الجسم من الاجزاء
التي لا تتجزى دليلين احدهما قوله لانا لو فرضنا جزئين فلا يخلو اما ان يكون

يكون الوسط مانعا من تلاقي الطرفين او لا يكون لا سبيل الى

الثاني لانه لو لم يكن مانعا لكانت الاجزاء متداخلة والتداخل وهو

اتحاد الجوهرين كلا او بعضا في الوضع والاشارة محال و الا

لجاز وقوع اجزاء العالم في حجم خردلة وتداخل الوسط في احد الطرفين

اما بالتمام او لا بالتمام فعلى الثاني ينقسم بما ينقسم وبما لا ينقسم احدهما

او كلاهما وعلى الاول يلزم ان لا يفيد الثالث تاليفا حجميا وايضا فلا يكون

وسطا والطرف فرضنا الوسط والطرف هذا خلف فثبت انه

مانعا من تلاقيهما فما به يلاقي الوسط احد الطرفين غير ما به يلاقي الطرف

الاخر فينقسم واعترضها هنا بان ما به الملاقاة هو الطرف الخارج من

فيلزم التعدد في طرفه لا في ذاته فلا يلزم الانقسام واجيب عنه

بان ما حل فيه احد الطرفين غير ما حل فيه الطرف الاخر و الا

لكانت الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخر وهو محال بالضرورة

فلا بد من ان يفرض في ذاته شيء غير شيء فيكون منقسما ولو وهما

فيلزم ان يكون في كل جزء من الاجزاء الثلثة غير ان يكون احدهما محالا الا حدى لنهايتي الاخرى

ورد هذا بوجهين الاول انه ان اريد ان المحلين متغايران

بالذات تغايرا في الخارج او في الوهم فذلك باطل اما الاول فظاهر

وأما الثاني فلانه يستلزم ان يكون حلول الاطراف في محالها
حلولا سريانيا كما لا يخفى وان اريد انهما متغايران ولو بالاعتبار
فلا نسلم استلزامه ان يفرض فيه شيء دون شيء ولم لا يجوز
ان يكون الاعتبار الذي يتعدد بسببه المحال عند العقل امرا غير
مستلزم للامتداد اصلا ليفرض فيه شيء دون شيء والثاني
ان بعضه ليس اولى بان يكون موضوعا لاحد الطرفين من كله
كيف والحلول السرياني اذا لم يجز في ممتد لم يجز في جزئه ايضا
ممتد فلا يكون بعض من المحل مختصا بمحلية احد الطرفين
وبعض آخر بمحلية الطرف الآخر واذا كان حال الممتد كذلك
من عدم الامتياز فحال ما فرض غير ممتد بالطريق الاولى
فالاولى في الجواب ان يقال مغايرة الطرفين في الاشارة
مستلزمة لجواز فرض شيء دون شيء بديهة والمنعرة مكابرة
والثاني من الدليلين قوله فلا نسلم فرضها جزءا على ملتقى الجزئين
فاما ان يلاقي واحدا منهما فقط او مجموعهما بالاسر ومن
كل واحد منهما شيئا والاول محال ولا يكون على الملتقى متعين

فتعين احد القسمين الاخيرين فيلزم الانقسام وفي الحواشي

الفخرية ان الاحتمالات ههنا ترتقي الى عشرة اشار بعض

الشراح الى بعضها وترك البواقي تعليلا باستنباط الجميع او

بالمراجعة اليها ان اشتهيت واعلم ان الاصحاب اتصال الجسم حجة

قوية على اثباته سوى ما ذكره المصنف لانه اختار منها حجتين خفيفة

المؤنة حيث لا يبتني شيء منهما على اثبات الدائرة والمثلث وامثالهما ولا

على حركة الجزء او شيء آخر ولا باس بذكر بعض منها لتحيد الاذهان

الناظرين وتحريكا لخواطر المتفكرين خصوصا ما يبتني منها على الاصول

الهندسية فالاولى انا اذا فرضنا مثلثا قائم الزاوية وفرضنا كل واحد

من الضلعين المحيطين بها عشرة من الاجزاء كان الوتر مائتين

لتشكل العروس من ان كل مثلث قائم الزاوية فان مربع وتر زاويته القائمة

مساو لمربعي ضلعيها وليس للمائتين جذر صحيح والكسر حسب القسمة

بل التحقيق ان ليس للكسر مجردا ومركبا مربع صحيح اصلا ولا

يكون للعدد الاصم الجذر الا في الواقع فيلزم على اصل الخزاعي

لا يوجد لمثل ذلك القاعدة قدر في الواقع وبرهان ذلك انه

٣١

ليست مادة من رابع ثانية الاصول ان لا يعد مربع كل عدد يساوي مربعي
قسميه وضعف ضرب احد القسمين في الآخر اذا اتحد هذا
فنقول اذا فرضنا ثلثة وكسرا مثلا مربع الثلثة عدد صحيح ومربع
ذلك الكسر لا يكون اقل منه البتة لان ما حصل من
خرب الكسر في الكسر كان اقل من كل منهما ثم
اذا ضرب البتة في الكسر حصل كسور ستة من نوع
كسر الاصل فاذا جمعنا هذه الكسور الستة مع مربع الكسر
الاول امتنع ان يحصل منها عدد صحيح كما لا يخفى وعلى هذه القياس
كل عدد ذي كسر والبيان في مجرد الكسر واضح فان
قيل الحجة تبتني على امكان وجود المثلث القائم الزاوية
ومثبتو الجزء ينكرونه بل يقولون ان البصري يخطئ في اصراله ابرة
والمثلث ونظائرهما من الاشكال وانما هي اشكال مصورة بحسب
الواقع كما نقل عنهم قلت هم مع ذلك لا ينكرون المربع
القائم الزوايا المتساوي الاضلاع على ما ذكره الشيخ في طبيعيات
الشفاء من مذهبهم فنقول ذلك المربع ينقسم بقطره

بقطره الى المثلثين قائمى الزاويتين فلزمهم الاعتراف بالمثلث
القائم الزاوية ولا يمكنهم دفعه والثانية ان مربع قطر المربع يحكم العروس
ضعف مربع ضلعه فيكون القطر الى الضلع نسبة اذا ثنيت
بالتكرير صارت ضعفا المثنيين في الاصول من ان نسبة المربع الى
المربع نسبة الجذر الى الجذر مشتاة بالتكرير ولما لم يكن بين
الواحد والاثنين عدد لم يوجد في الاعداد نسبة يكون متناها
هو الضعف فيكون نسبة قطر المربع الى ضلعه من النسب التي
تختص بالمقادير دون الاعداد وهي ما يتحقق بين مقدارين لا ثان لهما
اعاد مشترك اي امر يفنيهما باسقاطه عنهما مرة بعد
اخرى ولا يتصور ذلك في الاعداد حيث ينتهي الى الواحد العاد
للجميع فتحقق النسبة الصمية في الاجسام دليل على انتفائها
والثالثة ان وقعنا خطا مستقيما كالوتر على زاوية قائمة
يكون كل واحد من ضلعيها خمسة اجزاء كان الوتر جذر
خمسين يحكم العروس واذا جزئنا طرف الوتر من احد الجانبين جزءا
واحدا فوجب ان يتحرك الطرف الاخر اقل من واحد اذ لو كان واحدا

احد المضلعين ستة والاخر اربعة فيحيط الوتر جذرا ثنين و
خمسين مع كونه بالحقيقة جذر خمسين فثبت الانقسام والرابعة
ان احد ضلعي القائمة اذا كان زلثية والاخر اثنين كان الوتر اكثر من الثلثة
بشكل العروس واقل من اربعة بشكل الخماري والخامسة ان
اقليدس برهن في عاشر الاصول ان كل خط يمكن تنصيفه فلو تركب
الخط من اجزاء وترتعد الزم انقسام الجزء الوسطاني الى اجزاء
بثن في ثانية كتاب اقليدس برانه يمكن ان يقسم كل خط بحيث
يكون ضرب مجموع في احد قسميه كربع القسم الاخر فلو فرض تركب
الخط من ثلثة اجزاء وقسم على الصحة كان احد قسميه اثنين
والاخر واحدا والحاصل من ضرب الكل في الواحد ثلثة وربع الاثنين
اربعة فوجب ان يكون قسمته لا على الصحة قال العلامة التفتازاني
في شرح المقاصد ان برهان بعض هذه الاشكال على بنيه اقليدس مما يتبين
على رسم المثلث المتساوي الاضلاع المتوقف على رسم الدائرة لكن لا سبيل
الى اثبات الدائرة على القائلين بالجزء لان طريقه ان يتخيل خط مستقيم
متناه ويثبت احد طرفيه ويدار حول طرفه الثابت الى ان يعود الى

الموضعه الاول فيحصل سطح يحيط به خط مستدير حاصل
من حركة الطرف المتحرك وفي باطنه نقطة هي الطرف الثابت و
جميع الخطوط الخارجة من تلك النقطة الى ذلك الخط متساوية
لكون كل منها بقدر ذلك الخط الذي دُير ولا نعني بالدائرة
الا ذلك السطح او ذلك الخط وهذا البيان لا ينهض حجة
على مثبتي الجزء اذ ما ذكر محض توهم لا يفيد امكان
المفروض فضلا عن تحققه ولو سلم فانما يصح لو لم يكن الخط
والسطح من اجزاء لا تتجزى اذ مع ذلك تمتنع الحركة على الوجه
الموصوف لتاديها الى المحو وعلى هذا القياس اثبات الكرة انتهى
قلنا نعم اثبات الدائرة والكرة واشباههما بطريق الحركة انما يبتني
على اصل الاتصال كما نص عليه الشيخ الرئيس وغيره وما يعتمد
عليه في العرف من امام الفرجار لا يثبت به الا الدائرة العرفية ولكن
لا ينحصر طريق اثباتها في الحركة بل للفلاسفة طريقان اخران
لا يتوقف شيء منهما على نفي الجزء فان الشيخ في الشفاء والنجاة
بعد ان اثبت الكرة او لا بطريق لمي مبناه على اثبات الطبيعة

للاجسام وان مقتضاها في البسائط من الاشكال ليس كالكرة مستديرة
تشابهها بل الكروية على الخصوص كان شان ما كان زاوية له من
الاشكال البيضية والمفرطحية ان يكون فيها اختلاف امتداد عن المركز
وتقدر في الطول والعرض والطبيعة البسيطة لا توجب اختلافا
ثم اثبت وجود الدائرة بسبب قطع يحدث او يتوهم في الكرة قال
واصحاب الجزء يلزمهم ايضا وجود الدائرة فانه اذا فرض الشكل
المرئي مستديرا مضيئا وكان موضع منه اخفض من موضع
حتى اذا طبق طرف خط مستقيم على نقطة تقرض وسطا
وعلى نقطة في المحيط استوى عليه في موضع كان الطول ثم اذا طبق
على الجزء المركزي وعلى الجزء الذي يخفض من المحيط كان اقصر
امكن ان يتمم قصره بجزء واحد او اجزاء فان كان زيادة
الجزء لا تسويه بل ترتيل عليه فهو ينقص عنه باقل من جزء و
ان كان لا يصل به بل يبقى فرجة قليلة فليدبر في الفرجة هذا التدبير
بعينه فاذا ذهب لا يفراغ الى غير النهاية ففي الفرجة انقسام بلا نهاية
وهذا على مذهبهم انتهى كلامه ولاصحاب الاتصال في ابطال راي

رأي من ذهب الى تناهي الاجزاء براهين اخرى كثيرة منها جهة ترتيب

المربعات حيث يلزم مساواة الاقطار للاضلاع لان المربع

المركب من خطوط اربعة ذات اجزاء كذلك يكون قطره

اربعة اجزاء فان ثلاثة كان القطر مثل الضلع وان سبعة الجزء

فسواء وهو محال بالبداهة او الاقل فانقسم ومن جهة الحركات

كما احتجوا بحركة جزئين احدهما فوق احد طرفي

اربعة اجزاء والاخر تحت طرفه الآخر او كلاهما فوق طرفي

ثلثة اجزاء فانهما يلتقيان على مقطع فانقسم الجميع ومن

جهة المساماة والمحاذاة كقولهم انه من المعلوم ان الشمس مثلا

بواسطة ذي الظل مع الجدة المشتركة بين الظل والضوء وحركة

الظل اقل من حركة الشمس فاذا تحركت جزءا تحرك اقل والا لكان

مساماته الشمس ابرة مساوية لمدارها على جسم صغير وقولهم

انه لو فرض سطح من اجزاء لا تتجزى لكان الوجه الذي يحاذيه ناوره

غير الوجه الآخر الذي لا جزاء فان الواحد لا يكون موازيا غير مماس في حالة

ولكانت الشمس اذا حاذت احدى جهتيه استدارها ذلك الوجه

دون الوجه الآخر ومبنى خيال القائلين بالجواهر الفردة على أن
الجسم إن لم تنته القسمة فيه فيتساوى الجسم الأصغر
كالخردلة والأكبر كالجبل في المقدار لاستوائهما في
عدم نهاية القسمة ويلزم أن يكون مقدار كل منهما غير متناه
ضرورة أن مجموع المقادير الغير المتناهية غير متناه ولم يعلموا أن
الجسم المفرد لا جزء له بالفعل بل بالقوة وعدم النهاية بالقوة
يمكن فيه التفاوت كالمئات والألوف الغير المتناهية وبينهما
من التفاوت ما لا يخفى والحاصل أن ليس لأحدهما أقسام مما
لم يقسما وإذا قسما فتساوى كل منهما صاحبه في العدد
لكل واحد من الأقسام إلى الخردلة أصغر وإلى الجبل أعظم
وهكذا لا إلى النهاية وأما ما قال بعض المحققين في هذا
المقام من أن المقادير الغير المتناهية إذا كانت متساوية ومتزايدة
كان مجموعهما غير متناه بالضرورة وأما إذا كانت متناقصة فلا
نرى أن أنصاف الذراع المتداخلة الغير المتناهية بمعنى نصفه
ونصف نصفه وهكذا لو فرضت موجودة لم يحصل

يحصل منها الا الذراع والجسم انما يقبل الانقسام الى اجزاء
غير متناهية متناقصة فنقول ع ما قيل من انه اذا كان هناك
انقسام غير متناهية بالعدد فاذا انضم بعض متناه منها
الى بعض متناه اخر يزيد مقدار المجموع على مقدار احدهما
فكذا اذا انضم بعض مرات غير متناهية يحصل
المقدار الغير المتناهي قطعا واما ان انضاف الذراع المنداخلة
الغير المتناهية لم يحصل منها الا الذراع فصحيح لو كانت تلك
الانضاف بالقوة على ان المقادير اذا كانت متناقصة من جانب
يكون متزايدة من الجانب الآخر لم يكون المجموع غير متناه مع ان
تلك الاجزاء مما يبطله برهان التطبيق والتضايف وغيرهما
لكونها مترتبة على ما صوره واضعف الدلائل على ابطال الجزء ما
يبتنى على اشكال غير المربع والمثلث القائم الزاوية مما يذكره
المتكلمون فان وجودها في قوة انفصال الجسم كبعض الوجوه
التي ذكرها المحقق الخفري في شرحه لهذا الكتاب من فرض مثلث
متساوي الساقين الذي عدد اجزاء قاعدته اقل من اجزاء

كل من ساقيه وان الافتراج بين الساقين بتصاغر الى ان يصير
بقدر خرع واحد وبعده يصير اصغر وكما في الحواشي لفخر به
وهو مقام الزلة تنبه وجه المتنبه
من انه لو تركب الجسم مما لا ينقسم لزم ان يكون قطر
فلك الافلاك مقدار ثلثة اجزاء لا تتجزى بيان اللزوم ان نفرض
ثلثة خطوط متماسة يكون كل منهما مركبا من الجواهر الفردة
يكون الوسطاني قطرا للحدد واحد جانبيه خط آب والآخر جزء
فاذا وصلنا بين نقطتي آء بخط آء كان مارا بالمركز وملاقيا
بالمحيط من الجانبين مع انه مار بثلاث خطوط متصلات فيكون
مركبا من ثلثة اجزاء وهو المطلوب قال الستالكوتي حاصل هذا الوجه
بعد ذكر هذا الوجه العبد الفقير
ماخوذ من كلام الشيخ في عيون الحكمة والهيات الشفا
حيث استدل على بطلان التركيب بانه لو تركب الجسم منه لزم
ان يكون قطر المربع والمستطيل مثلا مساويا لضلعه وانه
خلف ثم يقال منها وجها آخر على نفي الجزء والعجب ان مبحث الجزء غير
مذكور في الهيات الشفا راسا فضلا عن ذلك الدليل وغيره
ومايظهر بمراجعة كتب الشيخ كطبعيات الشفاء وغيرها ليس الا

الا انه لو فرضنا سطحا متالفا من اربعة خطوط جوهرية
كل منها يتركب من اربعة اجزاء ليلزم مساواة القطر للضلع
بمثل ما ذكرنا فانه على اصل اثبات الجزء وتماس الخطوط
الجوهرية لا يمكن وقوع خط جوهري قطرا لمربع سطحي الا اذا كانت
الاضلاع والقطر متساوية الاجزاء عددا واعلم ان النظام من
المعتزلة وافق الحكماء في قبول الجسم للانقسامات الغير المتناهية
الا انه لا يفرق بين القوة والفعل فيأخذ تلك الانقسامات حاصلة بالفعل
فيلزم عليه ان ينقسم الجسم الى ما لا ينقسم اصلا وقد يستدل
على ابطال امتناهيه او على الانقض بوجود الجسم المؤلف من اجزاء متناهية
ولو في صمن جسم اخر اذ لا كثرة الا والواحد فيها موجود فاذا اخذ
منها احاد متناهية امكن ان يتركب فيحصل منها حجم لانها
اجزاء مقدارية متباينة في الوضع ثم بتعميم تناهي الاجزاء في
جميع الاجسام بنسبة اجزاء ذلك الجسم الى اجزاء سائر الاجسام
وبحجم الحجم اذ بحسب ازدياد الاجزاء يزداد الحجم فنسبة الحجم الى الحجم كنسبة الاجزاء
الى الاجزاء ولما كانت الاحجام والابعاد متناهية كما سيجيء فلم يكن اجزاء كل جسم

متناهية لزم ان تكون نسبة المتناهي الى المتناهي كنسبة المتناهي الى غير
المتناهي وهو ممتنع واعترض عليه بان ازدياد الحجم بحسب ازدياد النظم و
التاليف لا يوجب كليا ان تكون نسبة المؤلف الى المؤلف كنسبة
الاحاد الى الاحاد اذ يجوز ان يكون ازدياد الحجم بحسب ازدياد الاجزاء
مع كون النسبتين مختلفتين الا ترى ان ازدياد الزاوية على
الزاوية في المثلث بحسب ازدياد الوتر على الوتر مع ان النسبة ليست
محفوظة فان نسبة الزاوية الحادة في المثلث المتساوي الساقين
القائم الزاوية الى الزاوية القائمة بالنصفية وليست نسبة وترها
الوتر القائمة كذلك بالشكل الحماري بل يجوز ان يكون نسبة الجسمين
النسب الصمية التي توجد في المقادير دون الاعداد فلا يوجد مثلها
في الاحاد لان نسبتها عددية قطعا واجيب عن الاول بان مجرد
ازدياد الزاوية في الانفراج لا يوجب ازدياد الوتر كما لا يخفى
بل ذلك مع تعاظم الخطين المحيطين بها على نسبة ازدياد هما و
عند هذين الامرين فازدياد الوتر يكون على النسبة المذكورة وهذا
وان كان بحثا على السنة الا انه لغرض التنبيه على نشأ ما صورة المعترض

وعن الثاني بانه لما كان الجسم عنده مركبا من الاجزاء التي لا
تتجزى فقد وجد لهما عاد مشترك هو الجزء الواحد فيكون النسبة
بينهما عددية فلا تكون تصاما فان التفرقة بين الاعداد والمقادير انما
هي لوجوب انتهاء الاعداد الى الواحد بخلاف المقادير فاذا كانت
المقادير ايضا مركبة من الوحدات الغير المنقسمة كانت منتهية الى
الواحد فلم يبق الفرق الا ان يكون الوحدات في احدهما ذات وضع
وفي الاخرى غيرها ونقل انه الزم اصحابنا تناهي الاجزاء اصحاب النظام
عند مناظرة اتفقت لهم بانه يجب من كون الاجزاء غير متناهية
في الجسم ان لا يقطع مسافة محدودة الا في زمان غير متناه لانه
عند الحركة من خروج كل جزء عن حيزه ودخوله في حيز آخر وانتقال
جزء غيره الى حيزه فاذا كانت الاجزاء غير متناهية كان زمان القطع
غير متناه فان تكلبوا بالقول بالطفرة ثم الزموهم ايضا بان كون الجسم مشتملا
على ما لا يتناهى من الاجزاء يستلزم ان يكون حجمه غير متناه فالتزموا
تداخل الاجزاء تعرف اصحاب النظام الزم اصحابنا تناهي الاجزاء بتجزية
الجزء القريب من قطب الرحى عند حركة البعيد وقطعه جزءا واحدا

لكون القريب بطاء من البعيد فالتزموا ان البطيء يسكن في
بعض ازمنة حركة السريع ولا يكون ذلك الا بتفكك اجزاء
الرحى عنه حركتها فاستمر التشنيع بين الطائفتين بالطفرة و
التفكيك ومما يلزم هؤلاء سكون المتحرك في لحوق السريع البطيء اذا
تحركا لان السريع اذا قطع جزءا فالبطيء اما ان يقطع جزءا او اقل
او يسكن لا سبيل الى الاول والثاني ولا لزم عدم اللحوق او لانقسام
فتعين سكون المتحرك وقد التزموه كما التزموا تفكك
الرحى وقالوا لمطافة ازمنة التفكك في الرحى و
السكون في المتحرك لا يشعر بهما الحس ولم يعلموا انه اذا كانت نسبة
زمان التفكك والسكون الى زمان اللصوق والحركة
كنسبة فضل الجزاء دائرة الطوق على اجزاء دائرة
القطب وكنسبة فضل مسافة السريع على مسافة البطيء يلزم
ان يكون زمان اللصوق والحركة الطف بكثير من زمان التفكك و
السكون بحكم الاربعة المتناسبة فينبغي ان لا يحس باللصوق والحركة اصلا
ولا اقل من ان يكون نادرة كذا ونادرة بخلافه ثم اعلم ان في اصل اتصال

وقبوله الانقسامات الغير المتناهية شكر كما منها ما ذكرنا
من مساواة الخردلة للجبل وكون كل منهما غير متناهي المقدار وهما
لزوم تغشية وجه الارض بحبة ولا يخفى وهنه وسخافته ومنها انه
لو كانت القسمة تمر بغير نهاية لكان قطع المتحرك المسافة المساوية قطع
نصفها وقبل ذلك نصف نصفها وهلم جرا فلا يقطع المسافة
ابدا ويلزم ان يكون الزمان الذي يقطع فيه الانصاف الغير المتناهية
غير متناه وجوابه ان المسافة المقطوعة منقسمة بلا نهاية وهما
وفرضا لا وجودا وفصلا ومثلها الزمان الذي هو مقدار الحركة
الواقعة فيها ومنها انه يلزم ان لا يدرك سريع الحركة جدا بطيئها
جدا اذ يتحركان في جهة واحدة على سمت واحد وكان الابطأ اسبق
بيان اللزوم انه اذا قطع السريع البعد المفروض بينهما ووصل
الى نقطة كان البطئ فيها اولا قطع البطئ في ذلك الزمان بعدا
اصغر من البعد الاول ووصل الى نقطة اخرى اذا قطع السريع
هذا البعد الاصغر قطع البطئ بعدا اصغر من الاصغر ووصل الى
نقطة اخرى وهكذا الى غير نهاية والجواب ان المتحرك لا يتصف في اشاء

الحركة بفرد آني من افراد ما فيه الحركة في الخارج قطعا كما سيحقق
في تقال ان المتحرك اذا قطع كذا وكذا بعد كذا وكذا انبا على ان المتحرك اذا تتوسط بتضعيف حال الحركة بالتوسط بين
ان شاء الله تعالى فلا تنصف المتحرك بحسب الخارج بالوصول
الحد من حدود المسافة ولا يوجد بعد معين بينهما في
زمان الحركة اصلا فتدبر ومنها انه اذا تحركت الكرة
على سبيط مستوٍ يكون ملاقاة دائرة منها بخط مستقيم منه
بنقطة بعد نقطة ويلزم منه تشافع النقط وتركب الخط منها
ودفعه بان يقال مماسة الكرة للسبيط في حال الثبات والسكون
وان كانت بنقطة لا غير ولكنها في حال الحركة انما هي بخط
غير قار متدرج الاجزاء وفي كل آن من الآنات وان كان تماسها
بنقطة ولكن الآنات كالنقطة وجودها بالوهم والفرض لا
بالفصل والقطع فالاستدلال بتجاور الآنات على تجاور النقطة
من قبيل المصادرة على المطلوب الاول اذ النزاع فيهما كالنزاع في
فان الحركات ولا زمنة كالاجرام ولا بعاد غير مؤلفة مما لا يتجزى
وان سبيل الآن من الزمان بعينه سبيل النقطة الموهومة
من الخط واما ما وقع في الحواشي الفخرية لدفع هذه الشبهة تارة

تارةً بان زوال الملاقاة لا يكون الا بالحركة وهي تدريجية
لا آنية فلزوم تتالي الآنات والنقاط مم اذ زوال الانطباق
في زمان كما ذكرنا وحصول الانطباق على نقطة اخرى في آن بينهما
زمان ولما استحال الجزء الذي لا يتجزى لا يكون لزوال الانطباق اول
فلم يلزم تحذور وتارةً بان المتحقق ليس الا نقطة واحدة فلزوم تتالي النقاط
مم بل ينعدم نقطة ويتحقق نقطة اخرى وكذا الحكم في منع تتالي
الآنات فكلاهما ليس بشيء اما الاول فلانه لما وقع الاعتراف منه
بان الانطباق الاول في آن والثاني في آن آخر بينهما زمان فيتوجه
السوال بانه كيف يكون الحال في ذلك الزمان بين الكرة و
السطح اثنينيتهما تلاقٍ ام بينهما تفارقٌ والتفارق بتبين البطلان
وان شئت فافرض الكرة من حديد او جسم في غاية الثقل لا
يرتفع عن السطح الا بعوائق فرض عدمه واما التلاقي في هو اما
بنقطة او بخط فان كان الثاني لزم الانطباق بين الخط المستدير
والمستقيم وان كان بنقطة والتلاقي في النقطي لا يكون الا في
آن فينتقل الكلام بين آن وقعت فيه الملاقاة الاولى وهذا

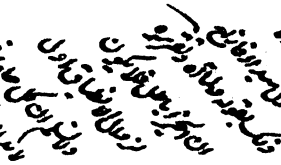

الآن ويعود الشقوق بعينها من راسر والكل مح وكذا القول
بتجاور الآنات كما زعمه المتكلمون فلم يبق منع الا بالاطلاع على
الحق الذي ذكرناه في الحجاب واما الثاني فلان تجاور النقاط
واجتماعها في الزمان متجاورة يكفي للاستحالة وان لم يكن اجتماعها
في آن واحد فذلك امر مستحيل لاستلزامه انتهاء قسمة المقدار
الى ما لا يقسم ولو بالقوة كما ذهب اليه محمد بن عبد الكريم الشهرستاني
ولما سيأتي من حيث ما يقام عليه البرهان من ان المتحدات
بحسب الزمان من الحوادث وغيرها مجتمعات في وعاء الدهر
المحيط بالزمان وما معه وفيه فتكون النقاط التي كل منها في آن
مجتمعة في الواقع على بعث التجاور وهو لان تجاور الآنات لا لازمة
لها على اي وجه امر مستحيل في ذاته لانطباق الزمان على الحركة
المنطبقة على المسافة والمنطبق على المتصل الواحد ان الابعاد ان
يكون متصلا واحدا فاذا كان احد المتطابقين مركبا
من الافراد المتشافعة الغير المتجزية اصلا لزم ان يكون الآخر
ايضا مركبا منها وقد ثبت اتصال الجسم وعدم تالفه

نالفه من الجواهر الفردة فكذلك حكم ما طابقه من الزمان
والحركة ومنها ان ما يمكن خروجه الى الفعل من الانقسامات
انكان متناهيا فتقف القسمة وانكان غير متناه فيرد ما يرد على النظام
وجوابه باختيار الاول والقول بانه ليس متناهيا متعينا بالوقوف
عند حد لا يتجاوز فيصح اتصاف ذلك بالتناهي اللا تنقضي الا بالتناهي
الكم فهناك مغالطة باشتراك الاسم ومنها ان وجود الاطراف
يستدعي محلا غير منقسم كالجزء او ما في حكمه واجيب بمنع استلزام
انقسام المحل انقسام الحال في حلول الاطراف لكون لها حالة من
حيث القطع والتناهي ومنها شبهة يتوقف انحلالها على تحقيق ماهية الحركة
كما سيجيء ان شاء الله تعالى فانتظره مفتيا كاستلزام حضور شيء
غير منقسم من الحركة والزمان شيئا غير منقسم بازائه من المسافة
وكون الزمان مركبا من الآنات لكون الحاضر منه غير منقسم مع انفصاله
عما مضى وما سيأتي بعدهما وامتناع اتصال الموجود بالمعدوم فاذا
انعدم آن وجد آن آخر منفصل عنه بمثل ما ذكر وليجاب
بان حركة النقطة حركة مياهي فيه كخروط تتالى احياز غير منقسم واقعا

عدم الآن في آن يليه تتالي الآنات المستلزم لتركب المسافة
من غير المنقسمات وكذا حدوث اللاوصول في آن يلي آن الوصول
كاللا انطباق واللا محاذاة وكون الحركة لا اول لحدوثها العدم
حدوثها في آن هو المبدأ ولا في آن اخر بينهما زمان ولا لم يكن
ما فرض مبدأ أو عدم التفاوت في شيء من الحركتين
سرعة وبطوءا اذا اتفقتا في الاخذ والترك لكون كل منهما في
كل آن يفرض من زمانهما في اين فائيون كل منهما متساوية الآيون
الآخر ومنها اشكال طرفة الزاوية وهو من اعضل الشبه في هذا
المقام وهو ان الزاوية الحادثة بين الدائرة والخط المماس لها على طرف
قطر من اقطارها احد من جميع الزوايا المستقيمة الخطين كما
برهن عليه صاحب كتاب اقليدس في الشكل الخامس عشر من المقالة
الثالثة منه فاذا فرضنا خطا منطبقا على ذلك الخط المماس وتحرك
الى جهة الدائرة مع ثبات نقطة التماس منه حركة ما فاي قدر تحرك
يحصل زاوية مستقيمة الخطين اعظم من الزاوية المذكورة ومن دون
ان يصير اولا مثلها وهذا هو الطرفة بعينها وبوجه آخر ان الزاوية

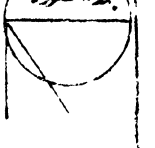

ان الزاوية الحادثة بين محيط الدائرة وقطرها اعظم من كل

حادة مستقيمة الخطين كما في تلك المقالة ايضاً فمتى تحرك القطر

ادنى حركة مع ثبات احد طرفيه تصير تلك الزاوية مفرجة

بدون ان تصير قائمة لازدياد ما هو زائد مما نقصت به عن القائمة

عليها وبوجه آخر ان الزاوية التي بين القطر والخط المماس للدائرة

على طرفه قائمة وما بين القطر والمحيط اعظم الحوادّ المستقيمة الخطين

فاذا فرضنا حركة الخط المماس الى جهة المركز مع ثبات نقطة التماس

حركة ما ينتقل من التماس الى التقاطع فتصير القائمة اصغر من زاوية

القطر والمحيط من غير ان تصير مساوية لها وبعكس ما قلنا اذا

فرضنا رجوع ذلك الى موضع التماس مما كان اولاً من دون بلوغ تلك الزاوية

الى مساواة زاوية القطر والمحيط تصير قائمة كما لا يخفى واستصعب

الاذكياء حل هذا الاشكال وذكر بعضهم في التقصي عنه وجوهاً غير

سديدة وذكر الاستاذ سيد الحكماء وسند العلماء ما يشفي العليل

ويروي الغليل من وجهين تركنا احدهما لابتنائه على مقدمات تكثر

طويلة الاذيال من اراد الوقوف عليها فليطلب من بعض كتبه

دام افضاله واورد نا الآخر وهو ان الزاوية المختلفة الضلعين لها اعتبارات
اعتبار انها سطح واعتبار انها احيطت بمستقيم ومستدير وهي
اما تقع في طريق تلك الحركة بالاعتبار الاول فقط دون الثاني نحو الزوايا
المستقيمة الخطين لا يمكن ان يساوي زاوية مختلفة الضلعين وكذلك
بالعكس فانه اذا انطبق الضلع المستقيم من المستقيمة الضلعين على
المستقيم من مختلفهما واما ان يقع المستقيم لا خارجين المختلفين او خارجا
عنهما اذ لا يمكن ان ينطبق المستقيم على المستدير ولا ينطبق المستقيمة الضلعين
على ادنى خطاها وبالجملة يختلف حقيقة الزاوية من جهة احد الضلعين
باستقامتهما معا وكون احدهما مستقيما والآخر مستديرا لكون المستقيم
والمستدير مختلفين بالماهية النوعية وشيء من افراد احد المقدارين
المختلفين بالماهية لا يقع في طريق الحركة في الآخر والمتزايد بحسب
المقدار الخطي بالحركة مثلا لا يساوي في شيء من المراتب
مقدارا سطحيا وبالعكس وكذلك المتزايد في السطح
بالحركة لا تبلغ في شيء من حدود الحركة الى مساواة جسمها
وبالعكس فكل فرد من احد نوعي الزاوية اذا تحرك ضلعه و

وصار اكبر ما يبلغ بالتدريج الى مساواة جميع الاطراف المتوسطة
في القدر بين المبدأ والمنتهى من ذلك النوع وهي التي تكون واقعة
في مسلك تلك الحركة ولا يمكن ان يبلغ الى مساواة شيء
من افراد النوع الآخر ولا تكون تلك الافراد واقعة في مسلك
تلك الحركة ولا متوسطة بين المبدأ والمنتهى انتهى اقول الازيدية
وكذا الانصبية يتفق بالاشتراك الاسمي او بالحقيقة والمجاز على ما
يتحقق بين مقدارين متشاركين اي مقدارين يوجد لهما عاد مشترك
والنسبة بينهما لا محالة تكون عددية يعبر عنها بأية احدى
من الآخر بان يقال هذا المقدار من ذلك المقدار ثلثه او ربعه
او جزء من اجزائه منه الى غير ذلك وهذه هي الة تقتضي التجانس بين
المتناسبين وكون احدهما مشتملا على الآخر مع شيء زائد وعلى ما يتحقق
بين مقدارين لا يمكن ان يقال لواحد منهما اي هو من صاحبه وهو
لا يقتضي كون الازيد والاكثر من الوجه المذكور من نوع واحد بل
قد يتحقق بين مقدارين مختلفين ماهية ولهذا عرف ارشميدس
الخط المستقيم بانه اقصر الخطوط الواصلة بين النقطتين مع اختلاف

٥٣

الخط المستقيم والخطوط المستديرة بالفصول المنوعة عندهم

واذا تمهد هذا فليس لقائل ان يقول اذا انصف كل واحد من متفقة

الضلعين ومختلفهما بانها ازيد وانقص من الاخرى فلا بد ان تكون

بحيث يمكن ان تنصف بالمساواة معها اذ الزيادة عبارة عن كون

احد الشيئين مشتملا على مثل الاخر وشيء به يزيد عليه لانا نقول

قد ظهر انه يمكن ان يصير مقدارا اعظم من الاعظم بلا نهاية وان يصير متناهيا

له كما اذا فرضنا درجة واحدة من الدائرة تتحرك بحركة الفرجار

الى ان تبلغ نصف الدور فتصير اعظم من القطر مع انها كانت

اصغر منه بدون ان تصير في الوصول الى شيء من حدود الحركة

مساوية له فاعرفه فانه دقيق حقيق بالتحقيق واعلم ان ما ذكرناه

وان كان مخالفا لما عليه المحدثون من ان بين الخط المستقيم والخط

المستدير وكذا بين الخطوط المستديرة التي ليست تحديبا تها على

نسق واحد نسبة اصلا لا الصمية ولا العددية ولكن الله اعلم

ومنهم ارشميدس على ان بينها تحقق النسبة ولكن لا مطلق الصمية

توجد فيتصف بالمفاوتة مفاوتة صمية دون المساواة وسائر

سائر النسب العددية وما يقال من ان النسبة نوع الاتفاق

والتجانس فيكون المراد منها العددية فقط دون الصمية فصل

في اثبات الهيولى اي جوهر ليس في نفسه واحدا بالاتصال ولا

منفصلا بالانفصال يقبل الصورة الجسمية التي هي الممتد الجوهري

فانه لا نزاع بين جمهور العقلاء في ثبوت ما يصدق عليه انه هيولى بهذا

وسماها ابو الهذيل الاتصال والانفصال الذين يطرآن في الحس على

انواع الاجسام المحسوسة من حيث هي اجسام ويقبل الهيئات النطفية

والحيوانية والطينية والرمادية وغير ذلك وذلك الامر هو المسمى بالمادة

او الهيولى او الشخصية على اختلاف العبارات ووجودها على حسب

هذا المفهوم مسلم فانه اذا قيل تكون الحيوان من الطين او خلق الانسان

من نطفة ابيه فلا يخلو اما ان يكون الطين بالقيا طينا او النطفة باقية

نطفة وهو حيوان او انسان حتى يكون في حالة واحدة طينا وحيوانا

او نطفة وجسد انسان وهو محال واما ان يكون بطلت النطفة بكليتها

حتى لم يبق منها شيء اصلا وكذا الطين ثم حصل انسان او حيوان فيه

ما صار النطفة انسانا او ما خلق الحيوان من الطين بل ذلك شيء

آخر بطل بكليته وهذا شئ آخر حصل جديد للجميع اجزائه

وامّا ان يكون الجوهر الذي كانت فيه الهيأة النطفية

او الطينية بطلت عنه تلك الهيأة وحصلت فيه هيأة

انسان او هيأة حيوان والقسمان الاولان باطلان لا يعتقدهما

الكافة لان كل من فرّ عن بذر ليثبت منه شئ او تزوج ليكون له

ولد يحكم على المذرع بانه من بذره ويفرّق بين ولده وغيره بانه من مائه

وان عاند معاند لا يلتفت اليه ويكذّبه بالحس الصائب فظهر ان

من حيث المفهوم المذكور ما وقع فيها خلاف انما النزاع في

ان ذلك الامر اجزاء لا يتجزى اصلا او ما في حكمها مما ينقسم في

جهة او في جهتين متناهية او غير متناهية كما ذهب اليه المتكلمون او اجساما

صغارا صلبة لا يمكن انقسامها في الخارج كما هو مذهب ديمقراطيس

او نفس الجسم بما هو جسم كما هو رأي جماعة من الاقدمين او امرا

بسيطا من الجسم كما عليه المعتبرون من المشائين فمادة الاجسام عند

اصحاب المذاهب الثلثة الاول واحدة بالشخص كثيرة

بالانفصال والحكماء لما اقاموا الحجج على ابطال هذه الآراء

اخر بطل بكليته وهذا شئ آخر حصل جديد للجميع اجزائه

وامّا ان يكون الجوهر الذي كانت فيه الهيأة النطفية

او الطينية بطلت عنه تلك الهيأة وحصلت فيه هيأة

انسان او هيأة حيوان والقسمان الاولان باطلان لا يعتقدهما

الكافة لان كل من فرّ عن بذر ليثبت منه شئ او تزوج ليكون له

ولد يحكم على المذرع بانه من بذره ويفرّق بين ولده وغيره بانه من مائه

وان عاند معاند لا يلتفت اليه ويكذّبه بالحس الصائب فظهر ان

من حيث المفهوم المذكور ما وقع فيها خلاف انما النزاع في

ان ذلك الامر اجزاء لا يتجزى اصلا او ما في حكمها مما ينقسم في

جهة او في جهتين متناهية او غير متناهية كما ذهب اليه المتكلمون او اجساما

صغارا صلبة لا يمكن انقسامها في الخارج كما هو مذهب ديمقراطيس

او نفس الجسم بما هو جسم كما هو رأي جماعة من الاقدمين او امرا

بسيطا من الجسم كما عليه المعتبرون من المشائين فمادة الاجسام عند

اصحاب المذاهب الثلثة الاول واحدة بالشخص كثيرة

بالانفصال والحكماء لما اقاموا الحجج على ابطال هذه الآراء

الآراء تتفقوا على ان ما يقبل الانفصال والاتصال في الاجسام
شيء واحد بالشخص لكثرة له في حد ذاته بحسب نفس الامر
محفوظ الوجود في حالتي الانفصال والاتصال وهو الصحيح
الاولى عندهم واتفقوا ايضا على ان الجسم من حيث هو جسم الذي
هو جنس لانواع الطبعية بوجه ما هية مركبة جنسها الجوهر
وفصلها هو مفهوم قولنا ممتد في الجهات الثلث واما وقع الاختلاف
في ان الجسم بالمعنى المذكور هل هو بسيط في الخارج او مركب فيه
من مادة وصورة تحاذيان جنسه وفصله وعلى تقدير تركبه هل
هو مركب من جواهر وعرض او من جواهر فالاول مذهب
اليه افلاطون الالهي على ما هو المشهور ومن سبقه وتبعهم
الشيخ المقتول في حكمة الاشراق والثاني ما اختاره في التلويحات
والثالث مذهب ارسطو ومن تابعه كالشيخين ابي نصر و
ابي علي ويتبع هذا الاختلاف اختلاف آخر وهو ان الجسم بما هو
جسم اذا طرء عليه الانفصال اما ان لا يبقى عرضا صار حقيقة بشيء او
يبقى وعلى تقدير الانعدام اهو عرض او جوهر فهذا تحرير محل النزاع

هذا الاختلاف ظاهر ان لم نقل انه لفظي

الفلاسفة واختار المصنف مذهب المشائين فقال كل جسم فهو
مركب من جزئين هما جوهران يحل احدهما في الآخر معنى حلول
الشيء في الشيء على ما ادى اليه نظري هو ان يكون وجوده في نفسه هو
بعينه وجوده لذلك الشيء وهذا اجود مما قيل في تعريفه حيث يرد عليه
شيء مما يرد على غيره وقد يفسر بالاختصاص بين شيئين بحيث
يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر ويرد عليه كون
الاعراض والصور الحالة في محل واحد بعضها حالا في بعض وينتقض ايضا
بكثير من الصور طردا وعكسا وقيل حلول الشيء في الشيء عبارة
عن كونه ساريا فيه مختصا به بحيث يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة
الى الآخر تحقيقا او تقديرا واعترض عليه بانه ينتقض بحلول الاطراف
في محالها كالنقطة في الخط والخط في السطح والسطح في الجسم ويختل
طرده بالاطراف المتداخلة واجيب عن الاول تارة بنفي وجود
الاطراف وتارة بتخصيص المعرف بالحلول السرياني وتارة بان
الاشارة الى الطرف اشارة الى ذي الطرف فان الاشارة الى
النقطة مثلا اشارة الى الخط الذي هي طرفه واكتفى باتحاد

باتحاد الاشارتين من غير حاجة الى المسريان ويلزم على هذا ان يكون
المكان حالا في المتمكن اذ الاشارة الى المكان اشارة الى طرف
المتمكن لاتحادهما وضعا والاشارة الى الطرف اشارة الى ذي الطرف
كما ذكر هذا اذا كان المكان هو السطح الباطن من الجسم
الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي واما اذا كان
البعد المجرد عن المادة فالنقض وارد على اي تقدير اللهم الا ان يقال
المراد بكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر ان يكون
متحدين في الاشارة بحيث لا يمكن عند العقل تباينهما فيها وبهذا
يخرج الجواب عن النقض بالاطراف المتداخلة ومنهم من فسر الحلول
وامكان التفارق بين الاطراف في الاشارة الحسية عند تفارق محالها ١٢ اصلاح
بالاختصاص الناعت فاعترض عليه بانه ان اريد بالناعت ما يصح
بسببه حمل النعت على المنعوت به مواطاة فلا يصدق على
شيء من افراده وان اريد ما يمكن ان يشتق منه اسم يحمل
على المحل فيرد عليه اختصاص الكوكب بفلكه وبالعكس وكذا
المال بصاحبه والجسم بمكانه بل المعروض بعارضه وما اجاب به
عنه بعض المحققين بالفرق بين الاشتقاق الجعلي

وغيره محل تأمل وقد يقال المراد بالمناعت ما يمكن ان يشتق
منه اسم يحمل على المحل ولا نسلم ان الممكن مشتق من المكان
بل من التمكن والمتجسم من الجسم بل من التجسم وكذا في اشباه ذلك
اقول فعلى هذا يلزم ان لا يكون السواد مثلا حالا في الجسم بل الكائن
وفساده ظاهر ثم لا خفاء في ان نصوص الاختصاص الذي هو للنعت
بالنسبة الى المنعوت بوجه ميتاز عن غيره بديهي وهو كاف في المقصد
وان لم يكن ماهيته معلومة بالكنه اذ لا غرض فيه يعتد به وقد
عرف الحلول بتعريفات اخر ليس شيء منها خاليا عن الخلل و
دفع بعضها بالتزام امور مخالفة لظاهر الامر والتطويل في ذلك
لا يودي الى كثير طائل ويسمى المحل الهيولى الاولى والحال
الصورة الجسمية وبرهانه ان بعض الاجسام القابلة
للانفكاك مثل الماء والنار يجب ان يكون في نفسه متصلا واحدا اتفاقا
قسمة الجسم الى الاجزاء المطلقة اريه ثلثة انفكاكية تحدث كثرة
بالفعل فالخارج لا يخرج جزئيا تها من القوة الى الفعل الا متناهية العدد
منقسمة بالامكان لا الى نهاية على ما يراه جمهور الحكماء و

وهي منقسمة الى الكسرية والقطع وهمية جزئية تحدث
كثرة في التوهم كذلك وعقلية كلية تستوعب جملة
الاجزاء الممكنة الافتراض بلا تناه في ملاحظة العقل
ملاحظة اجمالية بسيطة وامّا القسمة التي هي بسبب وض
عرضين مختلفين سواء كانا قارّين كما في البُلقة او غير قارّين
كما في حصول مماستين او محاذاتين في جسم واحد فبعضهم
الحقها بالضرب الاول منها وبعضهم بالثاني وقد يقال بالتفصيل والحق
انّ اختلاف العرضين ليس مبدأ للانفصال الخارجي بل يستلزم
حكم العقل بالتثنية المعروض لهما بحسب حالة خارجية هي عروضهما
في الخارج حكماً صادقاً مطابقاً للواقع فلا بأس بعدّها نحواً آخر
من القسمة بهذا الاعتبار والقسمة المقدارية بانحائها انما تطرء
على الجسم بعد عروض المقدار اي الجسمية التعليمية التي بحسبها
يصير الجسم ذا مساحة متناهية او غير متناهية الا ان القسمة
الفكية تلحقه لاستعداد المادة وهي التي تقبلها وتجتمع معها
وليس لنفس المقدار التعليمي تهيؤ لقبولها بل تهيئ

واعلم انه فهي بالحقيقة من عوارض المادة سواء كانت
ابسط من الجسم ونفسه كما اشرنا اليه سابقا من ان ما يصدق
عليه مفهوم المادة مما لا نزاع فيه لاحد والوهمية الجزئية تلحقه
لكونه ذا كمية اتصالية فهي من عوارض المقدار بحسب نفس ذاته
وان كانت نفس ذاته مما يحتاج الى المادة مطلقا لا
في كونه منقسما واما الفرضية العقلية فانها وان لحقت
المقدار التعليمي لكن مصححة عروضها له كونه ممتدا مطلق
الامتداد مع قطع النظر عن مراتب تعيناتها المقدارية
فهي بالحقيقة تعرض الجوهر الجسمي لذاته والاجسام بما هي اجسام
لا تتفاوت في صحة قبولها لانحاء الاقسام اللهم الا ما نع خارج عن
كونها جسما مطلقا كما سيأتي بيانه ولفظ القبول
يطلق بالاشتراك الصناعي على معنيين احدهما مطلق الاتصاف
بامر سواء كان وجود الموصوف مقدما على وجود الصفة بالزمان
او لا والثاني الانفعال التجددي ويقال له القوة والاستعداد
ايضا وهو عبارة عن امكان اتصاف شيء بصفة لم تحصل له بعد

بعد مع وجود حالة يحصل بها هذا المعنى والقبول بهذا المعنى لا
يجامع الفعلية والحصول في شيء بل اذا طرء وعليه تلك الصفة
بطل هذا المعنى والتقابل بينهما تقابل العدم والملكة وان عرضهما
تقابل المتضايفين باعتبار يخالف المعنى الاول وما يقال ان القابل يجب
مع القبول لا ينافي ما ذكرناه اذ ليس المراد منه ان القابل في وقت كونه قابلا
او من حيث هو قابل يجب في جوهره مع القبول بل المدعى ان ذات القابل بعد
حصول القبول فيها يجب ان يكون بحالة والكلام ليس في القابل قابلا او
وكما ان القبول بمعنى الاستعداد لا يجامع الفعل لكونهما متقابلين كذلك
القابل بما هو قابل لا يجامع المقبول بما هو مقبول لكونهما ايضا متقابلين
التقابل هناك حقيقي وههنا منهوري والامكان الذاتي له نوع
مشابهة بالقوة الاستعدادية باعتبار العقل ولهذا يطلق
عليه اسم القبول فانه بمعنى سلب ضرورة فعلية الوجود او العدم
سلبا تحصيليا حين تحصل احدهما من جانب العلة بالنظر الى حيهما
الذات فان العقل اذا حلل الموجود مثلا بحسب الملاحظة الذهنية
الى ماهية ووجود يحكم بان الوجود ليس ثابتا للماهية

فرحيث هي هي بل يثبت لها في مرتبة متاخرة عن تلك
المرتبة نحوا ما من التاخر وان كانت محفوظة بالوجود في نفس الامر
كالابداعيات فانها لم يسبقها الامكان بمعنى القوة
الاستعدادية التي لا تجتمع مع وجود الشيء والامكان الذي
يعرض لها ولغيرها من الفاسدات وهي قسيم ضرورة الوجود
والعدم غير منفك عنها حين وجودها لكن كل واحد
من مصداقي القوة والامكان اي الذاتي والاستعدادي
مع الفعلية التي بازائه يوجب اختلاف جهتين سواء
كانتا بحسب التحليل الذهني او بحسب الانقسام الخارجي
وسياتي زيادة تفصيل ولفظ الاتصال يدل بالاشتراك
على معان بعضها صفة لشيء لا بقياسه الى غيره وبعضها
صفة لشيء بقياسه الى غيره اما ما هو صفة حقيقية فهو اثنان
احدهما كون الشيء في حد ذاته ومرتبة ماهيته صالحا لان ينتزع منه
الامتدادات الثلثة المتقاطعة وهذا المعنى فصل للجوهر وثابت
الجسم في حد نفسه اذ هو في تلك المرتبة مصداق الحمل المتصل والممتد مع

مع قطع النظر عن جميع العوارض فاتصاله وامتداده
نفس متصليته وممتديته لا امر يقوم به فيصير منشاء
لصدق المتصل عليه ومصداقا له سواء كان الجسم مجرد الصورة
الجوهرية او مولفا منها ومن جوهر آخر على اختلاف رأي افلاطن واسطا
والدليل على ان الاسم المتصل بهذا المعنى يطلق على الصورة الجوهرية كلام
الشيخ في فصل من فصول العيات الشفا معقود لبيان ان المقادير
اعراض بهذه العيا واما الكميات المتصلة فهي مقادير الابعاد
واما الجسم الذي هو الكم فهو مقدار المتصل الذي هو الجسم بمعنى
الصورة لا يقال لو كان الجسم في حد نفسه متصلا لامكن فيه
فرض شيء دون شيء ولكان قابلا للقسمة الى الاجزاء المقدارية
فيكون نوعا من الكم لان هذا المعنى يعرض للكم المتصل
لذاته ولغيره بواسطته لانا نقول لا نسلم ان مجرد امتداد الجسم في ذاته
يساوق قبول الانقسام الى الاجزاء المقدارية بالذات بل انما يصح
ذلك بعد عروض المقدار له اذ ما لم يتعين ذهاب امتداداته لم يتم فيه
فرض جزء معين دون جزء معين والجسم في مرتبة ذاته ممتد

في الابعاد من دون تعيين امتداده وتقدم انبساطه لان ذلك
المعنى انما يحصل له في مرتبة متاخرة عن ذاته بذاته قال الشيخ في
التعليقات اذا قلنا جزء من جسم فمعناه جزء من مقدار
الجسم فان الجسم بما هو جسم ليس هو جزءا ولا كلا ومثاله
في المنفصل اذا قلنا جسمان من جملة خمسة اجسام فمعناه
اثنان من جملة خمسة اعداد عرضت للكلام لان الجسم بما هو جسم
ليس بواحد وكثير وانما يعرضهما كون الشيء بحيث يوجد بين اجزائه
بعد فرض ووقوع بواحد وهو مشتركة والمتصل بهذا المعنى يطلق
على فصل الكم ومن خواصه قبول الانقسام بغير نهاية واما الاخر
فهو ايضا معنيان احدهما كون المقدار متحد النهاية بمقدار آخر شيء
كانا موجودين او موهومين ويقال لذلك المقدار انه متصل
بالثاني بهذا المعنى والتالي كون الجسم بحيث يتحرك بحركة جسم آخر ويقال
لذلك الجسم انه متصل بالثاني بهذا المعنى وهذا المعنى من عوارض
الكم المنفصل مطلقا او من جهة ما هو كذلك كاتصال خطي الزاوية
واتصال الاعضاء بعضها ببعض واتصال اللحوم بالرباطات و

والرباطات بالعظام وبالجملة كل ممانس يكون عسر القبول
لمقابل المماسة واذا تقرر ما ذكرناه من شرح الالفاظ الثلثة
فنقول لما علمت ان القبول بمعنى الاستعداد لا يجامع الفعل
لكونهما متقابلين تقابل العدم والملكة او التضايف وكذلك
لا يجتمع المستعد من حيث انه مستعد مع المستعد له
من حيث هو كذلك كما اشرنا اليه فاعلم ان الذات الواحدة
لا يمكن كونها مبدءً لهذين الامرين الا بجهتين مختلفتين
واذا عدنا الكلام الى مبدء تينك الجهتين ينتهي
بالاخرة الى جهتين في حقيقة الذات فيلزم تركبها من جزء به يكون
بالقوة ومن جزء آخر به يكون بالفعل فقد صار امر ان
تكثر ذات الجسم بما هو جسم ان يثبت له في حد ذاته حيثيتي الفعل
والقبول بالمعنى الاخير ولهذا المعنى قال المصان بعض الاجسام
القابلة للانفكاك يجب ان يكون في نفسه متصلا واحدا يعني
ان الجسم قبل كونه منفصلا يجب ان يكون متصلا قبلية
زمانية والدليل عليه قوله والا اي وان لم يكن شيء مما يقبل

ق ٦

الانقسام من الاجسام التي تليناً كالماء والنار قبل الانفصال

متصلاً حقيقياً كما انه متصل حسّيّ لزم الجزء الذي لا يتجزى

او ما في حكمه من الخطّ والسطح الجوهريّين وسنعلم من كلام المصنف

ابطالهما بمثل ما مرّ وبيان اللزوم انّ كلّ كثرةٍ بالفعل يجب انتهاؤه

الى الواحد الذي لا كثرة فيه بالفعل فانتظم الجسم القابل للانفصال

الى كلّ واحدٍ منها غير مشتملٍ على كثرةٍ وانقسامٍ بالفعل لو لم تكن

متصلاً جسميّةً في حدود انفسها لزم احد الامور الثلثة

وهذه المتصلات لما كانت من نوع الاجسام القابلة للانفكاك

التي تليّنا فلم تكن ممّا لا يقبل الانفصال الخارجيّ بل تكون قابلةً

له فثبت ان بعض ما يقبل الانفصال الخارجيّ كان قبل

قبوله متصلاً واحداً فبعض ما يقبل الانفصال قبولاً بالمعنى الاوّل

يقبله قبولاً بالمعنى الثاني وهذا ما ادّعيناه وههنا بحث

وهو ان الذي ثبت بالبرهان ليس الا ان الماء مثلاً اما

متصلٌ واحدٌ او مشتملٌ على متصلٍ واحدٍ لئلا يلزم تركيبه من

الجزء الذي لا يتجزأ وما في حكمه ممّا لا ينقسم الا في جهة او في جهتين فقط

قلنا ان نختار الشق الثاني ونقول انه مركب من الاجسام
الصغار القابلة للانقسام في الجهات وهما وفرضا وليس
شيء منها قابلا للانقسام قطعا وكسرا كما هو مذهب
ديمقراطيس من ان مبادي الاجسام اجسام صغار
صلبة قابلة للقسمة الذهنية دون الخارجية فهي وان كانت
متصلة في نفسها منفصلا كل منها عن الآخر لكنها
غير قابلة لطريان شيء من الفصل والوصل عليها مع ان
مدار اثبات الهيولى بهذا الوجه على طريان شيء منهما على ذات
الحجم كما مرت الاشارة اليه واجيب عنه بابطال
الاجسام الديمقراطيسية بان كلا من القسمة الوهمية
او الفرضية او التي باختلاف عرضين قارين او غير قارين
يحدث كثرة في المقسوم متشابهة ومشابهة للكل في
الماهية والافراد المتماثلة متضاهية في الاحكام بحسب
نفس الماهية فما يصح على فرد من افراد حقيقة واحدة
يصح على جميعها وان منع عنه مانع خارجي فهو غير قادح في جواز

وقوعها نظرا الى نفس الذات من حيث هي هي وانتصاف تلك الاجسام
بالانفصال ليستلزم جواز انتصاف اجزائها المتصلة بالانفصال الماهيتها
والتحام اجزائها المتصلة ليستلزم جواز انتصاف تلك الاجسام بالالتحام
كذلك وان صدها عن الفصل والوصل صاد لاحق وعائق
عنهما عائق خارج فهو لا يوجب استكناف حقيقتها عنهما فاذن
اتصال كل من تلك الاجسام كاشف عن قوة قبول القسمة الخارجية
وانفصال كل اثنين منها عن جواز طريان الاتصال بينهما عليهما
وهذا هو تقرير البرهان المشهور على ابطال هذا المذهب ومما يجب
ان يعلم ان الحجة المذكورة لا تبتني على كون تلك الاجسام
متحدة الماهية كما هو مسلم عنه صاحب هذا المذهب
على ما نقل عنه حتى قيل ان القياس حجة لي ادعى تقدير كون
الاجسام المذكورة مختلفة الانواع ليس منشأ تخالفها
النوعي هو الصورة الامتدادية لانها نوع واحد كما سيأتي بل صورة
اخرى نوعية والمقصد اثبات ان الطبيعة الامتدادية بما
هي هي لا تأبى الانفصال والاتصال وهو المحوج الى المادة ومع قطع النظر

عن هذا النظر في جسم موجود منها يؤدي الى المطلوب ولا حاجة الى
لخذ كرنه مماثلا لجسم اخر منها فان اشتراك اجزائه المقدارية
معه في الطبيعة النوعية يقتضي ان يصح عليها ما يصح عليه
وبالعكس فكما ان احد جزئيه متصل بالجزء الآخر ومجموعهما
منفصل عن غيره فكذلك يصح انفصال الجزئين واتصالهما
بغيرهما تحقيقا المعنى اشتراك الكل وجزئه في نوع واحد واعتبر
عليه بان ههنا ومغالطة باشتراك اللفظ وهو ان ما يقبله
الاجسام الدمقراطيسية ليس الا انفصالا خلقيا واتصالا
فطريا فالمقبول ههنا معنى مطلق الموصوفية في بدء الامر وكيف
ان يقاس عليه استعداد طرياني الانفصال والاتصال فان مقتضى
كون كل ما صح لفرد من افراد الطبيعة النوعية صح لسائر
الافراد بحسب نفس الماهية ليس الا كان الاتصال لفظري لها بد لا عن
الانفصال والانفصال الفطري لها بد لا عن الاتصال امكانا ذاتيا وفي ابداع الخلقة
امكانا استعداديا لطريان الانفصال والاتصال في الخارج وهو ناقيام البرهان
على اثبات المطلوب هذا وزد ذلك وتوضيحه ان مال القسمة الانفكاكية عند

المشائين الى زوال جوهر ممتد وحدوث جوهر بين بستة بين و

هذا هو المحوج الى الهيولى الاولى كما علمت وصح امكان القسمة امكانا ذاتيا

فطريا لا يستلزم ان يكون له قابلى غير نفس لاتصال اى ما هو متصل

بذاته وكذلك مجرد كون الشيء متصلا بنفسه من دون حدوث

هذا المعنى فيه لا يستوجب ان يكون لوجوده محامل سواه كما

ان امكان العدم وكذلك حصول الوجود فى المجردات لا يقتضى ان يكون

لها قوابل سوى ذواتها المجردة بل المحوج الى القابل استعداد العدم

او الوجود ولفظ الامكان مشترك بين هذين المعنيين فان امكان

الشيء بمعنى الاستعداد له لا يجامع حصوله فله قابل آخر غير ذاته بخلاف

امكان شيء بالمعنى الآخر فانه لا يابى الاجتماع معه والاجتماع اصلا فلا يحتاج

فيه الى قابل لذلك الشيء غير ذاته وقد اجاب عنه بعض الاعاظم بان

قبلى القسمة الوهمية مساوق لامكان القسمة الانفكاكية بالنظر الى

نفس طبيعة الامتداد وان منع عنها مانع لازم او غير لازم كالصوة النوعية

للفلك والصلابة والصغر فى بعض الاجسام اذ لو امتنع الانفكاك الخارجى على الجواهر

الامتدادي لذاته لكان فرض الانقسام فيه من الاوهام الاختراعية ولم يكن مع فرق

فرق بين فرض لا انقسام فيه وبين فرضه في المجردات ولا شك ان
الانقسام الوهمي من المعاني الانتزاعية خصوصًا اذا كان منشأه
اختلاف عرضين حالّين فيه أقول هذا منقوض بالزمان فانه عندهم
متصل قابل للانقسام الوهمي غير قابل للانقسام الخارجي وايضًا توهم
القسمة لا يوجب تجويز وقوعها في الخارج وتجويز العقل وقوع شيء
لا يساوق امكان وقوعه فربما يجوز العقل تحقق شيء في بادي النظر
ثم اقيم البرهان على خلافه واذا لم يكن امر ممتدا قابلا للانفكاك بحسب
منع على الملازمة في قوله اذ لو استمع الخ ١٢ محمد درج في
الخارج لا يلزم ان يكون توهم القسمة فيه من قبيل توهم القسمة
المجردات فان الذي لا امتداد له ولا وضع له لا مجال للوهم ان يتوهم فيه
شيئًا دون شيء ويمكن ان يقع في ابطال هذا المذهب ان كل واحد
هذه الحجة ذكرها الامام في شرح الاشارات ١٢ كذا ذهب وتقدير الكلام ١٢
من تلك الاجسام لو كان بسيطا اي يكون له طبيعة واحدة
كان كريًّا لشكل ما سيجيء من ان الشكل الطبيعي للجسم البسيط هو الكرة
ولو كان كذلك لحصلت الفرج فيما بين تلك الاجسام لان
ملاقاة الكرات بعضها مع بعض لظواهرها انما هي بالنقطة فيكون
ذلك قولا بالخلاء وهو محال كما ستعرف وان لم يكن بسيطا

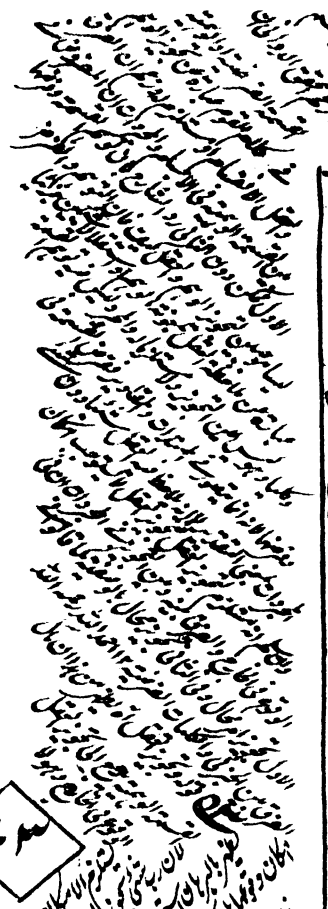

بل يكون مركبا من اجسام مختلفة الطبائع فلم يكن متصلا واحدا

هف ولما ثبت ان الجسم المتصل قابل للانفصال بمعنى انه يجوز ان يطرء

عليه الانفصال في الخارج فيقول ويلزم من هذا اثبات الهيولى

في الاجسام كلها وبيان الملازمة بقوله لان ذلك المتصل قابل

للانفصال فالقابل للانفصال في الحقيقة اما ان يكون هو المقدار

اي الجسم التعليمي واختلفوا فيه فقيل انه عرض متصل يمكن فيه فرض ابعاد

ثلثة متقاطعة بالقوائم وانفصاله غير اتصال الجوهر الممتد فعلى هذا

يكون هناك متصلان بالذات احدهما جوهر والآخر عرض مختلفان في

الوضع والاشارة ولا يخفى ضعفه وقيل الصورة الجسمية التصال بالعرض تبعية

اتصال الجسم التعليمي وفيه انك قد علمت ان الجسم في مرتبة ماهيته متصل

وفصل الكلام مفهوما قولنا قابل للابعاد الثلثة على الاطلاق وقيل هو

مجموع امور ثلثة هي الطول والعرض والعمق للجسم وفيه ان هذه الابعاد ليست

موجودة في الجسم بالفعل والجسم التعليمي موجود فيه بالفعل و

قيل في الجسم اتصال واحد منسوب الى الصورة الجسمية بالذات والى

مقاديرها بالعرض اما ان يراد بالجسم التعليمي نفس تعين امتداد

امتداد الجسم تحدد بانبساطه فيلزم ان لا يكون من مقولة الكم

واما ان يراد به الصورة الجوهرية مع تعين امتداداتها اى مع الحيثية

المذكورة فكان له اتصال باعتبار امر خارج عنه بالسبب اشتماله

على الصورة الجسمية وهذا هو الذى اختاره المحققون ويوافقه

كلامهم الشيخ فى الشفاء والتعليقات وكلامهم بمنيار فى التحصيل

وتوضيحه ما افاده بعضهم من انه ليس فى الجسم الا ممتد واحد

فى الجهات فاذا اعتبر ذلك الممتد فى الجهات على الاطلاق بدون تعين امتداد

تعينا مقداريا متوهما كان مقدارا مطلقا او مقدارا مخصوصا فكان

بهذا الاعتبار صورة جسمية وجوهرا واذا اعتبر من حيث هو متعين

بتعين ما كان جسما تعليميا مطلقا واذا اعتبر من حيث هو متعين

بتعين مخصوص كان جسما تعليميا مخصوصا واورد عليه انه

لزم ان لا يكون الجسم التعليمى عرضا بل يكون مركبا من جوهر

هو الجسمية وعرض هو تعين الامتداد واجيب بما

بعض المحققين وحاصله ان المفهوم من المركب

والعرض وان لم يكن عرضا اذ لا يتوهم له محل اصلا ولكن المركب

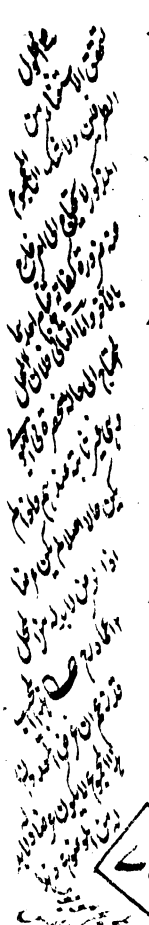

من معنى الجوهر عند مثبتي الهيولى حيث اخذ الموضوع في
تعريفه بدل المحل والعرض لا يلزم ان لا يصدق عليه
تعريف العرض اذ لا خفاء في ان المجموع المركب من الصورة
وحيثيتها العرضية مندرج تحت تعريف العرض فان الهيولى
وان لم تكن بالنسبة الى الصورة وحدها موضوعا لاحتياجها في التقوم
اليها لكنها انما تكون موضوعا بالنسبة الى المجموع المركب منها و
من العرض لعدم احتياجهما الى المجموع من حيث هو مجموع
فليس شيء لان اصل الاشكال هو ان الجسم التعليمي لو كان مركبا
من جوهر وعرض لم يكن جوهرا ولا عرضا اذ لا يكون ح موجودا
حقيقيا له وحدة حقيقية بل امرا اعتباريا له وحدة اعتبارية
فلا يكون من اقسام شيء منهما اذ الوحدة في التقسيم معتبرة على ما
بين في موضعه وبما ذكرنا لا يندفع هذا الاشكال
للمقدار او معنى آخر لا سبيل الى الاول والثاني والا لزم اجتماع
الاتصال والانفصال في حالة واحدة والقابل مع ما يلزمه يجب
مع القبول اذ لم يكن سلبا محضا والا نفصالا اما ان يكون وجوديا كان

انكان عبارة عن حدوث متصلين او عدم ملكة انكان عبارة عن زوال
الاتصال عما من شانه انيكون متصلا فتعين ان يكون القابل
معنى آخر وهو المعنى الصريح والعلم الاصحاب المعلم الاول في اثبات الهيولى التي
حد جزء الجسم الجوهري على راي جماعة الاولى ما ذكره المصنف بقوله انه
لاشك ان في الجسم جوهرا متصلا في نفسه او مستلزما لامر متصل
نفسه هو المقدار وعلى كل من التقديرين لاشك ان في الجسم شيئا
يقبل الاتصال والانفصال وقد يقول هذا ان الامران اي
الذي هو متصل في ذاته او متصل بالاتصال لازم والذي يقبل
الاتصال والانفصال يجب ان يكونا متغايرين بحسب الخارج اذ لو كان المتصل
او المستلزم للاتصال الذي هو الجوهر الممتد بعينه قابلا للاتصال
والانفصال لزم ان يقبل الشيء نفسه او المثلين احدهما لازم
والآخر عارض وذلك حين طريان الاتصال ويقبل ضده او عدم
او ضد لازمه او عدم لازمه وذلك حين طريان الانفصال والتوالي
باسرها باطلة فكذا المقدم فالقابل للاتصال والانفصال في
الجسم شيء غير المقدار الذي هو متصل لذاته وغير الجوهر المتصل سواء كان
متصلا بذاته او بلازمه الذي هو المقدار على اختلاف في القولين بل القابل
بمعنى آخر هو المراد من الهيولى الاولى وتلخيصه بعد ما تمهد ان الجسم
من حيث هو جسم لا يعقل الا باتصال قائم على نمط الشكل الثاني ان الجسم
قابل للانفصال وليس الاتصال نفسه بقابل للانفصال فليس الجسم

هو الاتصال نفسه واذا لم يكن الاتصال خارجا عن حقيقة
الجسم ولا كل حقيقته فهو جزء الجسم فله جزء آخر يقبل الانفصال والاتصال
وذلك الجزء لا محالة جوهر محل للجوهر الممتد بذاته فهو الهيولى اما كونه
جوهرا فلبقائه فى حالتى الاتصال والانفصال وتوارد الصور عليه ولو كان عرضا
يلزم من بقائه بقاء جوهر معه هو موضوعه وعلى التقديرين يلزم
بقاء جوهر سواء بقى معه عرض ولم يبق وهو المطلوب واما كونه محلا للجوهر
الممتد فلاتصافه بالوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية
لان الصورة الجسمية تصير واسطة لاتصافه بذينك المعنيين بيان ان
اتصافه بالوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية عين اتصافه
بالصورة الواحدة والصور الكثيرة اذ المعنى بالوحدة الاتصالية
والكثرة الانفصالية هو الصورة الواحدة والصور المتعاقبة لا غير
كما سبقت الاشارة اليه من ان الاتصال عين حقيقة الممتد بذاته
فاذا كانت الصورة الممتدة بنفسها نعتا للجوهر فالجوهر المنعوت يكون محلا لها
وفى هذه الحجة ابحاث البحث الاول ان بناءها على ثبوت الاتصال الذى
هو بمعنى الممتد الجوهرى ونحن لا نثبته فى الجسم الا الاتصال الذى قيل انه
من فصول الكم وما سواه مما قيل من انك اذا شكلت الشمعة
باشكال مختلفة تغيرت ابعاده مع بقاء اتصال واحد فغير مسلم
فان الشمعة الممتدة بالاشكال الاخر غير فرق الاتصال وتوصل فتراق
فالمطولة منها اذا جعلت مستديرة يجتمع فيها اجزاء كانت متفرقة

والمدورة اذا جعلت مستطيلة يفترق عنها اجزاء كانت متصلة
فاتصال واحد مستمر مع تفرق الاتصالات وتقطع الامتداد اتكيف
يكون صحيحا البحث الثاني ان الاتصال الذي يبطله الانفصال ثم يعود
مثله بعد زوال الانفصال لاشك في عرضيته فان الجسم عنه توارد
الانفصال والاتصال عليه باقٍ بماهيته ونوعيته لا يتغير فيه جواب ما هو
وكل ما لا يتغير بتغيره جواب ما هو عن شيء فهو عرض فالاتصال الذي
يبطله الانفصال عرض البحث الثالث انكم اثبتم في الجسم امتدادا جوهريا هو الصورة
الجسمية وامتدادا عرضيا هو المقدار التعليمي والامتداد من حيث ماهيته
الامتداد حقيقة واحدة والحقيقة الواحدة لا تختلف بالجوهرية
والعرضية فاذا ثبت عرضية بعض ابعادها عنكم على ما ذكرتم من حديث
تبدل اشكال التسعة الواحدة فقد وجب عرضية الجميع وهذا
الاتجاه الثالثة في الحقيقة ترجع الى نفي الصورة الممتدة الجوهرية كما هو
مذهب الشيخ الالهي في كتاب التلويحات واجيب من قبل المشائين
اما عن الاول فبان الجسم من حيث هو جسم لا يتصور بدون قابليته
للابعاد الثلثة على نعت الاتصال وهذا حد واحد لها ولو لم يكن متصلا
في مرتبة ذاته لم يصح قوله للمقدار كما قال الشيخ الرئيس في الحكمة الفارسية
حد ذات پيوسته است كه اگر گسسته بود قابل ابعاد نبود
والحاصل ان نفس ذات الجسمية بما هي هي لو لم تكن متصلة في مرتبة
جوهر الحقيقة بل كان اتصالها من قبل العارض كانت بحسب الوجود

أمّا من المجرّدات عن الجهات والأبعاد وأمّا متعلّقة الذات من الجواهر
الفردة متناهية أو غير متناهية ثم يعرضها التعلق بالأحياز والجهات
ويلحقها الاتصال وقبول الانقسام لا الى نهاية في مرتبة ثانية وكلاهما
باطلان فقابلية للابعاد انما تتصور اذا كان متصلا بالذات وما
يثبت للجوهر في مرتبة ذاته فهو جوهر فثبت الاتصال الجوهري اقول فيه نظر
وله جواب أما النظر فهو ان هذا الكلام انما يتم لو ثبت امتناع
تقوم الجوهر بالعرض وهو غير تمام عند من جوز تركب الجسم من جوهر و
عرض هو الامتداد فالامتداد وان كان حاصلا في حد حقيقة الجسم
لكن لا يلزم على هذا المذهب كونه جوهرا لا يقال نحن نجري الكلام في الجزء الاخر
للجسم عندهم فيلزم كونه جوهرا كما لا يخفى على المتامل لانا نقول
هذا بعينه منقوض بالصور التي اثبتم فان الهيولى عندكم وان كانت
متصلة باتصال يحصل لها من قبل الصورة لكنها في حد ذاتها ليست متصلة
ولا منفصلة فليكن الجسم وجزؤه ايضا كذلك واما قولكم لو
لم يكن الجسم في حد ذاته متصلا يلزم ان يكون اجزاءه لا بتجزي كما
يستفاد من كلام الشيخ الرئيس في الحكمة الفارسية او التجرد عن
الاحياز فجوابه ان عدم اتصاله في ذاته لا يستلزم انفصاله
في ذاته ولا خلوه عن الاتصال والانفصال بحسب الواقع وانما يلزم ذلك
لو لزم من عدم اتصاله بحسب ذاته عدم اتصاله في الواقع بل يجوز ان
يكون الجسم انما امتدا متصلا بالاتصال عارض او منفصلا بالانفصال كذلك

حتى لا يلزم خلوه عنهما كالهيولى فانها عندكم فى ذاتها لا متصلة ولا
منفصلة مع عدم خلوها عن الحالين فى الواقع فقد ظهر ان قابلية
الابعاد وصلوحها لا يوجب ان يكون القابل متصلا فى حد ذاته
واما الجواب فهو ان الهيولى وان لم يكن لها الاتصال ولا الانفصال
من قبل نفسها فى انفسها بل بواسطة غيرها وهو الصورة الجرمية الواحدة
او المتعددة لكن لا يلزم شئ من المحذورات اذ ليس للهيولى مرتبة فى
نفس الامر متقدمة على الاتصال والانفصال مطلقا عندهم بخلاف
الجسم بالقياس الى عارضه فان له مرتبة وجود يتحقق فى نفس الامر
فلا يلزم خلو الهيولى عن الاتصال والانفصال والتعلق بالاحياز
والابعاد فى نفس الامر وان لم يكن منشاء ذلك حيثية نفس
ذاتها فجوهرية الاتصال وتقوم الهيولى به يوجب ان لا يكون الهيولى
مرتبة فى نفس الامر تكون بحسبها عارية عن الاحياز والابعاد وغير
ذلك واما لو كان عرضا فالمحالات المحذورة فيها لازمة غير مندفعة
كما لا يخفى على ذى بصيرة ثاقبة وعن الثانى بان بقاء الجسم بنوعيته
فى حالتى الاتصال والانفصال لا ينافى كونه متصلا جوهريا انما
يلزم المنافاة لو بقى شخصه فى تينك الحالتين وليس كذلك و
اما القول بان كل ما لا يتغير بتغيره جواب ما هو فهو عرض فانما
يصح لو لم يتغير بتغيره اشخاص الجوهر واما اذا تبدلت الاشخاص
بتبدل ذلك الشئ فلا يلزم عرضيته كما ان استمرار طبيعة نوعية

وحفظها تتوارد الاشخاص لا ينافي جوهرية تلك الاشخاص و
عن الثالث بانا لا نسلم ان مطلق الامتداد والاتصال مفهوم واحد
وطبيعة واحدة بل ههنا اشتراك لفظي لا غير يطلق تارة على
مفهوم جوهري واخرى على مفهوم عرضي البحث الرابع هب ان
الجسم يحتاج من اتصال جوهري لكنه هو المقدار لا غير وليس في
الجسم متصل سواه وهو القابل للانفصال لا ما سميتموه مادة
ولا يجدي قولكم انه لا يبقى مع الانفصال لان الذي يبطله الانفصال
هو اتصال العارض لا الجوهري وبيانه ان لفظ الاتصال كما مر قد
يطلق على المعنى الاضافي الذي لا يتصور ان يعقل الا بين شيئين سواء
كانا متعددين في الخارج ثم يحدث او يتوهم بينهما اتصال او
يتصور الجسم المتصل الواحد اجزاء وهمية فيقال عليها انها متصلة
بعضها ببعض ويكون في الجسم اختلاف عرضين قارين او
غير قارين فيقال ان محل احدهما متصل بمحل الاخر ولا شك في عرضية
الاتصال بهذا المعنى النسبي وهو الذي يقابله الانفصال فلا يصلح ان يكون
جزءا لامر جوهري محض وقد يطلق على المعنى الحقيقي الذي لا يستدعي
ان يكون بين شيئين وهذا اصطلاح خاص يفهم الكاتب من لفظ الاتصال
وهو الممتد الجوهري على اصطلاحهم فلقائل ان يقول لا اتصال بالمعنى الثاني
في الجسم وهو بعينه المقدار ولا يقابله الانفصال بل الانفصال يقابل الاتصال
بالمعنى الاول وهما يتعاقبان عليه مع بقائه بعينه في الحالتين واما ما يقال ان الممتد

شيء له امتداد فيلزم ان يكون محل الامتداد غيره فليس بشيء
فان هذه الاطلاقات عرفية وتجوزات لفظية لا يبتنى الحقائق
العلمية عليها وهذا مثل بعد بعيد وخط طويل فان هذه الاطلاقات
لا توجب زيادة البعدية على البعد والطول على الخط واطلاق صيغ
المشتقات بهذا الوجه شائع في باب الامور العامة كالموجود بما هو موجود
فانه بمعنى الوجود فان قيل تواردُ المقادير المختلفة بالصغر والكبر
على الجسم الواحد اذ الكاثف وتخلخل يوجب عرضية المقادير
فكيف حكمتم بجوهريتها يقال ان وجود التخلخل والتكاثف من فروع
وجود الهيولى فاذ لم يكن المقدار غير الجسم لا يتصور زيادة المقدار
او نقصانها من غير ورود مادة عليه وانفصالها عنه فان زيادة المقدار
على هذا التقدير بعينها زيادة اجزاء الجسم ونقصانه نقصانها
فرجع التخلخل والتكاثف الى تخلخل الجسم اللطيف بين اجزاء الجسم و
انفصاله عنها واجتماعها كالحقيقيين واثباتهما بالقسمة الصياحة
اذا وقعت في النار في غاية الضعف وكذلك الاستدلال بالقارورة
الممصوصة اذا كبت على الماء سيما وقد شوهد عند
الكب الحبابات الدالة على خروج الهواء ولا سبيل لنا الى الحكم
بان الماء لم يعط من الهواء بقدر ما يأخذ منها حتى يلزم التخلخل
وذكر الشيخ الالهي في حكمة الاشراق انه قد جرب ترشيح بعض الادهان
من الزجاج فلا يمتنع مثل ذلك في الهواء الذي هو الطف من الادهان

واما قولهم اشتراك الاجسام في الجسمية واقتراقها في المقادير يوجب
معايرة المقدار للجسم فجوابه على ما في حكمة الاشراق بان اشتراكها في الجسمية
هو اشتراكها في نفس المقدارية المشتركة بين المقدار الصغير والكبير
واختلافها في المقادير هو اختلافها في خصوصيات الكبر والصغر وكما ان التفاوت
بين المقدار الكبير والصغير ليس لشيء زائد على المقدار بل بنفس المقدار
فكذلك اذا ابدل لفظ المقدار بالجسم التفاوت بالصغير والكبير بالتفاوت
في المقادير يكون الاختلاف بنفس الجسمية لا غير ويرجع هذا الاختلاف
الى الاختلاف بالكمال والنقصان والشدة والضعف في نفس ماهية
الشيء على ما هو رأي الشيخ الالهي والقدماء من الرواقيين فانهم يجوزون
كون جوهر اقوى جوهرا من جواهر اخر كجواهر العالم الاعلى العقلي
وجواهر عالمنا الادنى الجرمي وكذا المحكمون بان حيوانا يكون
حسيوانيته اكثر ونفسه على التحريك اقوى كالانسان اشد واتم
في باب الحيوانية من حيوان يكون بخلاف ذلك كالبعوضة مثلا ولا
يفرقون بين الشدة والضعف في الكيف والزيادة والنقصان في
الكم في كونهما تفاوتا بالكمال والنقص في نفس الماهية سواء كانا في
الكيف او الكم او غير ذلك كالجوهرية والجسمية والحيوانية على ما ذكرنا
ولا يبالون بعدم اطلاق ادوات التفضيل والمبالغة في بعض الصور
على عرف اهل اللسان اذ ليس من دأب الحكماء الاقتصار في تفهيم المعاني
على مجاري العرف والتنزل الى الحقائق من الالفاظ ثم لا يخفى ان بين

بين كلامي الشيخ الالهي في حكمة الاشراق حيث حكم ببساطة الجسم و
جوهرية للمقدار وفي التلويحات حيث اختار انه مركب من جوهر سماه
هيولى وعرض هو المقدار ابناءً على تجويزه تركب نوع طبيعي من جوهر و
عرض مخالفة بحسب الظاهر لكن الشارحين لكلامه اجمعوا على عدم المنافاة
بين ما في الكتابين في المقصد الفرق يرجع الى تفاوت اصطلاحية فيهما
وتحقيق ذلك بان في السمعتحين تبدل اشكاله مقدارين ثابت هو
جوهره لا يزيد ولا ينقص تتوارد الاشكال عليه ومتغير هو ذهاب المقادير
في الجوانب وهو عرض وفي المقدار الذي هو جوهر ومجموعهما هو الجسم والجوهر
منهما هيولى على مصطلح التلويحات وذلك الامتداد الجوهري
هو الجسم على مصطلح حكمة الاشراق وهو الذي ليس بالنسبة الى الهيآت
والانواع المحصلة هيولى فلا مناقضة بين حكمه ببساطة الجسم وجوهرية
المقدار في احد الكتابين وحكمه بتركب الجسم وعرضية المقدار في الآخر
فان ذلك الجسم والامتداد غير هذا الجسم والامتداد فتوهم المناقضة انما
هو من اشتراك اللفظ اقول كلامه في بعض المواضع من المطارحات
وغيره صريح في انه ينكر الانقسام والامتداد الذي هو من عوارض
الكم وفي التلويحات ما رأينا شيئاً يدل على ان ما سماه هيولى يكون
ممتداً بذاته او امتداد جوهري سواء كان مقداراً او غير مقدار
واما التنافي بين تركب الجسم ببساطته بين الكتابين فمحال
واعلم ان اتباع المشائين يفرقون بين مفهومي الممتد كما اشرنا سابقاً

على ما زعم الشارحون او المحققون
بنافي البساطة فلا يندفع به التنافي
يقول الشارحين الآن يقال حكم
بالبساطة في حكمة الاشراق في الجسم
المعرف بتعريف المتكلمين وحكم
بالتركيب في التلويحات في الجسم
الذي وقع عليه اصطلاح الخاص
فتامل فيه فانه لا يخلو عن كلفة ١٢
قوله نبحث العلوم ج ٣٦
المتدافع ان كلامه في دفع
مبني على فضايا مشهورة واقعة او ما
على سبيل الجدل والاشهرة و
ذلك انما ثبت بعمول والتسليم
على ما زعم المشائين وان كانت محتملة

ع ٣ الى القائلين ... ع ٢ قوله اقول ... ع ٣ قوله ... ع ٤ قوله ... ع ٥ قوله ... ع ٦ قوله ...
مع ضم مقدمة
خفية هو ان
التلازم
قد يكون
بين دون
علاقة
العليته
واما في
حكمة
الاشراق
فقد
سلك
مسلك
التحقيق
قوله نبحث العلوم ج ٣٦
قوله نبحث العلوم ج ٣٦
قوله نبحث العلوم ج ٣٦

غير مسلمة عندهم بل باطلة
عندهم ثم بين على الصورة
الطبيعية بما اقتضاه الدليل ثم تكلم على خفي الصورة
غير غافل عن فقدان
الطبيعي ثم تكلم على خفي الصورة
المتقدمة ... افتقاد المحل الى الباء ... ان الاتصال العرضي
لا يكون الا متقدراً او كما
افهم بتركب الجسم
كما هو المشهور فيما بينهم فقد
والمقدار فقد اكد الكم
الجسم
المشهور

احدهما الصورة الجسمية عندهم وهو الممتد على الاطلاق الذي
بحسبه يصح فرض الخطوط الثلثة القائمة المتقاطعة في الجسم و
الآخر المقدار وهو المصحح لفرض الاجزاء الموهومة المشتركة الحدود
الحدود في الجسم والاول مقوم للجسم والآخر عرض فيه والامتداد
بالمعنى الاول لا يتفاوت فيه جسم وجسم ولا يكون بحسبه شيء
من الاجسام صغيرا او كبيرا ولا جزأ ولا كلا ولا عادا او لا معدودا
ولا مشاركا ولا مباينا بخلاف المتناهي ولذا اشتهر بينهم انهم قائلون
بالامتدادين وليس كذلك بل لا يكون في الجسم على رأيهم الا ممتد
واحد لكنه اذا اخذ بما هو هو اي من دون تعين مقداري
فهو جوهر محض مقوم للجسم واذا اخذ على التعين للمقداري متناهيا
كان او غير متناه اي اخذ الجسم بحيث يمسح بكذا او كذا مرة
او لا ينتهي المسح ان توهم غير متناه فهو مقدار غير مقوم للجسم فيصدق
عليه معنى العرض وينظم الفرق بينهم عندهم حين تخلخل الجسم
وتكاثفه لا حين توارد الاشكال على الشمعة فان هناك يتبدل نفس
المقدار وهنا يتبدل عوارضه التي هي مراتب انبساطه في الطول والعرض
والعمق واما الشيخ الالهي فانكر الممتد بالمعنى الاول مطلقا واستدل
في كتبه عليه بوجوه ثلثة احدها انه لو تقوم الجسم الموجود في الاعيان
بامتداد جوهري كان ذلك الامتداد اما كليا او جزئيا لا جائز ان
يكون كليا لان الكلي من حيث هو كلي لا وجود له في الاعيان

فلا يتقوم به ما هو موجود فيها ولا جائز ان يكون جزئيا لانه
ان كان هو الذي ثبت عرضيته وليس في الجسم غيره لم يكن في الجسم
امتداد جوهري وان كان في الجسم امتداد عرضي وآخر جوهري فذلك مع
لان الامتداد طبيعة واحدة ومفهوم واحد لا يختلف فيه جواب
ما هو فلا يكون بعض جزئياته جوهرا وبعضه عرضا ولما ثبت عرضية
البعض ثبت عرضية الباقي وثانيا انها لو كان في الجسم امتداد جوهري
لكان موجودا في كل الجسم وفي جزئه وما هو في الكل اكبر مما هو في الجزء
فيكون قابلا للتجزية لذاته فيكون كما مقداريا وثالثها انه اذا انحل الجسم
ان بقي الامتداد الجوهري كما كان وهو مقدار لا شك فليس في كل الجرم
التحلل الزائد مقدارة الصورة الجرمية وهو معدوم وان لم يتوذ لك كل الامتداد
كما كان فهو اذن صار اذ يا فالامتداد الجوهري كم لذاته فهو عرض
فالجوهر عرض هف واعترض العلامة الخفري على الوجه الاول
بما حاصله انه ان اراد بالكلي الكلي العقلي اخترت ان الممتد المقوم للجسم
العيني ليس كليا بهذا المعنى لانه لا يوجد في الخارج وان اراد به الكلي
الطبيعي اي ما يصير معروضا للكلية اذا وجد في العقل اخترت انه
كلي باعتبار ماهيته وجزئي بتشخص الجسم قوله لا جائز ان يكون جزئيا
لانه ان كان هو الذي ثبت عرضيته وليس في الجسم غيره آه قلت ما ثبت
عرضيته اما هو امر عارض هو بعين امتداده بالانقطاع عاما مطلقا
او مخصوصا وهذا العرض ليس موافقا لمفهوم الممتد في الماهية ليلزم

من عرضيته عرضيته يقول لما كان تشخص الشيء عند المحققين امّا بذاته كما هو هو
الشيخ الاهي او بنحو الوجود كما هو مذهب الفارابي وبارتباطه الى الموجود الحقيقي
كما هو ذو جماعة فالاعراض لقائمة وسائر الاشياء عندهم ليس لها مدخل
في افادة التشخص بل انما هي لوازم وامارات للتشخص فالممتد المقوم للجسم
العيني لو كان جزئيا موجودا في الخارج فيجب ان لا يكون مناط جزئيته
الامور العارضة له لامتعينه كونها من اللوازم والعلامات فاذا صار ذلك
الممتد جزئيا معينا في الخارج مع قطع النظر عن العوارض فهو امّا عين
المقدار فقد ثبت عرضيته وامّا غيره فيلزم ان يكون في الجسم ممتدان
معينان احدهما جوهر والآخر عرض متباينان في الوجود وهو خلاف
ما تقرر عند اتباع المشائين من ان التفاوت بينهما ليس الا بالتعين وعدمه
وايضا اذا تعين الممتد الجوهري مع قطع النظر عن المقدار العرضي فذلك امّا
مساو ولهذا او ازيد او انقص وعلى كل تقدير يلزم مع محذورات اخرى
تقدم ذكرها بدلالة فالاولى ان يجاب عن الوجه الاول بان الامتداد الى
الممتد بنفس ذاته للقوم للجرم العيني اهو متعين الذات مبهم المقادير التي هي عبارة
عن تعيناته المقدارية فان التعين الذاتي لا ينافي الابهام المقداري
وما ثبت عرضيته ليس الا المتعين المقداري وهو غير الممتد المقوم للجرم العيني
المحفوظ الذات والتشخص في مراتب التقدرات والتشكلات لكن لقائل ان يقول ان هذا الذي
ثبت عرضيته ممتد والذي يقوم الجسم ممتد آخر فيلزم ان يكون في
الجسم ممتدان اثنان جوهري وعرضي بل هذا المتحصل منه ومن التعين المقداري اورد

ثم أورد معارضة على كلام الشيخ بقوله انه اختار في التلويحات
ان الجرم العيني مركب من الجوهر الذي يسميه الهيولى ومن الاتصال و
الامتداد العرضي فنقول الامتداد العرضي الذي اختار انه مقوم الجرم العيني
اما كلي او جزئي وكلاهما باطلان على النحو الذي ذكره في الدليل الاول
فظاهر واما الثاني فلتبدل الامتدادات المعينة مع بقاء الجرم العيني في
الصورتين اللتين ذكرهما فان المقوم هو الامتداد الذي ثبت عرضيته
بالتبدل وليس الجرم العيني غيره لم يكن الامتداد مقوما للجرم لتبدله مع
بقاء الجرمية وان كان للجرم امتداد عرضي باق وآخر زائل فذلك مما لا
ليس فيه امتدادان عرضيان جزئيان فما اجابه عن هذا البحث فهو جواب
عن دليله غاية ما في الباب ان للمعنى الثاني هو جوهر عند الحكماء وعرض عنده
اقول فرق بين تركب الشيء من مادة وصورة كالجسم عند المشائين وبين تركبه
من موضوع وعرض كالجسم عند صاحب التلويحات فلقائل ان يقول
بقاء الجسم العيني المتقوم من جوهرين المتقوم كل منهما بالآخر مع تبدل
احدهما غير صحيح عند الوجدان بخلاف الجسم العيني المتقوم من جوهر
وعرض فانه مما يجوز عند العقل بقاؤه العيني ببقاء احد الجزئين معه
بعينه والجزء الآخر لا بعينه بل بورود الامتال فما ذكره ذلك المحقق لا يصلح
للمعارضة لتحقق الفرق بما ذكر لا يقال ان الشيخ لا لم يعترف بوجود الامتداد
الجوهري في حكمة الاشراق فكيف يتمشى منه الاستدلال على نفيه لانا نقول
ذلك معنى آخر غير الامتداد المقوم للجسم عند المشائين وقد علمت

فان المحتاج في الجوهر هناك انما هو الحال المحل محتاج اليه فلا مضائقة في تقارن المحل بدون الحال

ان للممتد معنيين احدهما هو الصورة الجسمية عند المشائين
والآخر المقدار والشيخ الالهي انكر المعنى الاول سواء كان
جوهرا او عرضا وذهب الى جوهرية المعنى الثاني وكونه عين الجسم في
حكمة الاشراق والى عرضيته وكونه جزء الجسم في التلويحات
على ما حققناه وهذا اصل الكلام انه لما كانت الطرق الجسمية عند ملتقى
الهيولى على ظنه امرا مبهما في الواقع فاورد عليهم انه كيف
يتصور جرم عيني بامر مبهم في الواقع واما المقدار الجوهري عنده
فهو ليس امرا مبهما في نفس الامر بان عرض له الاطلاق بحسب
الذهن فان للعقل ان يحذو الماهيات على وجه لا تابى عن الحمل
على كثيرين فكما ان للجسم مرتبة اطلاق وتعين بحسب العقل
فكذلك للمقدار فاذا حلله العقل الى ذينك الاعتبارين
يحكم بان المقدار المطلق مقوم للجسم المطلق بل يكون عينه
والمقادير الخاصة مقومة للاجسام الخاصة بل يكون عينها
كما هو رأيه واما ما اثبت عرضيته عنده في ذلك الكتاب فليس
الا امر انتزاعي كالطول والعرض والعمق وليس شيء منها مقدار الجسم بل
هي عوارض للمقدار الجوهري وعرضياته لا توجب عرضيته وقد
علمت انه ممن ينكر التخلخل والتكاثف الحقيقيين فلا يتمشى
الاستدلال على عرضية المقدار الجوهري بتوارد المختلفات من المقادير على
الجسم الواحد اذ التكاثف والتخلخل واما الجواب عن الوجهين

الآخرين منه على بطال الممتد بالمعنى المذكور ففي غاية السهولة
بعد تحقيق ما ذكر في بيانه من انه لا يوصف بحسب ذاته بكونه كلا
او جزءا او زائدا او ناقصا او غير ذلك فليكن منك على ذكر البحث
سلمنا ان في الجسم باعتبار الامتداد امورا ثلثة الاول جوهر غير خارج
عن ماهية الجسم الآخران عرضان فيه زائدان عليه يتبدل احدهما
عن الجسم بالتخلخل والتكاثف والاخر يتوارد الاشكال عليه لكن لم قلتم
ان الجسم اذا انفصل يجب ان ينعدم عنه امر جوهري فان اللازم لعله ان الحقيقة
الجسمية يجب ان يكون لذاتها قابلة للاتصالات والانفصالات
واما ان القابل يجب ان يكون واحدا بالوحدة الاتصالية فلا وانما يلزم
ذلك لو كانت الوحدة الشخصية مساوقة للوحدة الاتصالية وهو غير لازم
فان الانسان الواحد والسرير الواحد مثلا له وحدة شخصية مع تالفه
من متصلا منضم بعضها الى بعض بل اللازم كون القابل للاتصال
واه لانفصال امرا واحدا شخصيا ويجوز ان يكون ذلك الواحد امرا
متصلا بذاته ومع استمرار وحدته الشخصية يتعدد اتصاله الذاتي
فح لا حاجة ان يقول الانفصال لا ينافي الاتصال مطلقا بل انما ينافي وحدة
الاتصال فما كان متصلا واحدا بعينه صار منفصلا متعددا فالممتد
الجوهري باق في الحالين والزوال انما هو لعارضه اي الوحدة والكثرة
والجواب عنه على ما ذكره بعض الاذكياء بعد تمهيد ان وجود كل شيء عبارة
عن نفس تحصله وموجوديته سواء كان في العين او في العقل وانه مساوق

للتشخص بل هو عينه على ما ذهب اليه الفارابي فتعدد كل من التشخص و
الوجود و وحدته يوجب تعدد الاخر و وحدته هو ان المتصل الواحد
من حيث هو كذلك ما لم يكن الا موجودا واحدا له ذات واحدة
وتشخص واحد فليس لاجزائه الفرضية وجود بالفعل وتشخص خاص
بحسب نفس الامر كيف وقد بين ان الاجزاء الفرضية غير متناهية حسب قبول
الجسم انقسام لا الى نهاية فاما ان يكون لبعض من اجزائه وجود
وتشخص وهو الترجيح من غير مرجح او لجميعها فتلزم المفاسد
التي ترد على اصحاب الاتناهي لاجزاء الجسم واذا طرأ عليه الانقسام وجد
موجودان متشخصان وهويتان مستقلتان فاما ان يكونا
موجودين حال الاتصال مع تعينهما وهو بط لان اجزاء المتصل
الواحد تعيناتها ليس الا بحسب الفرض وبهذا ان التعينان بحسب
نفس الامر او بدونهما فيه اما ان يكون وجودهما حال الاتصال
هو بعينه الوجود الذي لهما حال الانفصال او لا سبيل الى الاول لانه
خلاف ما تقرر من المساوقة بين التعين والوجود فالتعين
الحادث بعد الانفصال يساوق الوجود الحادث بعد الانفصال
والا لزم التناقي لانه يلزم ان يكون ذات واحدة يوجد بوجود ثم
يزول عنها ذلك الوجود ويوجد بوجود آخر وهو ايضا خلاف المفروض
من ان الوجود نفس الوجودية المصدرية المنتزعة من الذات
كما مر به الموجودية فلا يتصور انعدامه مع وحدة الذات كما لا يخفى

٩٢

واما ان لا يكونا موجودين حين الاتصال بالفعل بل بالقوة القريبة او البعيدة فلا بد لهما من مادة حاملة لقوة وجودهما وتعينهما حين الاتصال واذا خرج وجودهما وتعينهما بطريان الانفصال من القوة الى الفعل تصير حاملة لهما متلبسة بهما وليست تلك المادة هي ذلك الجوهر المتصل لما علمت بطلانه سابقا فيكون القابل له ولهما معا جوهرا آخر وهو المطلوب اقول فيه نظر فان القول بان تعدد الوجود عين تكثر الاشخاص الموجودة او مستلزم له وتوحد عين توحد الشخصية او مستلزم له وان الاتصال والانفصال عبارتان عن توحد الوجود وتكثره وان كان حقا عندنا ونحن نساعدكم في ان قسمة المتصل راجعة الى تحويل الوحدة الشخصية الى الكثرة الشخصية وبطلان الموجود الواحد وحدوث الموجودات المتعددة وعكس ذلك حين الوصل لكنا نفرق بين ما بالذات وما بالعرض في الانصاف بهذه الاوصاف فنقول لا نسلم ان الموجود بوجود متعدد او المتعين بتعينات متكثرة حال الانفصال بالذات هو حقيقة الجوهر الممتد ثم لا يجوز ان يكون المعروض لاختلاف الوجود او التعينات هو حقيقة المقدار اولا وبالذات او بواسطة يصير الجوهر الممتد متصفا بها ثانيا وبالعرض فان الجسم المتصل له مقدار واحد وله تشخص واحد فاذا طرأ عليه الانفصال انعدم هذا المقدار المعين ووجد مقداران آخران وجود كل واحد منهما وتشخصه غير

وجود الآخر وتشخصه فلا ممتنع بمعنى القابل للابعاد مطلقا لم يتصور
وجوده ولا تشخصه بل نقول القابل للابعاد حقيقة متخصصة
في شخص واحد له مقدار واحد بحسب المساحة وهو ما حواه السطح
الاعلى من الفلك الاعظم سواء كان في اتصال واحد او في
اتصالات متعددة حادثة او فطرية وهذا الشخص الممتد له تعين
واحد ذاتي مستمر وله ايضا تعينات اخر متبدلة حاصلة
فيه من قبل تعينات مقدارية وهذا حكم ان هيولى الاسطقسات
عندكم شخص واحد لا يزول وحدته الشخصية في مراتب تعدد
الصورة الجسمية ووحدتها عندنا وارد الانفصال والاتصال
فان قيل الهيولى لما كانت امرا بسيطا كيف يمكن الحكم ببقاء ذاتها
حين تعدد الاتصال ووحدتها بخلاف الجسم قلنا لا نسلم كون ذات الهيولى امرا بسيطا
بالمعنى الذي لا يصح اجراءه في ذات الجسم غير قابل ولا منقسم بعد فان
معنى البساطة الذات في الهيولى ليس كما فهمه بعض من اهل التدقيق
انها في ذاتها لا تعين لها ولا تحصل ولا كلية ولا جزئية ولا عموم
ولا خصوص وانما تتصف بشيء من تلك الاوصاف بسبب اقتران الصورة بها
اذ قد سبق ان الوجود لا ينفك عن التشخص بل ليس لها بسيطا
وبزوال بزواله فبقاء الوجود مع زوال التعين والوحدة غير معقول
انما المعقول في هيولى العناصر انها متعينة الذات بسمة الصورة فلها
تعينان تعين مستمر ذاتي وتعين متبدل عرضي فلنا ان نقول في الجواهر

المتدّ انه متعين الذات ومبهم فى وحدة الاتصال وكثرته
وتها تعين ذاتي مستمر وتعين مقداري متبدّل على لحق ما قالوه
فى الهيولى واقصى ما يمكن ان يقال فى الجواب عن الشبهة المذكورة
هو انه لا شك لاحد من العقلاء فى انه ينعدم من الجسم حين طريان
الانفصال عليه امر كان موجودا فيه فى الخارج وحين وقوع الاتصال يوجد
فيه امر لم يكن موجودا قبله فحينئذ نقول ان ذلك الامر اما ان يكون اتصالا
حقيقيا او اضافيا كما لا يخفى فعلى الاول يلزم المطلوب لان المتصل الحقيقي
عند المحققين خصوصا عند صاحب هذا البحث منحصر فى الامر الجوهري
فاذا زال عن الجسم فلا بد من اشتماله على امر آخر غير متصل بنفسه
قابل للاتصال وهو الهيولى وعلى الثانى يلزم ان يكون فى الجسم
اتصالات واضافات غير متناهية مجتمعة فى الواقع مترتبة حسب قبول الجسم
للانقسام فيه الى النهاية مترتبة كالنصف والثلث والربع وغيرها بانعدام
كل من تلك الاضافات عند ورود واحد من الانقسامات ويلزم
منه المفاسد الواردة على اصحاب النظام القائلين بعدم تناهي اجزاء الجسم
هذا ما تيسر لنا فى هذا الموضع من المقال فعليك بالتامل
الصادق والتفطن اللائق ليظهر لك جلية الحال والله ولي الجود و
الافضال البحث السادس ان بعد الجسمية بعد وحدتها لو كان
مقتضيا لانعدامها ومحوجا الى مادة فمادة المتعددان كانت
واحدة لزم كون شيء واحد فى احياز متعددة وجهات مختلفة

وان كانت متعددة فتعددها اما ان يكون حادثا بالانفصال
او مقدورا بحسب الذات فان كان حادثا فحدوثه بعد انعدام
مادة الجسم الواحد او مع بقائها فعلى الثاني يلزم كون ذات
واحدة شخصا واحدا اثارة واشخاصا متعددة اخرى
وعلى الاول يلزم التسلسل في المواد اذ كل حادث عندهم
مسبوق بمادة قابلة له وهي ايضا حادثة على التقدير المذكور
ومع ذلك فهو ينافي مقصودهم من وجود امر يكون باقيا في حالتي
الفصل والوصل لئلا يكون التفرق اعداما بالكلية والوصل
ايجادا ولو كان التعدد واقعا في المادة بحسب الفطرة كان الجسم المفرد
مشتملا على اجزاء غير متناهية حسب قبوله للانقسامات الغير
المتناهية اذ لو لم يكن عدد تلك المواد غير متناه بل واقفا عند
حد لوقف عدد انقسامات الجسم اذا وصلت الى ذلك الحد
وليس كذلك هف والجواب ان الهيولى وان كانت واحدة في
حد ذاتها وشخصيتها لكن لا تتهيأ لقبول الاشارة الحسية ولا لتعلق
المقدارية وتخصيص الاحياز والجهات وحصول الفصل والوصل
والوحدة والتعدد بالذات بل بما تتهيأ لشيء من تلك
الاوصاف بالعرض بعد تعينها المستفاد من قبل الصورة الجسمية ولا يلزم
مما ذكرنا كون الهيولى من المفارقات في مرتبة ذاتها او مماثلة الذات
من الجواهر المتفاصلة الغير المتحيزة متناهية او غير متناهية كما

تتهيأ له عليه من تقدم الصورة عليها بالذات فان ذاتها لا تخلو
من الاتصاف لشيء من الاوصاف المذكورة في نفس الامر وان كان بواسطة
الصورة فنقول الهيولى حين الاتصال لها وحدة شخصية ذاتية ووحدة
اتصالية فاذا طرأ الانفصال زالت عنها الوحدة الاتصالية بدون
زوال ذاتها وهذا بخلاف الجوهر الممتد فان وحدة الاتصال فيه
هي الوحدة الشخصية او مساوقة لها فلو جرم لم يبق ذاتها حين الانفصال
فمادة الجرمين الحادثين عند الانفصال واحدة في ذاتها متعددة
بتعدد الجرمين وهي محفوظة الوجود في جميع المراتب باقية الذات
في حالتي الاتصال والانفصال غير حادثة بحدوث شيء منهما ليلزم
التسلسل في المواد الحادثة ولا متكثرة بتكثر الانفصال في ذاتها ليلزم
اشتمال الجسم على الاجزاء الغير المتناهية بل الزوال والحدوث والوحدة
الاتصالية والكثرة الانفصالية انما يعرض للجوهر الممتد بالذات والهيولى
لا تقتضي شيئا من وحدة الجسم اثنينيته ولا مرتبة من مراتب الكثرة
الجسمية ولا ايضا تاباها فهيولى الجسمين الذين احدهما في المشرق
والآخر في المغرب لها نحو وحدة ذاتية تجامع اثنينيتهما وحصولها
في الجهات المتخالفة والاحياز المتباعدة عبارة عن قبولها الاجسام
المتعددة الموصوفة بالوقوع في تلك الجهات والاحياز بالذات فوحدتها
الشخصية لا تنافي الكثرة الانفصالية بخلاف وحدة الاتصال فان
وحدة الهيولى مفهوم سلبي من لوازم نفي الكثرة بل هو عين نفي الكثرة ووحدة

المتصل معنى وجود نفي الكثرة انما هو من لوازمه الحجة الثانية لهم ان الجسم
من حيث هو جسم له صورة اتصالية وهو معنى بالفعل ومن حيث هو مستعد
لقبول السواد والحركة وغير ذلك فهو بالقوة والشيء من حيث هو بالفعل
لا يكون هو من حيث هو بالقوة لان مرجع القوة الى امر واحد عدمي
وهو فقد شيء ما ومرجع الفعلية الى حصول حقيقة ما والشيء الواحد
من جهة واحدة لا يكون مبدأ الصفتين الحالتين فاذا يكون الجسم من حيث
هو بالقوة اسود او متحرك هو من حيث هو بالفعل متصل بل اشياء
آخر فاذن الجسم مركب مما عنه له القوة ومما عنه له الفعل وهما الهيولى
والصورة وببيانه على النظم القياسي هو ان يقول ان الجسم بفعل من جهة
ذاته وكلما هو بالفعل من جهة ذاته لا يكون بالقوة فالجسم يكون بالقوة
ويجعل هذه النتيجة كبرى لقياس آخر من الشكل الثاني وهو ان الهيولى
بالحق ولا شيء من الجسم بهيولى فينتج لا شيء من الجسم بحق وزيادة التوضيح
نقول لا شك ان في الجسم قوة على ان يوجد فيه امور كثيرة فتلك القوة
لا تخلو اما ان تكون نفس حقيقة الجرم المتصل وتابعة فيه او ثابتة
في امر يقارنه او قائمة بذاته فنقول ان الاتصال المصحح امر ضروري لابعاد
الجسم هو بعينه نفس القوة لاشياء كثيرة مما يحدث للجسم فيلزم ان يكون اذا
فهمنا الاتصال فهمنا انه استعداد لامور كثيرة وما انكسرنا نعقل الاتصال قد
نعقل هذه الاشياء وليس كذلك وايضا لو كان الاتصال هو انه بالقوة
كذا وكذا لكان صورة الجسم عرضا ولو كان الاتصال حاملا للقوة لا يصح

مبدأ القوة وهو الصورة او المادة والثاني فصلية وهو الصورة او المادة
الثاني فصلية عند الفريقين وانما الجواهر
جواهر الاول فللاول المتحقق في
مرتبة نفس ذات الجوهر لا يكون
فلا يكون الجسم آه تركيبه ان قوله
هو مستلزم ذا سود فيه ان قوله
متعلق بالاسود وبالجملة تضاف
اليه فقط ليعيش وهو مع الاطلاق
بالجسم حركون بحيث بالفعل
وفي بعض السابق وحاصله
مقسما ١٢ عامح
جهة ان الجسم بالقوة آه فيه ان الجسم
الجسم بالقوة من جهة

قوله فلو كان الاتصال اي
بطل الشق الاول اي فلو كان الجوهر
المتصل عين القوة ١٢ عامح
قوله لا شيء آه كثيرة آه والانسب
بالترتيب المذكور ان يقال فلو كان
القوة المذكورة عين الجوهر المتصل
١٢ عامح
قوله الثاني آه فيه نظر ظاهر فان الا
الاول قد يكون تفكريا كما يقال
الوجود هو الماهية او الواجب
الخ وقد يكون للاتصال على طريق علم
الشيء بالكنه وفيه جواز ذو وجوه ان
اريد بالوجه فلا نسلم الاستلزام ونمنع
ان المراد بالوجه المفهوم المتصور بل
الوجه المتحقق بحيث يشتمل عين
ويتميز ذاتا ما

ان يعدم عند خروجه فيما يقوي عليه الى الفعل فوجب ان يبقى مع
الانفصال مع انه لا يبقى ولو كانت القوة قائمة مذ ما كان الامكان جوهرا
مع انه عرض كما ستعرف ان شاء الله تعالى فالحامل للقوة غير الاتصال
وغير المتصل من حيث هو متصل بل الذي فيه قوة الاتصال والانفصال
وغير ذلك من هيآت غير متناهية وكمالات غير محصورة وهو الصيولى
وهذه الحجة والحجة السابقة مستقرا بتا الماخذ والاعتراض عليهما
من لسان شيعة الاقدمين بوجوه الاول ان قولكم ان الجسم
او الاتصال بنفسه ليس القوة على امر مسلم ولكن لا يلزم ان لا يكون
القوة موجودة للجوهر الممتد وليس اذا كانت القوة تابعة لشئ
يلزم ان يكون هو هو فان قلت لو كانت القوة للانفصال موجودة في
الاتصال لكان الاتصال باقيا مع الانفصال قلت هذا اعود الى الحجة السابقة
وقد مر الكلام فيها فان قلت اذا كانت القوة للاتصال وهو شئ محصل
بالفعل فيلزم ان يكون شئ واحد بالفعل وبالقوة معا وهو محال قلت الحق
الصحيح امتناع كون شئ واحد من جهة واحدة بالقوة وبالفعل
معا ولا يلزم منه امتناع ان يكون شئ ما بالفعل وله قوة شئ آخر فالفعل
والقوة يجوزان يجتمعا في شئ واحد من جهتين مختلفتين وكثيرا ما
يعرض الغلط في العلوم من اهمال الحيثيات واضاعة الاعتبارات
اقول في الجواب ان كل حيثية تكون ثابتة لشئ ما في نفس الامر فلا بد لها
من مبدإ لانتزاعها ومنشإ لحصولها والقوة وان كانت عدما

ولكن لا يكون عدما بحتا بل لها حظ من الثبات فانها عدم شيء عما من شانه ان يكون وجود ذلك الشيء له اولنوعه او لجنسه ولكن ليس بالفعل حاصلا كما بين في قاطيغورياس المنطق فلا بد له من مبدأ والمبادي للاشياء الطبعية تنحصر في اربعة مادة وصورة وفاعل وغاية والثلثة الاخيرة انما هي مبادي لفعلية تلك الاشياء فلا يمكن ان يكون شيء من العلل مبدأ للقوة والفقد ان الا المادة كما يظهر من تعريفات تلك العلل فانهم عرفوا الصورة بالعلة التي هي جزء من قوام الشيء يكون به هو ما هو والفاعل المادة بالعلة التي يكون الشيء بها هو ما هو بالقوة والغاية بالعلة التي يفيد وجودا مبنيا لذاتها والفا بالعلة التي يفاد وجودها فاذا لم تكن حيثية القوة مشتقة الا من المادة وحيثية الفعل لا تستفاد منها ولا كان شيء واحد مبدأ لحيثيتين مختلفتين بحسب ذاته فاذا حصلت لشيء واحد حيثيتا القوة والفعل معا فلا بد له من مبدأين هما مشتقان لتينك الحيثيتين فالاتصال الحادث في الجسم لا بد له من امر يكون الاتصال به بالقوة وهو الهيولى ومن امر يكون هو به بالفعل وهو الصورة فالجسم مركب منهما الثاني ان هذا الدليل منقوض بالنفس الانسانية اذ هي من حيث ما هي بها بالفعل وفيها قوة قبول المعقولات وتكثر القيامن الاول وهو قولهم كل ما هو بالفعل لا يكون بالقوة يكون منقوضه بقياس من الشكل الثالث وهو ان النفس الانسانية امر بالفعل

من جهة ذاتها وكل نفس انسانية يكون لها قوة امرها فينتج بعض ما هو
امر بالفعل يكون له قوة امرها والجواب ان النفس لا تستاوان كانت مجردة ذاتا
لكنها مادية فعلا وكما ان الشيء الواحد يكون جوهرا وعرضا باعتبارين
فكذلك قد يكون مجردا وماديا باعتبارين فحيثية كون النفس بالفعل
انما هي من قبل ذاتها المستندة الى جاعلها التام وحيثية كونها
بالقوة انما هي من جهة افاعيلها الموقوفة على تهيؤ المادة التي هي
آلة لصدورها تلك كلها افاعيل وبالجملة جهة القوة في كل شيء ترجع
الى الهيولى كما ان جميع جهات الفعلية ترجع الى القيوم تعالى جلاله
وبهذا الاصل تندفع شبهة الثنوية في صدور الشرور الواقعة
في العالم عن المبدأ المقدس عن معدن الشرور كما سيأتي ان شاء الله تعالى
الوجه الثالث النقض بوجود الهيولى فانها في نفسها جوهر موجود
بالفعل هي وايضا مستعدة فيلزم تركيبها من صورة بها تكون بالفعل
ومن مادة بها تكون بالقوة ثم ينقل الكلام الى مادة المادة وهكذا
الى نهاية وتلخيص ما ذكره الشيخ في الشفاء في دفعه ان الفعلية في
الهيولى فعلية القوة وجوهريتها جوهرية الاستعداد وليس في الوجود
جهتان لها متمايزتان باحداهما تكون بالفعل وبالاخرى بالقوة الا
في اعتبار الذهن ولهذا قال لنسبتها الى هذين المعنيين اشبه بنسبة
البسيط الى الجنس والفصل منها بنسبة المركب الى المادة والصورة فاذن
الهيولى نوع بسيط جنسه الجوهر وفصله انه مستعد لكل حلية وصفة

بالفعل هي بالقوة لكل شيء ولا يبعد ان يقال ان القابلية والاستعداد
ليست امورا جوهرية لانها حال الشيء بالقياس الى الخارجيات اذ الاستعداد
انما هو استعداد شيء لشيء آخر فهي في حد نفسه حقيقة وتحصل فينبغي
ان يتحصل ذلك الشيء بحسب حقيقة نفسه ثم يلحقه هذه الاضافة
نعم لا مانع من دخول الاضافات في مفهوم الاسم فان الجوهر الحامل للصورة تسمى
الهيولى باعتبار القبول فيكون اضافة القبول داخلة في مفهوم هذا الاسم
كما ان النفس والملك انما يسميان نفسا وملكا باعتبار تدبيرهما للبدن
والمملكة لا باعتبار ماهيتهما فيكون اضافة التدبير جزءا المفهوم الاسم
لا للحقيقة الجوهرية وايضا لا يصح ان يكون فصل الهيولى القوة والاستعداد
كيف وجزء الجوهر المحض لا يصلح ان يكون عرضا لانه ان كان عرضا لا يكون
الشيء جوهرا محضا بل المجموع جوهر وعرض وايضا الاستعداد لا يكون حاملا
لما هو استعداد له لان استعداد الشيء لا يبقى مع حصوله فالهيولى يلزم
ان لا تبقى مع الصورة وكلامنا في حامل الصورة فاقول كثيرا ما يطلقون الفاظا
موضوعة لامور عرضية واضافية ويعتبرون بها عن امور ذاتية
مثل ما يكررون في عنوانات فصول الاشياء الجوهرية امورا اضافية
كالناطق في فصل الانسان والحساس والمتحرك في فصل الحيوان وغيرهما
مما يترتب عليه تلك الامور مبادي تلك الاضافات لا انفسها فعلى
هذا القياس المراد من الاستعداد والقابلية في تحديد الهيولى كونها
بحيث يلزمها لذاتها القوة الصورة والهيآت لا نفس تلك الاضافة واما قول

القائل القوة تبطل عند حصول الفعلية فلا تكون حاملا لما هو قوة له
فصحيح ان اراد القوة الخاصة لحصول الشيء الخاص واما القوة المطلقة
والاستعداد المطلق لحصول الاشياء الغير المتناهية فانما تبطل الواحد
جميع تلك الاشياء وهو ممتنع على انا نقول لا نسلم تناهي مقدورات الله تعالى
واما قوله جزء الجوهر لا يصلح ان يكون عرضا ان اراد بمفهوم العرض ما يكون
من لوازم المقولات التسع اي مفهوم الموجود في الموضوع فلا نسلم ان فصل
الهيولى عرض بهذا المعنى وان اراد به ما لا يكون بحسب حقيقته جوهرا وان
كان فصل الشيء ليس من المفهوم من المصداق كما صرح به من قبل فلا نسلم
صدق عليه معنى الجوهر صدقا عرضيا فسلمنا ولكن لا نسلم امتناع قوام الجوهر
بالعرض بهذا المعنى وقد ذكرنا سابقا ان فصل الجواهر البسيطة لا يلزم ان يكون
جوهرا بحسب ذاتها ولا عرضا ومع ذلك يصدق مفهوم الجوهر عليها والحق ان
الغير المتناصلة يصح عدم اندراجها في شيء من المقولات العشر هذا
ما يمكن ان يقال من جانب المشائين في هذا المقام وقد بقي بعد خبايا
في الزوايا ومن الله التوفيق وبه الاعتصام الحجة الثالثة ان الجسم ماهيته
مركبة من جنس وفصل جنسها مفهوم الجوهرية وفصلها هو مفهوم
قولنا الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق وكل ماهية لها احدى جنس
وفصل اذا كانت بحيث يمكن ان يعدم في الخارج فصلها ويبقى
معنى جنسها كان لا محالة جنسها وفصلها يتحاذيان جزئين خارجيين
مما صدقهما اعني مادة خارجية يستفاد منها الجنس الذي هو مادة
عقلية باعتبار الخلو بشرط لا شيء وصورة خارجية يستفاد منها

الفصل الذي هو صورة عقلية باعتبار اخذه بشرط لا شيء لكن
الجسم ماهية بالصفة المذكورة اي يمكن ان يعلم في الخارج فصله
مع بقاء جنسه فان الجسم المفرد اذا طرء عليه الانفصال بعدم فصله
الذي هو مفهوم قولنا الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق المستلزم لمنعت
الاتصال مع صدق معنى الجوهر عليه فيلزم تركيبه من مادة هي
الهيولى وصورة هي الصورة الجسمية وهو المطلوب اقول وهذه الحجة ايضا قريبة
الماخذ من الاولين وغيره وعليها اكثر المناقشات التي سبق ذكرها كما يظهر
بالتامل تركنا الكلام فيها وعليها مخافة التطويل والاسهاب والله ولي التوفيق
وهلم الصرف الحجة الرابعة وما اختتمه بعض المحققين من المتاخرين وسماه بالبرهان
الخاص وتحريره بعد تلخيصه عن الخطابيات الاشتباهية والاقوال المخيلة
الشعرية هو ان جميع الممكنات لما وجدت عن الموجود الحقيقي والواحد الحق
الذي ليست فيه شائبة من الكثرة بوجه من الوجوه وضمائم الموجودات الممكنة
هي الهيئة او الاين لكل معلول ان ينال عليه مناسبة صحيحة لصدوره عنها دون
غيرها ولا يجاوزها اليه دون غيره وتلك المناسبة مفقودة بين الصورة الجسمية والمكان
الحسي المنزه عن شائبة التركيب كذا بينهما وبين العقول التي لا يمكن فيها فرض جزء دون
جزء فلا بد ان يتحقق بينهما وبين ما يحل من المعقولات مرتبة واحدة منهما
من حيثية وهو المطلوب اذ هي من جهة كونها غير متحيزة يناسب ان توجد
من المبدأ المفارق ومن جهة قبولها للامتداد تصير واسطة لصدور الممتدات عنه اقول
كلامه هذا مبني على تقدم الهيولى على الصورة في الوجود وليس كذلك بل الامر

بالعكس كما صرحوا به حيث يبيّنون كيفية ترتيب الوجود في سلسلة البدء
والرجوع وسيجيء في بحث اللازم بيان ان تقدم الصورة على الهيولى
وقد نص الشيخ في الشفاء بان ما بالفعل مطلقا سبب لخروج ما بالقوة
الى الفعل واقدم منه فتكون الصورة متقدمة على الهيولى ومما ذكره
من عدم المناسبة بين الصورة الجرمية والعقل المفارق وانكار مسلما
لكن لا يلزم منه ان تكون الهيولى واسطة لصدور ها فان صدور الجرمية
عن المفارق بعد صدور النفوس والصور النوعية فيجوز ان يكون
وساطتهما كافية لصدور الجرمية عنه لجواز ان يكون لهما من الحيثيات
والاعتبارات ما بسببها حصلت المناسبة بينهما وبين الابعاد والاجرام
فيصح صدورها عنهما بلا توسط شيء آخر الحجة الخامسة هي ان جسمية الفلك
يلزمها شكل معين ومقدار معين لعدم قبولها الكون والفساد عند
رايهم فنقول هذا اللزوم اما لنفس الجرمية المشتركة فيكون كل جسم كذا
لاشتراكهما فيها وليس كذلك اهـ او لامر آخر فهو اذن اما حال في جرمية الفلك
او محل لها او مباين عنها فان كان ذلك الامر حالا فيها فان لم يكن
لازما لها لم يكن سببا لزوم الشكل والمقدار المعينين وان كان لازما
عاد الكلام في كيفية لزومه لعينه فيتسلسل او ينتهي الى نفس الجرمية فيعود
للحال المذكور من اتفاق جميع الاجرام في الشكل والمقدار وان كان مباينا
فهو اما جسم آخر او قوة في جسم او مجرد ليس بجسم ولا جسماني والاول يتط
لان سببية ذلك الجسم لتلك الملازمة اما لجسميته فيجب الاتفاق المذكور

وقد بطل ان امّا لقوة زائدة وهو الشق الثاني فنقول تلك القوة ان كان من اللوازم
عاد السؤال في لزومها وان كانت من المفارقات عن محلها فعند
المفارقة عدمت لان وجود التاعت في نفسه هو بعينه وجوده
لمحله وعدمه عن المحل هو بعينه عدمه في نفسه واذا عدمت وجب
ان تزول الملازمة لزوال ما يقتضيها وذلك محال واما الشق الثالث
وهو ان سبب اللزوم امر مباين مجرد بالكلية عن الاجسام والجسمانيات
فنقول لما كانت نسبة القوة المجردة الى جميع الاجسام نسبة واحدة
فلم يكن اقتضاؤها الموصوفية بعض الاجسام بالفلكية اولى من اقتضائها
لتلك الموصوفية في سائر الاجسام فلا بد لحصول الاولوية من مخصص مختص
بالفلك لم يكن حالا فيه فيجب ان تكون الفلكية انما لزمت جرمية الفلك
بسبب حلت تلك الجرمية فيه وحلت الفلكية وما يلزمها فيه فذلك الشيء يقتضي
الصورة معا فلا جرم صارت مقارنة الفلكية لجرميتها مقارنة واجبة فاذن لجرمية
الفلك محل هو المسمى بالهيولى ويجب ان تكون مخالفة لهيولى سائر
الاجسام والا عادت المحالات المذكورة واذا اثبت احتياج الاجسام
الفلكية الى الهيولى وجب احتياج الاجسام العنصرية اليها كما في عكس ذلك
حيث يلزم احتياج العناصر الى الهيولى بحسب برهان الفصل والوصل مثلا
ويطرد في سائرها بالبرهان الذي سيجيء فثبت احتياج الاجسام كلها
الى الهيولى وهو المطلوب هذا تحرير الحجة التي ذكرها صاحب المباحث المشرقية
قال وقد اوردتها على كثير من الاذكياء فما قدحوا في شيء من مقدماتها واقول

انها معدومة حتما اولا فلتوجه مثل هذا السؤال بعينه في بيان لزوم القطبية
والسكون لبعض مواضع الفلك ولزوم الدورية والحركة لبعض آخر منها ولا يمكن
اسناده الى الهيولى لكونها واحدة فيه فلا يجب لاختلاف فان اسند لزوم القطبية
لموضع من الفلك والدورية لموضع آخر الى الصور الالهية والعناية التي هي
علمه تعالى بالنظام الاجود فليسنا ان لزوم الشكل والمقدار للفلك ايضا اليها
وبالجملة كلما اعتذرهنا يعتذر هناك واما ثانيا فلانا نختار من المشقوق
التي ذكرها في ما يقتضي لزوم المقدار والشكل المعينين للفلك ان المقتضي للزوم
المذكور امر حال في جسمية الفلك لازم لها فان اعيد السؤال في لزومه قلنا
الحال اذا كان مقوما للمحل كالصور النوعية فهو بتقدم على محله بالذات فيمتنع لزومه
لذات المحل يجوز ان يكون نفس ذات الحال نعم لو تاخر وجود الحال عن
وجود محله كالعرض بالمقياس الى موضوعه ويكون مختصا ولا يوجد فيما يشاركه
في ماهيته من سائر المحال فيرد السؤال في سبب اختصاصه بمحله مع اشتراك
سائر المحال له في الماهية ولما جاز ان يكون لعلل مختلفة بالنوع معلولات
متفقة الماهية ولازما متفقا لازم واحد لجسمية الفلك وان اتفقت سائر
الاجسام في هذه الجسمية لكن يجوز كونها لازمة لنوعيتها وان يستند اليها
سائر اللوازم المختصة بالفلك لسبب تلك النوعية المختصة بها فلا يرد شيء
من المحالات المذكورة فاتقن هذا فانه ينفعك في كثير من المواضع واذ بلغ
كلامنا الى هذا النصاب فلنرجع الى ما كنا بصدده من شرح الكتاب مستعينين منهم
الحق والصواب فنقول لما فرغ المصنف من اثبات الهيولى في الاجسام الكائنة الفاسدة

اراد ان يشير الى تعميمها للاجسام السماوية فقال واذا ثبت ان ذلك الجسم
القابل للانفكاك مركب من الهيولى والصورة وجب ان يكون الاجسام كلها مركبة
من الهيولى والصورة لان الطبيعة المقدارية اي الصورة الجسمية والحلاف
المقدار عليها شائع عندهم اما ان تكون بذاتها غنية عن المحل مطلقا
والاول محال والا لاستحال حلولها في المحل لان الحلول يستلزم الافتقار الى المحل
لم يكن مفتقرا لم يكن حالا في محل وليس كذلك هف فتعين افتقارها اليه قد
يتوهم ورد النقض على الدليل بجريانه في المحل الواحد ليلزم اجتماع
المتماثلات في محل واحد وكون صورة واحدة حالة في جميع المحال وكون
هيولى واحدة محلا لجميع الصور وكون كل جسم مركبا من جميع الصور وجميع
الهيوليات الى غير ذلك من المحالات وهو فاسد لانا نختار حين الترديد
ان الطبيعة المطلقة مفتقرة في ذاتها الى المحل المطلق ولا تفتقر في ذاتها الى المحل
المخصوص بل المفتقر اليه هو الطبيعة المخصوصة فيجوز عروض الافتقار الخاص
للطبيعة المطلقة لاجل الخصوصية العارضة لها لا من حيث هي طبيعة
مطلقة والحاصل ان استغناء الطبيعة المطلقة لذاتها عن المحل المخصوص
لا ينافي افتقارها الى المحل المطلق ولا ينافي ايضا افتقارها الى المحل المخصوص بسبب
عروض خصوصية لها ولا يجري مثل ذلك في الطبيعة المطلقة بالقياس
الى المحل مطلقا بان تكون غير مفتقرة في ذاتها اليه اصلا ثم يعرضها الافتقار
عروض خصوصية لها وذلك لانا نقول الطبيعة الجسمية اذا جرد النظر اليها من حيث هي
فان لم تكن محتاجة الى المحل استحال حلولها فيه مطلقا لان الحلول لا يتصور بدون

قوله اقول الطبيعية فيجب الحلول

قوله قد يتوهم بما هكذا وقع في بعض النسخ وهو الصحيح وقد وقع في اكثر النسخ لا يتوهم بحرف النفي وهو فاسد لدلالته على انتفاء التوهم وهو فاسد لان الضرورة قاضية بالتوهم فنهم من يذهب الى عدم التوهم فهو كذلك ويرجع الى التوهم في الجملة فافهم

قوله ليلزم

قوله اولا يكون

قوله ذلك

قوله مطلقا

قوله لان الحلول

قوله مطلقا

الافتقار الذاتي وان كانت محتاجة اليه لزم حلولها في جميع الاجسام
وعلى هذا فالقول بان الافتقار يمكن ان يكون ناشيا عن الامور الخارجية
وان الطبيعة من حيث هي لا تقتضيه لذاتها شيئا من الغناء والحاجة مدفوع
لما قيل من انه اذا جوز كون الاحتياج وعدمه مستندين الى الامور الخارجية
فاذا قطع النظر عن الامور الخارجية لم يمكن الحكم بثبوت الاحتياج ولا بعدمه
فيلزم ارتفاع النقيضين فان محالية ارتفاع النقيضين بحسب بعض ملاحظات
العقل وان كانت تلك الملاحظة من ابناء وجود الشيء في نفس الامر لا تعمل
العقل ممنوعة فيه كما هو مذكور في موضعه بل لما نقول من انه لو لم تكن الصورة
الجسمية لذاتها او لامر لازم لذاتها محتاجة الى المادة بل يكون احتياجها في
بعض الافراد مستندا الى علة خارجة عنها وعن علة ذاتها من حيث هي هي لكان
يصح لصورة واحدة مفارقة الموضوع ومقارنة فان الصورة المقترنة بالمحل لعلة
خارجة اذا لوحظت من حيث هي هي وقطع النظر عن علة اقترانها به يجوز عند
العقل افتراقها عنه وذلك بطم ضرورة ان الوجود الناعتي لا ينفك عنه لاقتران
الى المحال البديهة وايضا لو انفكت وتقدرت وتشكلت وانفعلت فاحتاجت الى المادة
ولما كانت الجسمية المطلقة ماهية نوعية لا يختلف افرادها بالفصول
الذاتية بل باللواحق الخارجية وقد تحقق ان اللواحق الخارجية لا تعني الجسمية
في وجودها عن المادة ولا تحوجها فيه اليها اذ الحاجة والغنى الوجوديان انما يثبتان الشيء
بالقياس الى المحل لا جل ذاته لا لاجل غيره فاذا ثبت افتقار الجسمية الى المادة من حيث هي
جسمية فاذا يثبت الخارجيات في غناها عن المادة فكل جسم مركب من الهيولى

والصورة واما ان الجسمية المطلقة طبيعة نوعية لا يختلف افرادها الا بالخارجيات
فبيانه على ما هو مذكور في كتب الشيخ وغيره ان جسما اذا خالف جسما آخر في ان
احدهما حار والآخر بارد وفي ان احدهما انسان والآخر خشبة فليس الاختلاف
بين الجسمين كالاختلاف بين مقدارين في ان احدهما خط والآخر سطح فان المقدار
لا وجود له الا قوام له الا بان يكون خطا او سطحا وليس اقتران صورة الانسانية
او صورة الخشبية بالجسم كاقتران فصل الخط او فصل السطح بالمقدار بل الجسمية
متصورة اينما وجدت بالاسباب التي لها توجبها وهي جسمية فقط بلا زيادة
والمقدار لا يتصور وجوده وهو مقدار فقط بلا زيادة بل المقدار لذاته يحتاج الى
فصول حتى يوجد شيئا متحصلا وتلك الفصول ذاتيات له لا يصير بحصولها
نوعا والمقدار المطلق فيجوز ان يكون مقدارا فيخالف مقدارا آخر بالذات
فيكون صورة الجسم نوعا طبيعيا متحصلا لا اختلاف فيها ولا يخالف مجرد صورة
مجرد صورة جسمية اخرى بفصل داخل في الجسمية وما يلحق الجسمية انما يلحقها
على انه شيء خارج عن طبيعتها فهي اذن طبيعة واحدة نوعية اقول حاصل كلامهم هو
انا اذا نظرنا الى افراد الصورة الجسمية وتعقلناها بماهيتها وجدناها مشتركة
في امر متحصل هو مفهوم قولنا الجوهر القابل للابعاد على الوجه المذكور لا اختيار
بينها بحسب هذا المعنى للحاصل الذاتي حتى اذا جردناها عن اللواحق والعوارض
لم يبق الا تلك الحقيقة المسماة بالصورة الجسمية فعلمنا انها حقيقة نوعية
مشتركة بين افرادها اذ لو لم تكن كذلك لكانت حقائق افرادها بعد التجريد عن الزوائد
المخصصة غير الحقيقة المسماة بالصورة الجسمية اما مباينة لها او مشتملا عليها

وعلى جزء آخر وليس كذلك هف ومن انه تصرفي المباحث العلمية على مجرد
ايراد المنع وابداء الاحتمالات الركيكة لا ينفعه هذه المقدمات بل يرجع ويقول
ان ماهية الجسمية غير معلومة والاشتراك في قبول الابعاد الذي هو معلوم لازم
لها واتحاد اللوازم لا يوجب اتحاد الملزوم فلا يثبت به نوعية الملزوم فيحتمل
ان تكون الجسمية جنسيا للاجسام او عرضا عاما لها فيجوز اختلاف افرادها في
وجود الجوهر القابل وعدمه فالاولى في جوابه ان يقال ان الاحتياج الى القابل
انما يقتضيه الامتداد من حيث كونه متصلا بل انه قابل للانفصال
والمتصل بذاته لا ينفصل وهذا القدر معلوم ومقتض للحكم وفيه كفاية
فلا حاجة بنا الى ما لا نعلمه لان وحدة هذه الحيثية توجب وحدة الاجسام من هذه
الحيثية كما لا يخفى والنقض بالوجود بانها طبيعة واحدة مع انها تقتضي التجرد
عن الماهية في الواجب والعروض لها في الممكن منقوض بان الوجود كذلك وليس
طبيعة نوعية والكلام فيها واعلم ان الشيخ الرئيس ورد في الاشارات برهانين
على هذا المطلب اعني اثبات الهيولى في الاجسام الممتنعة عن قبول الفصل و
الوصل بسبب خارج عن طبيعة الامتداد مقارن له سواء كان لازما
كالفلكي او زائلا كما في غيره بعد اثباتها في الاجسام القابلة لهما احدهما ما ذكره
المصنف والثاني ما يبتني على اثبات امكان القسمة الانفكاكية في جميع الامتدادات
من حيث الطبيعة الامتدادية النوعية وهو الذي ذكرنا سابقا في
ابطال الاجسام الدمقراطيسية باحداث الاثنينية او الكثرة في كل جسم يفرض
القابل له ولو كان بحسب الوهم ثم باجراء حكم الاثنين المنفصلين على الاثنين المتصلين

وبالعكس من ذلك انفكاك الرافع للاتحاد والاتصال الرافع للاثنينية لاجل التوافق
في طبيعة الامتداد المشترك بينهما فيلزم من ذلك اثبات الهيولى لان جواز الانفكاك
بحسب الطبيعة الامتدادية يكفي في الاحتياج الى الجوهر القابل وان عاق عن ذلك عائق
خارج عن تلك الطبيعة لازم او زائل ثم قال بعد ذلك ولعل هذا العائق اذا كان
لازما طبعيا كان الاثنينية بالفعل والانفصال بين اشخاص نوع تلك الطبيعة
بل نوعه في شخصه اقوى مرادا على ظني ان الجوهر الممتد لو زاحمه ما يمنعه عن
الانفصال والانفكاك بحسب الطبيعة فلا يمكن تعدد اشخاصه في الوجود بل نوعه يحصر
في شخص واحد لتعذر شخصان كل واحد منهما قابل للانفكاك بالبتة السابق مع وجود المانع
هذا خلف ولما كان الجوهر الامتدادي متعدد الاشخاص بالضرورة فعلم ان المانع من
قبول الفصل والوصل لا يأتي من حيث طبيعته وان كان لازما بعض افراده كالفلك
العائق مفارقا بالقياس الى الطبيعة والكائن لازما بالقياس الى فرد معين فكل فرد من افراده
عن قبول الانفصال والاتصال من حيث حقيقته وماهيته وذلك هو الموجب لوجود القابل فثبت
عموم الاحتياج الى الهيولى في الاجسام وهو المرام ثم اقول طبائع الافلاك
اي صورها النوعية لما كانت مانعة عن قبول الانفصال الانفكاكي
ومقابله لاستلزامه الحركة التي ليست صبلاء صبلها صرحي دا في
الفلك فلا محالة كل نوع من الافلاك يحصر في شخص واحد على ما هو مذهبهم
اذ لو تحقق فلكان او كوكبان من نوع واحد يتميز بينهما من الوصل ما قد حصل
بين الجزئين الموهومين لواحد منهما وحيز بين الجزئين الموهومين ما قد حصل
من الانفكاك بين ذينك الفلكين او الكوكبين فيكونان في قوتهما قبول الفصل

والوصل مع ان المانع ذاتي لهما هف وهذا احكموا بامتناع الاثنينية
في الافلاك من حيث الطبيعة الفلكية وان جاز من حيث جسميتها ولكن
يرد عليهم النقض بموضع من لغلك فيه الكوكب والتدوير ومتمايز الجزءين
متباينهما فيمكن على غير الجزءين الذين على جنبتي الكوكب من التباين ما صح
عليهما ويصح عليهما ما صح على غيرهما فيلزم جواز الانفكاك الخارجي على الفلك
من حيث هو فلك فان اعتذروا باصل الفطرة يعارض بمثله في شخصية
نوع واحد من الامتداد وههنا من الكلام ما لا يليق ذكره بهذا المقام
فصل في ان الصورة الجسمية تتحرى عن الهيولى لا يخفى عليك ان المقصد في الفصل
السابق لا يكون الا اثبات الهيولى واما المقصد في هذا الفصل فهو لزومها
المصورة فتكون المسئلة ممنوعة قولنا الهيولى ثابتة كما يدل عليه العنوان او قولنا
كل جسم مركب من الهيولى والصورة وههنا قولنا الهيولى غير منفكة عن الصورة
فاين هذا من ذاك فالقول باتحاد المقصدين كما وقع لصاحب المحاكمات وغيره
مرضي نعم غاية ما يتم هو ان كون الصورة لذاتها محتاجة الى الهيولى يستلزم
امتناع تجردها عن الهيولى فلا ينبغي ان يجعل ذلك مقصدا مستقلا برأسه
بل يحال بيانه الى ما سبق ذكره ويمكن الاعتذار عنه بان الغرض اثبات دليل آخر
غير ما ذكر لتضمنه فائدة جليلة هي مسئلة تناهي الابعاد ويستفاد ايضا منه
ان التناهي والتشكل واما لهما انما تعرض الجسم بسبب اشتماله على المادة لانها
لو وجدت بذاتها دون حلولها في الهيولى فاما ان تكون متناهية او غير متناهية
لا سبيل الى الثاني لان الاجسام بالابعاد كلها متناهية والا لامكن

من الاصول
والصورة فلا يعبر في اطلاق
الاتي دعلى هذه المادة وقد الى كم
كان في صدد تفسير كلام الشيخ
والشارح الصحيح بعنوان الفصل
بان الصورة لا تتجرد عن الهيولى
بل شرع في ابطال ما يتراءى ان يجعل
شرعا في اثبات ان الاتصالي لا يتشكل
بالعرضان لا من جهة المادة فقط
الحاكم لا يتشكل حل كلام الشيخ على
كون مقصوده امتناع تجرد الهيولى
عن الصورة لئلا يلزم اتحاد
المقصدين بل يتشكل ان
يحمل على ان المقصود
ان المتناهي
والتشكل بما يعرضان من
جهة المادة وهذا اصل وجيه

١١٣

الاحكام مشتركة في الشيء الذي يتحقق
بالاتصال مع كونها متحدة بالنوع عند
فتكون كلها متحدة بالنوع عند
واحد متصلا وان يصح كون فلكين
الواحد منفكا بعضها عن بعض كما
فلا يصح الحكم باشتراك فارات الاجزاء
في فلك واحد بالاشتراك الاتصال
فلكين وحينئذ لا يتفرع عليه القول
يكون نوع كل واحد من الافلاك محصورا
في شخص واحد بل ان يكون كلما فرض
الفرض وصح تعدد وجودها الوجودات
متناهية اعاد
استحال ذاته
المستحيل في الافلاك الاتصالية

الوجوب لتحرك المستقيم

الاتصال الفلكي وهو لا يليق

من وجود وغيره فلا يصح

الجزء الاول في نفي الخلاء

فلكان الاتصال لما يلزم

تقبل الاتصال الخلائي بدل

الاتصال الخلائي في نفس الامر

لان ذلك يكون بقبول الخلائي

عدم فتعدد الاتصال فتدبر

ان يخرج من مبداءٍ واحدٍ امتدادان على نسقٍ واحدٍ كلاهما سيّاقا مثلث

وكلما كانا اعظم كان البعد بينهما ازيد فلو امتدا الى غير النهاية لامكن بينهما بعدٌ غير متناهٍ مع كونه محصورًا بين حاصرين هف اعلم انه لما تكلم المصنف في اثبات الهيولى وبيّن تركب الاجسام من المادة والصورة اراد ان يبيّن تحقق التلازم بينهما بان كل واحدةٍ منهما لا تنفك عن الاخرى لانها لو انفكا وكان البرهان الذي يقيمه على امتناع انفكاك الصورة عن المادة متوقفًا على اثبات تناهي الابعاد فلاجرم احتاج الى اقامة البرهان عليه فادرج هذه المسئلة التي هي من مقاصد العلم الطبيعي البحث عن الاعراض الذاتية للجسم الطبيعي من جهة اشتماله على المادة بين اثبات الهيولى وكيفية التلازم اللذين هما من الفنّ لا على الاجمال مما ذكرناه واعلم ان هذا البرهان منقولٌ من قدماء الحكماء ملقبٌ بالبرهان السلّم وهو غير البرهان الدرسي المبتنى على ستة مثلثات متساوية الاضلاع والزوايا كل زاويةٍ منها مثلثًا قائمة المحوج ايضاحه الى مقدماتٍ طويلةٍ هندسيةٍ تقريريةٍ بان نقول لو كان امتداد الصورة الجوهرية غير متناهٍ لامكن ان يكون غير المتناهي محصورًا بين حاصرين صحة نقيض التالي يستلزم بطلان المقدم وجه اللزوم انه لو صحّ البعد الغير المتناهي لامكن وجود ساقي مثلثٍ خرجا من مبدأٍ ذاهبين الى غير النهاية ومعلوم ان الساقين كما كانا اعظم كان الانفراج اكثر فيزداد امكان الانفراج بزيادة الساقين ومعلوم ان الساقين اذا كانا غير متناهيين ذاهبين على نسقٍ الانفراج كان البعد بين الساقين غير متناهٍ فينحصر غير المتناهي من البعد بين حاصرين

وهما الساقان هذا محال واعترض عليه الشيخ في الشفاء بعدم تسليم وجود
بعد غير متناه بين الخطين وان كان تزايد الخطين في البعد بينهما الى غير النهاية
اذ لا يلزم من كون التزايد في البعد الى غير النهاية وجود بعد زائد غير متناه
بل كل بعد مفروض فهو لا يزيد على بعد تحته متناه لا بقدر متناه والزائد
على المتناهي لا يكون الا متناهيا كمراتب الاعداد تتزايد لا الى نهاية بمعنى
ان كل مرتبة منها في النظام الغير المتناهي متناه لا تزيد على ما تحتها الا بواحد
تقرير البرهان المذكور بفرض نقطتين متقابلتين على الخطين الذاهبين الى غير النهاية
وخط واصل بينهما يكون وتر الزاوية التقاطع مسمى بالبعد الاصل وخطوط اخر
عرضية غير متناهية زائدة على الاصل متزايدة على نهج واحد يحصل زيادات
غير متناهية على ذلك البعد موجودة بغير نهاية ويكون تلك الزيادات متساوية
ليلزم وجود بعد واحد مشتمل على جميع تلك الزيادات المتساوية الغير المتناهية
على البعد الاول لكون كل زيادة توجد في بعد فهي موجودة فيما فوقه
والبعد المشتمل على الزيادات المتساوية الغير المتناهية زائد على البعد
الاول بما لا نهاية له فيكون غير متناه فيلزم الخلف واورد عليه صاحب
المحاكمات مثل ما اورده على التقرير السابق بمنع وجود بعد مشتمل على تلك الزيادات
الغير المتناهية بل كل مرتبة من مراتب الزيادات الا تزيد على مرتبة تحتها
الا بزيادة واحدة وايضا كون الزيادات متساوية او متناقصة لا يتفاوت
في بيان المقصود اذ لو حصل بعد مشتمل على الزيادات الغير المتناهية
لكان ذلك البعد غير متناه سواء كانت الزيادات متساوية او متناقصة فلا

فيلزم الخلف الخطوط الغير المتناهية من خطين وكن يدفع هذا
الخلف بما حققناه سابقا انه لو لم يكن
خط غير متناه بالفعل في الخطوط الغير
الغير المتناهية لم يتحقق كونها غير متناهية
ضرورة ان ما يحصل من تركيب المتناهي
من المتناهي فالمركب من متناهيات اي مرتبة كانت
من مراتب التركيب متناه وكل مرتبة تفرض من مراتب التركيب
فهي مركبة من متناهيات فالمركب منها متناه

قوله ح ٣ قوله بحصول الخ
هذا اللام متعلق بقوله يدفع اي نقطتين
والمعنى في قوله ليلزم متعلق بقوله
يحصل والضمير راجع الى الله والمعنى
من المحالات واللام الاولى في قوله لكان
كذا لا متعلق بقوله ليلزم وقوله لكان
جواب لو

قوله ح ٣ قوله لكان ذلك البعد الخ
اقول لقائل ان يقول ان اريد بكون ذلك البعد غير متناه
انه حصلت زيادات غير متناهية فهو ممنوع
وان اريد انه حصلت زيادات يلزم وجود
بعد غير متناه فهو مسلم ولكن لا نسلم
ان كل زيادة موجودة فيما فوقه والله
اعلم

قوله ح ٣ قوله لكان ذلك البعد الخ
قد يشير الى ان الزيادات لو كانت متساوية
او متناقصة لا يتفاوت الحال في وجود
البعد الغير المتناهي

قوله ح ٣ قوله بحصول الخ
اقول لقائل ان يقول ان الزيادات
المتشكل بشكل الاستدارة لا يتزايد
الى عدم النهاية بل الى حد
الاتمام

فائدة في فرض تساوي الزيادات أجاب عن الايراد بان نسبة زيادة البعد الى
زيادة البعد اذا كانت كنسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات الكل نظيرة او نسبة
عدد الابعاد الى عدد الابعاد الكل تلك حيث فرض الزيادات متساوية فاذا كان
عدد مجموع الزيادات المتساوية على البعد الاول غير متناهٍ يلزم وجود
بعد يشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية بحكم الاربعة المتناسبة والنسبة
انما تكون محفوظة اذا فرض الزيادات متساوية واما اذا كانت متناقصة
فلا وبقدام الحفاظ النسبة فلم يلزم الخلف ولا يتوجه عليه ما اوردوا على بركهاء
التناسب المشهور لا طباء المذاهب لنظام من منع كون نسبة الزيادة الى الزيادة
كنسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات اذ الاول من النسب المقدارية التي يمكن
ان يكون صماء والثاني من النسب العددية التي لا يمكن ذلك فيها لانه حيث فرض الزيادات
متساوية ولكل زيادة مقدار فبزيادة الزيادات يزيد مقدار المجموع على
نسبة عدد الزيادات فنسبة الزيادة الى الزيادة كنسبة العدد الى العدد لا تكون
صماء هذا ما قيل في تتميم كلام المحاكم اقول وقد بقي بعد في كلامه نظر وهو ان
قياس كل المجموع على الكل الافرادي غير صحيح فلا يلزم من كون نسبة كل زيادة بعد
الى زيادة بعد آخر كنسبة عدد الزيادات الموجودة فيه الى عدد الزيادات
الموجودة في ذلك الاخر تحقق بعد يكون نسبة زيادته الى زيادة
بعد آخر كنسبة عدد الزيادات الغير المتناهية التي في عدد زيادات
متناهية ليلزم الخلف المذكور ويجوز ان لا يكون باز اء
مجموع عدد الزيادات بعد وان كان باز اء كل عدد زيادة بعد

فان قيل لم يعلل كون مجموع اعداد الزيادات في بعد يكون كل عدد زيادة في بعد حتى يرد المنع بعلل كونه في بعد يكون كل عدد زيادة في بعد يكون نسبة ذلك البعد الى البعد الاخر كنسبة ذلك العدد الى العدد زيادة وجدت فيه ومجموع عدد الزيادات الغير المتناهية ايضا يصدق عليه انه عدد زيادة فوجد ان يكون في بعد يكون نسبته الى بعد متناه كنسبة العدد الغير المتناهي الى العدد المتناهي قلنا ان اراد بكون كل عدد زيادة في بعد العدد المتناهي فسلم ان كل عدد زيادة متناه فهو في بعد على النسبة المذكورة لكن لا يلزم منه ان يكون العدد الغير المتناهي من الزيادة في بعد وان اراد مطلق عدد زيادة سواء كان متناهيا او غير متناه فلا نسلم ان كل عدد زيادة في بعد وكيف نسلم الكلية من منع الشخصية ولو ثبت هذه المقدمة كفت في اثبات هذا المطلوب وقد يقال الاولى ان يقرر البرهان المذكور بان يفرض ولا سما قائما مثلث ذهبا الى النهاية ويفرض في الانفراج بينهما ابعادا غير متناهية فوق البعد الاصل ازيدة متزايدة فيكون هناك زيادات على البعد الاصل غير متناهية متساوية وابعاد غير متناهية متفاضلة بقدر واحد فاذن كل زيادة وكل مجموع زيادات فهو واقع في بعد ما من تلك الابعاد اذ لو لم يكن كذلك لزم ان يوجد بعد يشتمل على جملة ما دونه من الزيادات ولا يشتمل عليه وعلى المزيد عليه بعد آخر وقد فرض هو يكون آخر الابعاد الانفراجية وهذا خلف فاذن كل زيادة وكل مجموع زيادات اي مجموع كان فهو في بعد فوقها فمجموع الزيادات الغير المتناهية في بعد واحد فوقها فقد صار غير المتناهي بالفعل محصورا بين حاصرين

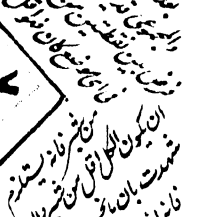

قوله لو تشرشر كل عدد من الزيادات المتناهية وغيرها متحقق في جميع ١٢ عما مدرج قوله فيقال آه المقرر هذا التقرير هو الحق الصواب قرر في كتب الاجاصات والفرق بين هذا التقرير والتقرير الذي جاء به الشيخ هو ان الشيخ لم يستدل على قوله لكون كل زيادة توجد في بعد نبي موجودة في ما فوقه بخلاف هذا التقرير كما لا يخفى ١١٢ عفي عنه قوله فان كل زيادة اه يعني ان كل زيادة وكل مجموع زيادات وقع في بعد آخر فهو واقع في بعد آخر

وايضا فلو صار السافان متهيئين عند ذلك البعد كما لا يخفى فثبت المطلوب بالاستقامة والخلف جميعا هذا وانت تعلم ان المنع المذكور غير ساقط
وليعض الاعلام نحو آخر من البيان في تحرير البرهان السلّمي وهو ان نفرض
من مقطع كل خط عرضي مع احد الضلعين خطا موازيا للضلع الآخر فحينئذ
متوازيا غير متناهية تفرز سطحا غير متناهية في جانب العرض فاذا انضم
الى مقادير سطحي بعدنه سطح متناهية العرض غير متناهية العدد في العرض
وجب عدم تناهي عرض الجملة لكن العرض عرض محصور بين خاصرين
قال ولا يخفى ان هذا الوجه انما يتم لو جعلت زاوية لحظين الماريّن الى غير النهاية
حتى يكون كل عمود يقوم على الموازيات منقطعا بالضلع الآخر فيلزم انحصارها
لا يتناهي بين خاصرين واما اذا كانت قائمة فتكون الاعمدة العرضية المذكورة
موازية للضلع الآخر فلا يلزم الانحصار ولا يتم الدليل في المنفرجة الظاهر
لانسلم وجود سطح غير متناهٍ في العرض وان فرضت الزاوية حادة وانما يلزم
ذلك لو وجد بين الضلعين وتر يمر بجميع تلك السطوح وهو غير ممكن
اذ كل وتر يفرض فقد انتهى في احد جهتيه الى مبدإ خط من الخطوط الموازية
ولا محالة يكون فوق ذلك الخط الوتري خطوط غير متناهية من تلك
الموازيات لا يلاقي شيئا منها ولا من السطوح الواقعة بينها كما لا يخفى ولما
كانت الطرق الجسمية على فرض تجردها عن الهيولى غير خالية عن التناهي
واللاتناهي وبين المصنف مناط كلا التناهيين اردان ببيان حتى
يثبت ما هو المقصود في هذا الفصل من عدم تصور تجرد عن الهيولى فقال اما

لا سبيل الى القسم الاول فلانها لو كانت متناهية لاحاط بها حد واحد او حدود
فتكون متشكلة لان الشكل هو الهيأة الحاصلة من احاطة الحد الواحد او الحدود
بالمقدار اى السطح اذ كان المشكل مسطحا كالمثلث والمربع وامثالهما او الجسم
التعليمي اذ كان المشكل مجسما كالكرة والمكعب واشباههما فان اطراف الخطوط
اى النقط وان تصور احاطتها بها لكن لا يطلق الشكل على الحظ المحدد فلا ينتقض
طردا واما انتقاض عكسه بهيأة محيط الكرة فهو بحاله ولهذا غير بعضهم التعريف
بالهيأة الحاصلة من جهة الاحاطة سواء كان المقدار محيطا او محاطا به وعلى هذا
يندرج محيط الكرة فى التعريف ويخرج محيط الدائرة بتخصيص المقدار بما سوى
الخط مع ان التفرقة بينهما فى اطلاق الشكل صعب وان ابقى المقدار على
اطلاقه يصدق التعريف على الخط المحدود ولا يجدى تخصيص الاحاطة بالتمامة
اذ ليس للخط جهة سوى الطول وقد احيط بنقطتين فى المحدود وليس له جهة اخرى
حتى يتصور احاطة شئ به كما ان السطح ليس له عمق حتى يتصور كونه محاطا
فتكون احاطة النقطتين بالخط المحدود تامة كما ان احاطة الخط الواحد فى
الدائرة والخطوط الثلثة فى المثلث تامة والهيأة انما تكون للامور القارة الذات
المجتمعة الاجزاء فى الوجود والزمان المعين كاليوم وان احاط به حدان هما
الآنان اى اوله وآخره لكن لا وجود له مستقرا انعم يرد هذا على من عرف الشكل
بما احاط به حد او حدود اللهم الا ان يخصص الوصول فى تعريفه بالمقادير
وحيث يكون المراد من الاحاطة ههنا ما يكون تامة فخرجت هيأة
الزاوية سواء كانت الزاوية من مقولة الكيف بان تكون نفس تلك الهيأة

او من مقولة الكم بان تكون معروضتها فانها لا تتصف بالشكل فذلك الشكل
ولك ان تعمم الشكل وتريد به مطلق الهيئة الحاصلة بسبب التناهي اذا ثابت
بالبرهان السلمي ليس الا تناهي الجسم في بعض الجهات لا في كلها فان المطلق لا يتوقف
الا على هذا القدر اي ان يكون للجسمية اذا اتهاء اي لصورة الجملة التي هي طبيعة
نوعية لا تختلف مقتضاها في افرادها وهو محال ولا لكانت الاجسام كلها متشكلة
بشكل واحد سواء كان من جهة كون الجسمية المطلقة فاعلا او من جهة كونها قابلا
لكن المحال من جهة القبول عدم الاختلاف الشخصي ومن جهة الفعل عدم
الاختلاف النوعي كان مقتضى الطبيعة النوعية يجوز ان يتخلف شخصا
من جهة تعدد القابل على انه على تقدير كون الجسمية حين التجرد فاعلا
لم يكن التعدد الشخصي ايضا في الاشكال والهيئات لعدم قابل يقبل الشخصيات
المتعددة لنوع واحد هذا خلف وتمام ما وقع في شرح حكمة العين في
فساد كون الشكل مقتضى الطبيعة الامتدادية لذاتها من لزوم كون شيء
واحد فاعلا وقابلا فهو مضطرب فيه كما سيأتيك بيانه او بسبب لازم للجسمية وهو محال
لما مر وعلى الشقين يلزم مماثلة شكل الجزء والكل بل مقدارهما لاشتراكهما
في الطبيعة الامتدادية ولازمها وجوب التساوي في المعلولات عند التساوي
في العلل كما حقق في محله والملازم وهو نفي الكلية والجزئية في الاجسام باطل فالملزوم
مثله واعترض عليه بان شكل الفلك مثلا عندهم مقتضى طبيعته وجزء
الفلك وكله متساويان في الطبيعة لتساطحه فلو كان التساوي في المقتضي
يوجب التساوي في المقتضى يلزم تساوي شكل جزء الفلك وكله وليس

لا مطلق القبول لما ثبت في محله

كذلك وأجيب عنه بان الآثار كما تختلف بحسب اختلاف الفاعل كذلك تختلف بحسب
اختلاف القابل والفاعل في الاجسام البسيطة وان كان قوة واحدة الا ان مادة الكل غير
مادة الجزء بعد القسمة وقيل القسمة كلية وجزئية اصلا فان قيل ان اختلاف
الكل والجزء لو كان بحسب اختلاف مادتيهما كان اختلاف المادتين بحسب اختلاف موادّ
اجزائهما جزءا قلنا الاشكال والصور تختلف بحسب اختلاف المادة
واما المادة فهي انما تختلف بذاتها كما ان التقدم والتاخر يعرضان للزمانيات
بواسطة الزمان والزمان بحسب نفسه لا باعتبار زمان آخر فكذلك الكلية
والجزئية انما تعرضان المادتين بواسطة المادة للمادة بحسب نفسها
لا باعتبار مادة اخرى وبسبب عرض لها وهو ايضا محال والا لكان
زواله اي زوال ذلك الشيء بزوال الامر العارض فامكن ان تتشكل بشكل
آخر فتكون قابلة للانفصال وكل ما يقبل الانفصال فهو مركب من الهيولى
والصورة وتكون الصورة العارية عن الهيولى مقارنة لها هف وفيه
نظر لان الاختلافات المقدارية والشكلية قد تحصل في الجسم من
غير ورود انفصال كاشكال الشمعة المتبدلة بحسب اشكال المختلفة
من التدوير والتكعيب فلا اولى ان لا يجعل لزوم الحم مقصورا على لزوم
الفصل والوصل بل عليه وعلى لزوم الانفعال اذ الاختلافات المقدارية
والشكلية وان حصلت في الامتداد بدون الفصل والوصل لكن لا تحصل
الا بعد كونه متهيئا لان ينفعل ويكون فيه قوة الانفعال التي هي من
لواحق المادة كما علمت سابقا في مسلك الانفعال من براهين اثبات الهيولى

فيكون المفارق عن المادة مقارنا اياها هف ولا يتوهم انه لو صح
هذ لكفى ان يقال لو كانت متناهية لكانت متشكلة لكن الشكل لا
يحصل الا بعدان يكون فيه قوة الانفعال التي هي من لواحق المادة هف فبالمقدم
مستدركة لان ما هو من لواحق المادة انما هو القبول بمعنى
الانفعال التجددي والقوة التي لا يجتمع مع الفعلية كما سبق لا مطلق القبول
والاتصاف فان لوازم الماهيات البسيطة قابلها وفاعلها شئ واحد
ولا محذور فيه فان حيثيتي القبول والفعل مطلقا لم يقم دليل على اختلافهما
وكونهما مما يوجب تثنية للذات الموصوفة بهما الا في القبول التجددي
والفعل المقابل له وانما انحصر الاقسام فيما ذكره المصنف لزوم
التشكل الجسمية بعد فرض تجردها عن الحامل والامور التي تكتنف
بالحامل لا تخرج اما ان تكون لنفس الجسمية او لغيرها وذلك الغير اما
ان يكون امرا مفارقا عنها سواء كان مباينا لها او غير مباين وان يكون امرا
غير مفارق عنها واعترض بعض المحشين للشرح القديم بانه ان اراد بالجسمية
الجسمية المطلقة فنختار ان العلة للتشكل امر عارض لها واللازم منه ليس الا
امكان ان يتشكل الطبيعة المطلقة بتشكل آخر فيلزم امكان تركبها من الهيولى
والصورة ولا محذور فيه اذ ليس هذا خلاف المفروض ولا يلزم منه امكان
تشكل الصورة المجردة بشكل آخر لان عارض الطبيعة يجوز ان يكون عين
التشخص او داخلا فيه فلا يمكن ان يقال ان المراد بالجسمية الجسمية المخصوصة
فنختار ان علة التشكل هي الجسمية المخصوصة او لازمها ولا يلزم

منه شئ من المحذورين اي اتفاق الاجسام في شكل واحد و
امكان تشكل بعد تشكل هذا خلاصة كلامه ويقرب منه ما افاده السيد
المحشي من ان الشكل المطلق معلول للجسمية المطلقة والشكل المخصوص
معلول للجسمية المخصوصة ولا محذور فيه وتفصيله انه ان اريد
بالشكل الشكل المطلق نختار ان علته الجسمية المطلقة اولازمها
واللازم منه اشتراك الاجسام في مطلق الشكل ولا استحالة فيه
انما المحال اشتراك الجميع في شكل مخصوص كالكروية مثلا وان
اريد به الشكل المخصوص نختار ان علته الجسمية المخصوصة المفروضة الخ
فلم يلزم الاشتراك ولا امكان الزوال قول الكلام في تخصيص الصورة المفروضة
التجرد عن المادة بعينه كالكلام في تشكلها بلا فرق فان هذية تلك الصور
اما لنفس الجسمية المطلقة اولازمها فيلزم عدم تعددها او لامر عارض
وهو ليستدعي وجود المادة والحاصل ان اختلاف الاشخاص والتغاير
في الامتداد لا يتصور الا بعد تحقق المادة فالمحل اللازم في الشكل الذي فرض كون
الجسمية علة انما هو شئ واحد هو نفي التعدد والتغاير في الاجسام لكن المصنف
رتب عليه الاتفاق في الشكل تعبيرا عن الشئ بلازمه للتوضيح والفاضلان
المحشيان اسقطا اسم المادة عن الصورة المفروضة التجرد وحرما
التلفظ به توكلا دون ما يقرع على معناه من اللواحق والغواشي

فاسمعنا في ابداء احتمالات عائدة الى العوارض المادية **فصل**

في ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة يريدان يثبت في هذا الفصل امرين

الهيولى للصورة ليتم ما هو بصدده من اثبات التلازم بينهما فيقول لانها
لو تجردت عن الصورة فاما ان تكون ذات وضع اي قابلة للاشارة
الحسية فان الوضع مقول بالاشتراك على ثلثة معان احدها كون الشئ
بحيث يشار اليه اشارة حسية والثاني جزء المقولة وهو هيأة عارضة
للشئ بحسب نسبة اجزاءه بعضها الى بعض والثالث للمقولة وهي هيأة معلولة
للنسبة بين نسبة بعض اجزاءه الى بعض ونسبة بعض اجزاءه الى غيره و
المراد ههنا هو المعنى الاول كما لا يخفى او لا تكون لا سبيل الى كل واحد من القسمين
فلا سبيل الى تجردها عن الصورة اما انه لا سبيل الى الاول فلانها حينئذ اما ان
تنقسم او لا تنقسم والثاني محال لان كل ما له وضع بالاستقلال وهذا
انما يكون اذا كان جوهرا وقد برهان جوهرية الهيولى فهو ينقسم بالفعل
او بالقوة على ما مر في نفي الجزء الذي لا يتجزى ولا سبيل الى الاول ايضا اما
ان تنقسم في جهة واحدة فقط فتكون خطا جوهريا لعدم انقسامه لا
في جهة واحدة واستقلالا له او في جهتين فقط فتكون سطحا جوهريا
لعدم انقسامه لا في جهتين واستقلالا له او في جهات ثلث فتكون جسما
قيل لا نسلم ان كل ذات وضع منقسم في الجهات جسم ان كان المراد بذات
الوضع في تردد البرهان ما يكون مطلقا فان جميع الاعراض المشاركة في
الاجسام والهيولى المجسمة منقسمة في الجهات وليست اجساما
وان كان المراد بها ما هو بالذات فالتردد غير حاصر لجواز ان تكون الهيولى المجردة
ذات وضع ولا يكون لها الوضع في نفسها ولا من قبل الصورة بل من شئ آخر

ويمكن ان يجاب باختيار الشق الثاني ويقال لو كانت الهيولى ذات وضع
بالغير كان ذلك الغير ذا وضع بالذات فيكون اما جسمية او في جسمية
ضرورة انه لو لم يكن ثمة مالك وضع في ذاته لم تكن الهيولى ذات وضع لا
بالذات ولا بالغير وعلى تقدير انقسامه حينئذ في الجهات كانت الهيولى مجسمة
مع فرض تجردها هف فقد ظهر ان الهيولى على تقدير تعريتها عن الجسمية
كما لا تكون ذات وضع بالذات لا تكون ذات وضع مطلقا وكل واحد منهما
اي من كون الهيولى خطا جوهريا وكونها سطحا جوهريا وكونها جسما
باطل اما انه لا يجوز ان تكون خطا جوهريا فلان وجود الخط على الاستقلال
محال لانه اذا انتهى اليه طرفا السطحين سواء كانا مستقيمين او مستديرين
نحو واحد من الاستدارة ليلا يختص الانطباق بقسم واحد من الخط الجوهري
فاما ان يجب ذلك الخط الجوهري تلاقيهما اي تلاقي ذينك الطرفين
او لا يجب لا جائز ان لا يجب والا لزم تداخل الخطوط وهو محال لان كل خطين مجموعهما
اعظم من الواحد والتداخل يوجب خلافه هف يمكن ان يقال الحكم
بامتناع التداخل اما من جهة عدم حصول التاليف فيما فرض فيه ذلك
واما من جهة العظم والمقدار لئلا يلزم عدم كون الكل اعظم من جزئه وكلاهما
منتف ههنا اما الاول فلان الكلام في وجود خطين واحد مستقل
على الانفراد كما في تاليف الجسم وامّا الثاني فلان الخط لا قدر ولا عظم له في العرض
البتة حتى التداخل اذ ما فرض خطوط متلاقية في العرض مساوية الكل الجزء
ولهذا جوزوا تداخل النقاط مطلقا وتداخل الخطوط والسطوح العرضية في الجهة التي لا امتداد لها

في تلك الجهة وأما الحكم بامتناع تداخل الجواهر مطلقا فهو منقوض بتداخل الصورتين
وهما جوهران على ما قرره المتأخرون فالأولى ان يختص الحكم بامتناع تداخل
الجواهر بالجواهر المتحيزة بالذات وتيقن ببديهة العقل شاهدة بان المتحيز بذاته
يمتنع ان تداخل في مثله بحيث يصير حجمهما حجما واحدا والاجاز عند العقل
صيرورة الشخصين كزيد وعمرو شخصا واحدا اذ لا فرق عنده في الصورتين
في فقد الامتياز بين المتداخلين وهذا بخلاف تداخل الاعراض وتداخل
سائر الجواهر فان الامتياز بين المتداخلين في بعض الصور بالمحل وفي
بعضها بنفس الماهية والحقيقة لا يقع لو وقع التداخل بين الخطوط الجوهرية
واحد طرفي السطحين المنتهيين اليه لم يلزم الا تداخل جوهر وعرض وهو فساد
منه لانا نقول الاطراف كما هو التحقيق ليست الا نهايات لذويها لا اشياء
واقعة في النهايات فاذا فرض وقوع خط جوهري بين جسمين قال التداخل
هناك في الجواهر المتحيزة بالذات وقد علمت بطلانه ولا جائز ان يحجب ولا
لا نقسم الخط في الجهتين لان ما يلاقي منه احدهما غير ما يلاقي الآخر
وهو محال كما مر في ابطال الجزء واما انه لا جائز ان يكون سطحا
فلانها لو كانت سطحا فاذا انتهى اليه طرفا الجسمين فاما ان يحجب تلاقيهما
او لا يحجب وكل واحد منهما باطل على ما مر في الخط واما انه
لا يجوز ان يكون جسما فلانها لو كانت جسما لكانت
مركبة من الهيولى والصورة لما مر ولما ابطل الشق الاول
من الترديد الاول اراد ان يشير الى الشق الثاني فقال

وأما انه لا سبيل الى الثاني فلانها اذا كانت الهيولى مجردة عن الصورة غير ذات وضع مطلقا فاذا اقترنت بها الصورة الجسمية فلا يخلو اما ان لا تصير ذات وضع وهو محال لان المركب من الهيولى والصورة جسم وكل جسم ففي مكان فهو قابل للاشارة الحسية واما ان تصير ذات وضع فاما ان لا تحصل في حيز اصلا او تحصل في جميع الاحياز او تحصل في بعض الاحياز دون بعض والثاني والثالث محالان بالبديهة والثالث ايضا محال لان حصولها في كل واحد من الاحياز ممكن لتساويها ونسبتها الى الجميع على السوية ولا امكنة وكذلك الصورة لا تقتضي الا حيزا مطلقا لا معينا فاذا كانت الهيولى متساوية النسبة الى جميع الاحياز فلو حصلت في بعض الاحياز دون بعض لزم الترجيح بلا مرجح وهو محال لان المرجح اما الفاعل الخارج المفارق فهو لا يؤثر تاثيرا احداثا الا لاستعداد ولا استعداد لها بموضع معين فان نسبتها الى الكل سواء كما تقدم واما المحصصات السماوية من الحركات والاوضاع فانما تؤثر فيما له جهة او تعلق بذي وضع كالنفس الناطقة فانها وان كانت غير ذات وضع ومكان لكن لها علاقة مع ذي وضع وتلك العلاقة تتاثر بالامور السماوية واسباب الحوادث والهيولى اذا كانت مجردة عن مناسبات الاوضاع الفلكية لا تخصصها حوادث من الامور الطبيعية والفلكية الا بعد حصولها في عالم الاجرام وتعين حيزها ومظهرها وكلامنا في موجب الحيز والمظهر فالهيولى لو تخلت عن الصورة ثم فرض تصورها بصورة ما لزم الترجح بلا مرجح وهو محال واعترض على بيان استحالة القسم الثاني بان امتناع لحوق الصورة الجسمية بالهيولى المجردة لا يدل على امتناع كونها غير ذات وضع لجواز ان يكون

للهيولى المجردة عن الجسمية صورة نوعية مانعة عن قبول الصورة
الجسمية ابدا او الجيب عنه اما اولا فلانها بالنظر الى ذاتها ان لم تقبل
الجسمية فتكون جوهرا معقولا بالفعل غير ذي قوة واستعداد فلم تكن
هيولى اذ حقيقة الهيولى ليست الا القوة والاستعداد لحصول الحوادث
من الصور والاعراض وان لم تكن كذلك بل تكون جوهرا قابلا
فلحوق الصورة ممكن لها بحسب ذاتها لكن لحوق الصورة او اي حادث
كان الهيولى يستلزم تجسمها المستلزم للحيز والممكن لا يستلزم منه
المحال ولا يقاس هذا باستلزام عدم العقل الاول عدم الواجب مع ان
الاول ممكن والثاني محال كان استلزم عدم العقل عدم الواجب تعم
من حيث ان عدم العقل ممتنع بوجود الواجب تعم واما بالنظر الى انه
فعدمه لا يستلزم محالا اصلا ولا لم يكن ممكنا بالذات وههنا ليس كذلك
فانها بالنظر الى ذاتها ممكنة التلبس بالصورة لكن يلزم من لحوق الصورة
بعد فرض تجردها محال بالذات واما ثانيا فلان الكلام في هيولى
الاجسام هل هي في اصل الابداع مجسمة او مجردة ثم تجسمت ولهذا قال
الشيخ في الشفاء في بحث تقدم الصورة على المادة في الوجود واما انه
هل يوجد هيولى بدون صورة فذلك بحث آخر لا يهمنا فيما نحن بصدده
وفي هذا الوجه ضعف لجواز تجرد الهيولى عن الصورتين بعد التلبس
بهما ولحوق صورة نوعية لها مانعة من قبول التجسم ثالثا فالتخصيص
بهيولى الاجسام غير مجد واعترض ايضا بان التخصيص لحصول الهيولى

في حيزٍ معيّنٍ يجوز ان يكون لسببٍ اقترانها بصورةٍ نوعيةٍ مخصصةٍ
للاجسام باحيازها الطبيعية وأجيب بان الصورة النوعية انما
عيّنت مكانا كليّا للمتنوع بها من الاجسام فنسبتها الى جميع اجزاء
ذلك المكان الكلي واحدة فلا تصلح مخصصا للهيولى بجزء معيّن منها
وقال الفاضل المدقق ولك ان تقول يجوز ان يقارن الهيولى صورة اخرى
او حالة من الاحوال تتعين بها بعض اجزاء المكان الكلي اقول فساده ظاهر
لان المخصص للجسم بجزء معيّن من المكان الكلي لواحدٍ من الاجسام
البسيطة لا يكون الا امرا احاديا يحتاج في حدوثه الى مخصص من
الحركات والاوضاع والكلام في الهيولى التي لحقها الصورة وهي مجردة
عن تلك الامور ثم قال وايضا قد تكون الهيولى المجردة طبيعة عنصرٍ كلي
فلا حاجة في التخصيص الى غير الصورة النوعية وجوابه ان الهيولى
لا تخصيص لها في ذاتها بمقدارٍ دون مقدارٍ او بعنصرٍ دون عنصرٍ هي قابلة
في ذاتها لكل حليةٍ وصفةٍ فيجوز لها بحسب ذاتها ان يلحقها مع الصورة
العنصرية مقدارٌ ما لاملاء المكان الكلي لذلك العنصر فيحتاج الى
مخصصٍ آخر سوى النوعية ولما استشعر المصنف ورود هذا اعتراضا على قولهم
ان الهيولى المجردة لو لحقتها الصورة لم يكن بدٌ من ان تحصل ثم موضعٍ معيّنٍ
مع تساوي نسبتها الى جميع المواضع وضع مثالٍ هو ان الجزء المائي
اذا استدلى الى الهواء حصل في بعض الاماكن الهوائية مع ان نسبتها الى جميعها
على السوية اراد ان يشير اليها والى دفعها بقوله ولا يلزم الترجيح بلا مرجح على هذا

التقدير بان الماء اذا انقلب هواء او على العكس صار المنقلب في بوضع من اجزاء المكان الكلي الذي انقلب اليه مع تساوي نسبته الى جميعها فالوجه في تخصيصه باحدها هو الوجه في تخصيص الهيولى المجردة

باحد الاحياز الممكنة لان الوضع السابق يقتضي الوضع اللاحق فلا يكون ترجيحا بلا مرجح يعني ان الجزء المنقلب من الماء الى الهواء مثلا له قبل الانقلاب وضع خاص مع بعض اجزاء الحيز المنقلب اليه اما المحاذاة له طبعا او قسرا اذا لم يكن في الموضع الطبعي للصورة المنقلب اليها واما الوقوع فيه قسرا اذا كان فيه واستقر بعد الانقلاب فيه طبعا فالوضع السابق يقتضي حصوله في ذلك الجزء المعين من حيز المنقلب اليه ولا يتصور مثل ذلك في الهيولى المجردة اذ تجسمت

فصل

في اثبات الصورة النوعية ولما فرغ من اثبات الهيولى وتلازمهما مع الصورة الجسمية شرع الآن في اثبات الصورة النوعية وهي التي يختلف بها الاجسام انواعا فقال اعلم ان لكل واحد من انواع الاجسام الطبعية صورة اخرى غير الصورة الجسمية بها يصير ذلك النوع نوعا ولهذا سميت صورة نوعية اي منسوبة الى النوع بالتقويم والتحصيل وتسمى طبيعة ايضا باعتبار كونها مبدأ للحركة والسكون الذاتيين وقوة ايضا باعتبار تاثيرها في الغير وكمالا لصيرورة الجنس بالفعل نوعا معينا

وقبل الخوض في المقصود يجب ان يعلم ان المقتضي للآثار المختلفة المختصة كل منها بقسم من اقسام الاجسام الطبعية لا بد وان يكون امورا مختلفة غير خارجة عن ان الجسم بل هو امر حاصل له في ذاته

لانا نعلم بالضرورة ان العنصر الثقيل مثلا انما يتحرك الى المركز بحسب ذاته
لا بحسب امر خارج عن ذاته فلو لا ان في ذاته شيئا يقتضي اختصاصه بجهتها
المعينة لما تحرك اليه بحسب الذات وهذا ظاهر جدا وهو لا ينافي القول
بالفاعل المختار عندنا من لا يجوز الترجيح بلا مرجح فان نسبة الباري تعالى
جل شانه الى جميع الاجسام لما كانت نسبة واحدة فجعل بعضها حارا
وبعضها باردا وبعضها خفيفا وبعضها ثقيلا الى غير ذلك
من اختلاف الآثار والهيآت لا بد له من مخصص نعم انما ينسد باب اثبات
الصورة النوعية بل سائر القوى والكيفيات الغير المحسوسة عند من يجعل
نفس ارادة الباري مرجحا للامور بلا استحقاق وحكمة بل مع القدرة
الاتفاقية الجزافية ارتفع الاعتماد عن المحسوسات ولا يتوقعه بحث ونظر
ولا يامن الانسان ان يخلق شيء جزافا امور لا تدفع النظر وربما يخلق
فيه معنى يري الشيء على خلاف ما هو عليه وهو لا عرفي الدورة الاسلامية
باذاء السوفسطائية في عصر الاقدمين وانما انتبوا للباري تعالى ارادة
جزافية لبعض الاشياء كتفكيك بعض اجزاء الرحى واعادة المعدوم
وغير ذلك من هوساتهم لمصائد ادلتهم واحتجاجاتهم قال بعض اهل
الحق ان يظهر من هذه المذاهب انقطعت الحكمة عن وجه الارض
وانطمست العلوم القدسية واذا تمهد ما ذكرناه فنقول كل نوع من
انواع الاجسام مختص بحيز معين يقتضي ذلك النوع بحسب ذاته الحركة
اليه عند خروجه عنه والسكون عند حصوله فيه فالمقتضي لاختصاص

ذلك الجنس بذلك الحيز اما الصورة الجسمية المشتركة بين الاجسام كلها
او الهيولى او صورة اخرى والاول باطل لاستلزامه اشتراك جميع الاجسام
في ذلك الحيز وكذلك الثاني لاستلزامه كون القابل فاعلا واشتراك
العناصر في الحيز لاشتراكها في الهيولى وهما باطلان فتعين الثاني والمراد بهذا الاشارة
بقوله لان اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز دون بعض ليس
لامر خارج عن الجسم والهيولى كما قررنا فهو اما ان يكون للجسمية
العامة او لصورة اخرى لا سبيل الى الاول والا لاشتركت الاجسام كلها
في ذلك الحيز المعين فتعين الثاني وهو المطلوب ومن التشكيكات في
هذا المقام ان اسناد اختلاف الاعراض الى الصور المختلفة يقتضي
اسناد الصور ايضا الى غيرها من الامور المختلفة وان اسند اختلاف الصور ايضا
في العنصريات الى اختلاف الاستعدادات في مادتها المشتركة فحينئذ الصور السابقة
وفي الفلكيات الى اختلاف قوابلها في الماهيات قبل فلم لا يجوز استناد
اختلاف الاعراض اليها من غير توسط الصور واجيب عنه ببيان مغايرة
الاعراض ومباديها من ان كون الجسم بحيث يستحق اينا غير حصوله في ذلك
الاين وكونه بحيث تقتضي برودة عند عدم القاسر غير برودته وامتناع
تحصل الجسم منفكا عن تلك المبادي فان السبب لا يقتضي لسهولة تشكل
الماء ولزوم الامكنة الطبع ووضعه الطبيعي باق عند حموضته واصعاده
بالقسر تكعيبه ومنها ان كون تلك الصور مصدرا لاعراض مختلفة غير مستبعد
بعضها من باب الكيف وبعضها من باب الاين وكذلك من سلك الاكثر من باب

بصدد بعضها بتوسط البعض بنا في قولهم بعدم صدور الكثير عن الواحد
وان اسندوها الى صور متعددة بطل قولهم المادة الواحدة لا تقوم
بصورتين في درجة واحدة والجواب ان الكثير يجوز ان يصدر عن الواحد
اذ اكانت هناك جهات وشروط مختلفة فهذه الصور تفعل بحسب ذاتها
وتنفعل بحسب المادة وتقتضي حفظ الاين بشرط الكون في المكان الطبيعي والعود
بشرط الخروج عنه وعلى هذا السبيل سائر الاعراض واعلم ان اثبات ان
في كل نوع من انواع الاجسام صورة نوعية جوهرية لا يخلو عن صعوبة
فلا باس بنا لو بسطنا في الكلام ثم عينا ما هو الحق في هذا المقام اذ فيه خلاف بين
اتباع المعلم الاول من المشائين وفيهم الشيخ الرئيس ومن هو في طبقته
وبين الاقدمين من اليونانيين كهرمس وفيثاغورس وافلاطون وجملة الفرس
والرواقيين ومن تابعهم كصاحب حكمة الاشراق فنقول للمشائين في
اثبات تلك الصور مناهج ثلثة الاول من جهة كونها مبادي للآثار
المختلفة وهو الذي اورده المصنف ههنا تقريره ان الاجسام تختلف
بالآثار فتلك الآثار ليست واجبة لذاتها فلا بد ان تكون لها مبادي
فيما ان تكون هي الجسمية او الهيولى او امور اخرى والاول باطل
كما ذكر فهي امور مغايرة لهما واما ان تكون مفارقة عن الاجسام وهو ايضا
محال لان المفارق نسبته الى جميع الاجسام على السوية فلا يختلف
الآثار في الاجسام واما ان تكون غير مفارقة عنها فهي اما ان تكون خارجة
عن حقائق تلك الاجسام او داخلة والاول باطل لاعادة الكلام في تخصيصها

تقضي بصور داخلة فتكون صورة الاعراض وهو المطلوب واعترض عليه
بوجوه الاول انا لا نسلم ان نسبة المفارق الى سائر الاجسام على السوية
كيف لا يجوز ان يكون للمفارق خصوصية ببعض الاجسام دون بعض كيف
وقد ذهب افلاطون ومن يحذو حذوه من المتالهين وحكماء الفرس
كما قال الشيخ الاشراقي صاحب الاشراق في كتبه كالمطارحات وحكمة الاشراق
وغيرهما الى ان لكل نوع من الافلاك والكواكب بسائط العناصر مركباتها
ربانا في عالم القدس وهو عقل مدبر لذلك النوع وعناية به وهو الغاوي
والمنمي والمولد في الاجسام النامية لامتناع صدور هذه الافعال المختلفة
في النبات عن قوة بسيطة عارية الشعور وفينا عن نفسنا ولا لكان لنا
شعور بها وهؤلاء يتعجبون ممن يقول ان الالوان العجيبة في رياش
الطاؤس مثلا انما كان لاختلاف امزجة تلك الريشة من غير قانون
مضبوط وكتب نوعي حافظ بل هؤلاء ينسبون جميع انواع الاجسام
وهيآتها الى تلك الارباب ويقولون ان هذه الهيآت المركبة العجيبة
ظلال لاشراقات نورية ولنسب معنوية في تلك الارباب النورية كما ان
الهيآة البسيطة لنوع كرائحة المسك ظل لهيأة نورية في رب
طلسم نوعه قالوا والجذاب الدهن الى النار لما بين انه ليس لضوء النار
عدم الخلاء على ما ذكر في موضعه ولا يجذب النار بخاصية فيها فهي ايضا لله
يعلو بتصاعد النوع النار الحافظ للصنوبرة ولغيرها وهو الذي يسمى
الفرس ردي بهشت فان الفرس كانوا اشد صناعة في اثبات ارباب

١٣٤

الطلسمات وهرمس واغاثاذيمون وان لم يذكروا الحجة على اثباتها بل ادعوا
فيها المشاهدة للحقة المتكررة المتبينة على رياضاتهم ومجاهداتهم وجميعهم
ابدالهم واذا تعلموا هذا فليس لنا ان نناظرهم كما ان المشائين لا يناظرون
بطلميوس وارخس حتى ان ارسطوطاليس يعول على رصد بابل واذا اعتبر رصد
شخص واشخاص معدودة من اصحاب الارصاد الجسمانية في الامور
الفلكية حتى تبعهم من تلاهم وبنى اعليه علوما كالهيأة والنجوم فليف
لا يعتبر قول اساطين الحكمة والدالة في امور شاهدوها بارصادهم
الروحانية في خلواتهم ورياضاتهم بل هذا اولى وليس المشائين دليل على حصر العقول
في عشرة او عشرين وبالجملة في السلسلة الطولية ولا يلزم ان
ناخذ الافلاك في الترتيب في اول ما ناخذ العقول في الترتيب بحسب العقل
كما بينه شيخ الاشراق يحصل منها صيغ كثيرة على الترتيب الطولي ويحصل
من تلك الطبقة على نسب بينها طبقة اخرى عرضية يجري مجرى الفروع
يحصل من الفروع الاجسام الفلكية والعنصرية من البسائط والمركبات
الاشرف من الاشرف والاخس من الاخس وعدد الفريقين كثير كما في القرآن
ولا يعلم جنود ربك الا هو قالوا وليس صاحب النوع النفس فان النفوس
لابد وان يتالم بتالم ابدانها واصاب النوع لا يتالم بتالم نوعه والنفس علاقة بين
واحد واحد النوع عناية بجميع ابدان نوعه والنفس يحصل منها
ومن البدن المتهيء تصرف فيه حيوان واحد وهو من نوع واحد ورب الطلسم
ليس كذلك ثم رب الطلسم لنوع اذا كان فياضا لذلك النوع فلا يكون

محتاجًا الى الاستكمال به بخلاف النفوس فانها مفتقرة الى الاستكمال بالجسم
علاقة الاجسام انما هي لنقص في جواهر النفوس يستكمل بالعلاقة ومن له
رتبة الابداع لحكيم يقهر علاقة ذلك الجسم وكمال المفارق المحض التشبه
بمبدئه الواجب بالذات فالعلاقة الجسمانية نقص له والذي يتوقع للجوهر
ويحصل وجوده كيف يتقهر بعلاقة تعرضه وكل هذا ظاهر لمن له اقل حدس
والثاني سلمنا ان نسبة المفارق الى جميع الاجسام واحدة لكن لا يلزم
منه ان لا يصدر عن المفارق الآثار المختلفة وانما يكون كذلك لو لم تكن
للاجسام وهيولياتها استعدادات مختلفة بحسبها تصدر عن المفارق
الآثار المختلفة كما تصدر عنه الكمالات المختلفة الفائضة عليها
واجيب عن قدين الاستكالين بانا نعلم بالضرورة ان تلك الآثار انما
تصدر من الاجسام او من المفارق بواسطة مبدإ قريب مقارن لها طبعًا
فان الاحراق يكون من النار والترطيب من الماء الى غير ذلك فلو لم يكن
في الاجسام الاصول والصور الجسمية لم تحصل تلك الآثار من الاجسام فلا بد
ان يكون فيها امر مقارن يكون علة لتلك الآثار لا عرضًا لتلك سلمنا ذلك
لكن لم لا يجوز ان يكون تلك المبادي اعراضًا اذ كل موجب اثر في الجسم لا يلزم
ان يكون صورة جوهرية فان الميل القسري وغير القسري مبدأ للحركة
وليس صورة جوهرية والحرارة في الحديدة الحامية مبدأ الحرق
والحركة في بعض المواضع سبب الحرارة وليست بصورة جوهرية
وهكذا في اشياء كثيرة لا يقال ليست هذه الاشياء آثارًا انما ذكرتموه

ذكرتموه بل هي معدات والواهب غيرها لانا نقول مثل هذا انما سمّيتموه
صورًا وايضًا قد برهن الشيخ الرئيس في بعض مواضع كتبه على ان الطبيعة
لا يجوز ان يكون مبدأً للاشياء المنسوبة اليها في مادتها على ما هو المشهور
عند جمهور الحكماء مثل الحركات والسكونات الطبيعية كما يقال ان طبيعة
الحجر مثلا مبدأ لحركته الى اسفل وطبيعة النار مبدأ لحركتها الصاعدة وهكذا
ما يقال في الكيفيات الاخر مثل ما يقال ان طبيعة الماء مبدأ لبرودتها
وطبيعة النار مبدأ لحرارتها وامثال ذلك حيث قال وذلك لان مصدر
الفعل الجسماني من قوامه ووجوده بالجسم فلا يجوز ان يصدر عنه فعل بلا مشاركة
بينه وبين ما يصدر عنه فاذا كانت القوى المنطبعة في الاجسام لا يصدر
عنها فعل بلا واسطة اجسامها والطبيعة قوة جسمانية فلا يصدر
عنها فعل بلا واسطة اجسامها والفعل الذي واسطة جسمها شرط
في اتمامه انما يصح في اشياء خارجة عن الجسم لا في نفس الجسم وكيف يصح
فعلها في الجسم وشرط كونها فاعلة كون جسمها واسطة ولا يمكن ان يكون
الجسم واسطة بين الطبيعة التي فيه وبين ذاته فاذن فعلها في اجسامها
محال بل معنى قولنا ان الطبيعة هي مبدأ تلك الاشياء مثل الحركة والحرارة
مثلا وغير ذلك هو ان الجسم المستطيع بتلك الطبيعة انما يستعدّ
بحدوث الطبيعة فاذا تمّ استعدادها افاضها واهب الصور عليها
باذن خالقه جلّت قدرته الا انه لما كان وجود الطبيعة في الاجسام
شرطًا لقبول ذلك الفيض قيل ان الطبيعة سبب او مبدأ لذلك

وهكذا في غير هذا اذا تاملت وجدت بعض الهيات والصفات مقدم
وجوده على وجود البعض ووجوده شرطا لوجود المتاخر وكذلك
نسبة النفس الى قواها هي بعينه نسبة الطبيعة الى ما قدناه هذا كلا
فان النفس ليست بفاعل بل الفاعل هو المركب والنفس عدة
فنقول لا يخفى ان هذا الكلام من الرئيس مما يؤيد ما نحن بصدد تائيدا
عظيما فانه لما ثبت ان فاعل الحرارة في النار والبرودة في الماء ليس امرا
مقارنا لتلك الاجسام فليجز مثل ذلك في الحرارة التي تحصل في غير النار
والبرودة التي تحصل في غير الماء وكذلك سائر الآثار كالاحالة المشبيه
جوهر المغتذي والانماء والتوليد والتصوير وغير ذلك مما يسمونها صورا
لم يثبت الا كونها من الشرائط والمعدات التي لا ينافي العرضية كالميل
والحرارة والبرودة وامثالها والعجب ان القوى الغاذية والمصورة عندهم
اعراض مع انهم يسمونها فعالة وينسبون اليها افادة الصور فاذا كانت
هذه المؤثرات القوية عندهم اعراضا فغيرها اولى بالعرضية والمتهم الذاتي من جهة
كونها مقومة للمادة بيانه انا نعلم ضرورة ان في كل نوع من الاجسام امرا
غير الهيولى والجسمية مختصا بذلك النوع مستحيل الانفكاك وعنه فهو اما ان يكون
عرضا او جوهرا والاول باطل لكونه مقوما للمادة اذ كما لا يتصور وجود المادة
معرى عن الجسمية كذلك لا يتصور وجودها بدون ان يتخصص نوعا من انواع الجسم
فانا لا نقدر ان نتصور جسما لا كونا فلكا ولا عنصرا ولا حيوانا ولا نجما فلا يوجد الجسم
المطلق الا بالتخصص فيقوم وجود الجسم بذلك التخصص والمقوم الجوهر جوهر فذلك
الامر جوهر فهو اما حال في المادة او محل لها والثاني باطل بالوجدان ولانقلابه

الغير مع بقاء المادة في الحالين كما في العناصر فيلزم حالا والجوهر

الحال بكون صورة وهو المطلوب والا اعتراض عليه من قبل الرواقيين بوجوه

اما اولا فبان الاحتياج على حاجة الجسم وافتقار المادة الى تلك المخصصات

حاصله المنع على كون الصورة النوعية مفوضة للمادة ١٢

يلزم منها التجسيم وعدم تصور خلوه عنها غير جسمي لان استحالة الخلو عنها لابد

على جوهريتها وافتقار المحل اليها ليس الجسم لا يخلو عن مقدار وشكل

وتحيز مع اعترافكم بعرضيتها وليس لقائل ان يقول انها يصح بدلها

مع بقاء محلها فلا يكون جوهرا للورود مثل ذلك في تبدل الصور على الصورة النوعية ١٢

مع بقائها بعينها واما ما ذكرتم في افتقار المادة الى تلك

الصور من عدم تصور خلوها عن الصور فلا يمكنكم دعوى امتناع

خلوها عن صورة بعينها بل عن بدلها فكذلك لا يتعرى الجسم

عن شكل وبدله ومقدار وبدله وغير ذلك ثم ان كون الجسم المطلق

ليس من جملة الاعراض السابق ١٢

غير متصور الوقوع في الاعيان الا بالمخصصات لو وجب كون تلك المخصصات

مقومات لوجوده لوجب كون مخصصات الطبيعة النوعية بالاسنان

مثلا ومميزات اشخاصها مقومات لوجودها مع ان التقويم والتحصيل

ههنا اقوى واتم من هناك فكما سميتم مخصصات الجنس صورا فلكم

ان تسموا مقومات الانواع صورا فان قيل الماهية النوعية تامة

الحصول وقد مثل ذلك في الجسمية فانها بالقياس الى افرادها مع قطع

النظر عن اللواحق التي سميتموها صورا النوع حقيقي تام والا احتياج في

الوجود الى المخصصات مشترك الوقوع بين الجسمية والانسانية فهذا لا يتم

ارادوا بالمخصصات ١٢

الى يخصص ١٢

بكلمات ١٢

تمامية احدهما وعدم تمامية الاخرى فان قيل مخصصات النوع تعرض
عن اسباب خارجة واموراتفاقية ولا يقوم بها حقيقة النوع
قلنا ما فرضتموه صورا ايضا يلحق الاجسام والهيولیات باسباب خارجة
واستعدادات كالمائية والهوائية وغيرها فانها قد تلحق الحيوانى من حيث تلك
الاسباب وهى ليست مقومة لحقيقة حاملها والكلام فى دعوى
كونها مقومة لوجود حاملها دون غيرها من الاعراض هو اول البحث
انه بماذا تبين لكم تقويمها لوجود حاملها فان استدللتم بكونها
مخصصة للجسم المطلق فكذا يبين فى مخصصات الانواع او بلزومها للاجسام فيجرى
الحكم فى الاعراض اللازمة كما سبق واما ثانيا فبان الجوهر على قاعدتكم
هو الموجود لا فى موضوع فنقول صور المركبات وقوامها موجودة فى موضوع
فتكون اعراضا واما قلنا انها موجودة فى موضوع اى محل مستغن
عنها لان صور العناصر على ائتلافية فى تقويم المادة والا لما صح للعناصر
وجود وصور العناصر باقية فى المركبات العنصرية بحالها على مذهب التحقيق
وهى فى قوامها مستغنية عما يحل فيها فما فرضتموه صورا هى اعراض
فان قيل ان العناصر وان كانت مستغنية القوام عن صورة اخرى لا
ان المجموع غير الافراد والمجموع جوهر والصورة مقومة لوجود المجموع فتكون
جوهرا قلنا المجموع اذا نظرنا الى مفهومه من حيث هو مجموع وجدناه
اشياء مع اجتماع وتلك الاشياء هى العناصر الباقية الصور والاجتماع
عرض فصور المركبات انكانت تقوم وجودا فليست مقومة

للعناصر بل تقوم اجتماعها والاجتماع عرض ومقوم العرض يجوز
ان يكون عرضا المنهج الثالث من جهة كونها مقومة لماهيات الاجسام
تقريره ان الصور اذا تبدلت في الاجسام يتغير بتغيرها جواب ما هو بخلاف
الاعراض اذ يتبدل لها في الجواهر لا يتغير جواب ما هو فليست الصور اعراضا
والا يراد عليه نيابة عن القدماء ان من الاعراض ما يتغير بتغيره
جواب ما هو فان الحديد قيل ان يحصل فيه هيأة السيف اذا سئل
عنه بما هو حسن الجواب بانه حديد او بحد الحديد واذا حصلت فيه
الهيأة السيفية فسئل عنه بما هو لا يجاب بانه حديد بل بانه سيف و
لا يحصل فيه الا الاعراض كالشكل والحدة وهكذا الطين اذا جعل لبنات
وبني بها بيت لا يجاب بانه طين بل بانه بيت ولم يحدث فيه الا اجتماع
وهيأت هي اعراض فقد علم ان تبدل الحدود لا مدخل له في كون التبدل
جوهرا وعرضا كيف وليس رسم الجوهر ما يتبدل بتبدل له جواب ما هو
ورسم العرض ما لا يتبدل وكذا التفرقة بين الماهيات الطبعية كالحيوان
والانسان وبين الماهيات الاعتبارية كالسيف والسرير غير مفيد
بان يقال الجوهر ما يتبدل بتبدل له حدود الماهيات الطبعية الجوهرية
والعرض ما لا يكون كذلك اذ ليس رسم الجوهر والعرض في شيء من المواضع
اللهم الا ان يجدد اصطلاح آخر في الجوهر والعرض فان الاصطلام
في الجوهر والعرض عندهم كان على الموجود لا في موضوع وعلى الموجود
في الموضوع وترجع الضابطة في العرض الى استغناء المحل عنه وعدم

تقومه به وفي الجوهر الصوري الى افتقار المحل وتقومه به وظاهر ان هذا التقوم
تقوم الوجود لا تقوم الماهية فان المحال الصوري لا يحتاج اليه
المحل بحسب الماهية اذ يعقل المحل دونه والمتقوم بشيء بحسب الماهية لا يمكن
تعقله بدون ذلك الشيء فافتقار المحل الى ما يحله من الصور في تقويم الوجود
لا في تقويم الماهية والحقيقة فيرجع الكلام الى المسلك السابق وقد علم
ما فيه هذا غاية ما تاتى للذاب عن الافتقار لكن يجب ان يبحث به مع اصحاب
جوهرية الصور الطبيعية من المشائين واما الذي وضح لدي في هذا المبحث هو انه
من الامور المقررة في مدارك المحققين من الحكماء انه لا يجوز ان يتحصل حقيقة
محصلة نوعية تكون واحدة طبيعية كالبسائط الاسطقسية والمركبات الطبيعية
من مقولتين مختلفتين نعم يمكن ذلك في المركبات الاعتبارية والصناعية
التي تكون واحدة بمجرد الاجتماع والصناعة وقد قالوا ليس كل معنى يقترن
بمعنى يوجب ان يجعل له ذاتا احدية واقعة تحت جنس والا لكان
الانسان مع البياض نوعا ومع القلاحة نوعا اخر فيكون الانسان جنسا
وهذا حكموا بان مفهومات المشتقات كالابيض والاسود لا حظ لها من
التحصل لنوعي لالتيامها من ذات ما محل ونسبة لم يكن مجموعهما
من مقولة واحدة وامتنعوا عن تجويز كون حقيقة واحدة مندرجة تحت
مقولتين بالذات فان الانسان وان صدق عليه حيوان عالم طويل
قائم الى غير ذلك لكن لا يجب هذا كونه مندرجا تحت مجموع الجوهر والكم و
الكيف والوضع وغيرها اذ مدار جنس نوع تحت جنسه بل انما هو واقع تحت واحد

١٤٣

من تلك العوالي وهو الجوهر بالذات دون الاخرى لا بالعرض فاذا علمت هذا
فنقول لا شك ان لكل واحد من الجسم الناري والهوائي وغير ذلك
حقيقة محصلة لها ماخذ طبعي ملتمة من الجزء الذي هو مشترك بين سائر
الاجسام ومن امر اخر مختص لولم يكن الجسم مندرجا تحت مقولة الجوهر
بل يكون من مقولة اخرى كالكيف مثلا لزم ان لا يكون مندرجا تحت
مقولة الجوهر ولا تحت شيء من المقولات البواقي بل لا يكون له حقيقة
محصلة احدية ويكون كالعجي الموضوع بحسب الانسان والواقع خلاف ذلك
بالاتفاق فيجب ان يكون للنار جزء مختص جوهري سوى الجسم وهو المسمى بالصورة
النوعية وايضا تلك المختصات انما هي مبادي لفصول ذاتية لانواع الجسم على
ما هو المقرر عندهم من ان الجنس والفصل في الماهيات المركبات ماخوذان
من المادة والصورة الخارجيتين والاجزاء المحمولة انما تكون محفوظة الحقائق
في الذهن والخارج على ما هو راي المحصلين الذاهبين الى انضباط
الماهيات في انحاء الوجودات وحصول الاشياء بانفسها لا باشباحها في
الاذهان فاذا كان فصول الجواهر جواهر بالمعنى الذي مر فكرة وفصول انواع الاجسام
متحدة الحقيقة مع صورها الخارجية فلا محالة تكون تلك الصور جواهر
وتركيب القياس على نظمه الطبع هكذا الصور الطبعية فصول الجواهر وفصول
الجواهر جواهر فالصور الطبعية جواهر فاذا كان في حقائق الاجسام فصول
ذاتية مختلفة هي الصور النوعية باعتبار فيجب ان ليستند الآثار المختلفة
المختصة بنوع نوع من الاجسام الى تلك الصور لا عن الاستناد وان كان

كل نوع منها ذو عناية من ملائكة الله الروحانيين تقوم بكلاءة ذلك
النوع باذن مبدع الكل جلت اسماؤه واذا كان لها تقويم المادة وتحصيل
الاجسام انواعا فلا يبعد ان لها مبادي في المواد بل يفيد عامة من خارج
فان الاستعدادات واللا استعدادات ليست بطبايع محصلة
يتقوم بها انواع الاجسام بل هي توابع لامور محصلة تختص بها
الجسم تخصصا اوليا وانما شأنها الاعداد والافادة واختلاف تلك الصور
في الحقائق يرجع الى اختلاف حقائق مباديها المفارقة لا الى اختلاف ذوات
الهيولیات او اختلاف استعداداتها فانها متقدمة بحسب الذات على
الهيولیات واستعداداتها كما سيظهر في بحث كيفية التلازم واختلاف
الهيولیات او اختلاف استعداداتها انما تصلح لاختلاف التشخصات
وانحاء الحصولات لا الحقائق انفسها بل الحق ان مفيد جميع الحقائق هو الباري
الفعال على وفق علمه بالنظام الاتم والجواهر العقلية والمفارقات الروحانية
روابط فيضه ووسائط جوده كما ذهب اليه الفلاسفة كافة واعلم ان
الصور الجرمية التي هي الاتصال القابل للابعاد الثلثة مقومة لحقيقة الجسم بما هو
ومقومة لوجود الهيولى كما سياتي في البحث عن كيفية التلازم والصورة
الطبعية مقومة لحقائق الانواع الجسمانية ومقومة لوجود الجسم
بما هو جسم ولما عقلت الهيولى لا بالصورة الجرمية والجسم لا بالصورة
الطبعية فليست الجرمية مقومة لحقيقة الهيولى ولا الطبعية مقومة لحقيقة
الجسم فكل من الصورتين حيثية تقييدية بشيء وتعليلية لاخرى فالفصل بالقياس

الى النوع وحصة من الجنس والتشخص بالقياس الى الشخص وحصة من النوع
ولما كانت الصورة الجرمية تتبدل بتبدل الصور الطبعية كما صرح به الشيخ
الرئيس في التعليقات وغيرها من ان كل صورة تحدث من الصور الطبعية يحصل معها
مقدار آخر وامتدادات اخرى فيحصل معها اتصال آخر فلا ينبغي لاحد ان يقول
ان الصور الطبعية تقوم وجود الجسم على سبيل البدل كالهيولى بالقياس الى
الصور الامتدادية فان الجسم جزء لا ينقسم الاتصال القابل لفرض الابعاد الثلثة
واذا تبدل الاتصال الصورة الطبعية تتبدل الصورة الطبعية بتبدله الجسم ايضا فيحدث
مع كل صورة طبعية جسم آخر فليس الجسم كالهيولى التي تبقى بعينها وتقبل حدودا
مختلفة تقومها على سبيل البدل والتعاقب في هذا ان كل حال عرضا كان او صورة
يحتاج في تشخصه الى محله والفرق بينهما بان الصورة بحقيقتها تقوم محلها
الذي هو المادة والموضوع يقوم حقيقة العرض كما يقوم شخصه وحيث
كانت الجسمية نوعا واحدا محفوظة الحقيقة في مراتب حدود الامتدادات
ومقاديرها المختلفة صغرا وكبرا فالهيولى يحفظ شخصها بانحفاظ
نوعية الصورة الاتصالية بخلاف الجسم بالقياس الى الصور الطبعية
المتخالفة الانواع ومن ههنا حكموا بان الشجر اذا قطع والحيوان اذا مات
فقد عدم الجسم الذي كان موجودا مع النفس وحدث جسم آخر وهذا
ايضا موضع الخلاف بين الفريقين بل هذا الخلاف متفرع على الخلاف
بين جوهرية الصور وعرضيتها ولقد اشبعنا في هذا الكلام من الجانبين
ليحيط الناظر باطراف المسلكين وقد بقي بعد خبايا

فالزوايا والله الهادي الى الصواب وبيده الاعتصام فكل باب واعلم
ان ايراد بحث الصورة النوعية في اثناء مباحث التلازم اشارة الى ان التلازم
مع الهيولى وكذا الكيفية لا يختص بالصورة الجسمية بل متناول للصورتين فان
الهيولى لا توجد بدون الصورة الجسمية وهي لا توجد بدون الصورة النوعية
وكذا النوعية لا توجد بدون الجسمية التي لا توجد بدون الهيولى
فالهيولى مع الصورتين متلازمة والكيفية كالكيفية كما سيظهر ان شاء الله
هداية يزول بها وهم اشتباه ربما وقع لاحد في كيفية التلازم الثابت بين الهيولى والصورة اذ الوهم والاشتباه نوع ضلالة فعد المصنف ازالته بالهداية كما هو عادته في هذا المختصر ولنقدم ههنا ما يتوقف عليه تلخيص الكلام في المطلب وهو ان التلازم عند التحقيق انما تقتضيه علة موجبة تكون التلازم بينها وبين معلولها او بين معلولين لها او على الاحرى العلة الموجبة ما يمتنع تخلف المعلول عنه سواء كانت علة تامة او جزء اخيرا منها وجب كان بل بايقاع ملاك العلة ارتباطا ما افتقارا بينهما على وجه من الوجوه البتة اذ لو لم يكن كذلك فلا تعلق لاحدهما بالآخر وممتنع فرض انفراد احدهما عن الآخر وما يظنه الجمهور من امر المتضايفين الذين بينهما تلازم بحسب الماهية انه بلا تحقق افتقار بينهما باطل اما الحقيقيان فبافتقار كل منهما الى معروض الآخر واما المتضايفان فبافتقار بعض كل منهما وهو اضافته الى بعض الآخر وهو ذاته وعلى هذا القبيل تلازم العقود وتعاكس المقتضايا وتقاوم البينتين المتخالفتين ليس من باب التلازم بل من باب تدافع الابعاد المتساوية

قوله فالزوايا والله الهادي الى الصواب وبيده الاعتصام فكل باب واعلم
ان ايراد بحث الصورة النوعية في اثناء مباحث التلازم اشارة الى ان التلازم
مع الهيولى وكذا الكيفية لا يختص بالصورة الجسمية بل متناول للصورتين فان
الهيولى لا توجد بدون الصورة الجسمية وهي لا توجد بدون الصورة النوعية
وكذا النوعية لا توجد بدون الجسمية التي لا توجد بدون الهيولى
فالهيولى مع الصورتين متلازمة والكيفية كالكيفية كما سيظهر ان شاء الله
هداية يزول بها وهم اشتباه ربما وقع لاحد في كيفية التلازم الثابت بين الهيولى والصورة اذ الوهم والاشتباه نوع ضلالة فعد المصنف ازالته بالهداية كما هو عادته في هذا المختصر ولنقدم ههنا ما يتوقف عليه تلخيص الكلام في المطلب وهو ان التلازم عند التحقيق انما تقتضيه علة موجبة تكون التلازم بينها وبين معلولها او بين معلولين لها او على الاحرى العلة الموجبة ما يمتنع تخلف المعلول عنه سواء كانت علة تامة او جزء اخيرا منها وجب كان بل بايقاع ملاك العلة ارتباطا ما افتقارا بينهما على وجه من الوجوه البتة اذ لو لم يكن كذلك فلا تعلق لاحدهما بالآخر وممتنع فرض انفراد احدهما عن الآخر وما يظنه الجمهور من امر المتضايفين الذين بينهما تلازم بحسب الماهية انه بلا تحقق افتقار بينهما باطل اما الحقيقيان فبافتقار كل منهما الى معروض الآخر واما المتضايفان فبافتقار بعض كل منهما وهو اضافته الى بعض الآخر وهو ذاته وعلى هذا القبيل تلازم العقود وتعاكس المقتضايا وتقاوم البينتين المتخالفتين ليس من باب التلازم بل من باب تدافع الابعاد المتساوية

الميول كجواب الارض الى مركز الكل ولو عدّ من التلازم فانما هو في حفظ الوضع
لا في الوجود وكل منهما يحتاج في ذلك الى ذات الاخرى واما المعان بحسب
المعلولية فليس يصح ان يستند في درجة واحدة الى علة واحدة حقيقة
بل بحسب انتهائهما الى علة موجبة احدية الذات متكثرة الحيثية لا عينا ولا
وكل واحد منهما يستند اليها من حيثية يصدر عنها تلك الحيثية فكل منهما
يستلزم العلة بجهة والعلة تستلزم الاخر بجهة اخرى وهذا لا يحقق التلازم
بين المعين لعدم تكرر الوسط اذا تمهد هذا فنقول في كيفية التلازم
بين الهيولى والصورة اعلم ان الهيولى ليست علة موجبة للصورة لانها القابل
المحض كما سبق منا القول فيه والقابل من حيث انه قابل لا يكون منه
فعلية التحصيل ولانها لا تكون موجودة قبل وجود الصورة قبلية زمانية
كما مر ولا قبلية ذاتية ولا لتقدمت الهيولى المتشخصة في الوجود بالذات
على الصورة والملازم بطل كان الصورة سبب لوجود الهيولى فيلزم الدور
والعلة انما علية للشيء يجب ان تكون موجودة قبله قبلية ذاتية والصورة
ايضا ليست علة للهيولى سواء كانت علة مطلقة او واسطة ولا لانه
ما به يؤثر الفاعل في صفحة له القريب والواسطة هي معلول بالقياس الى احدهما
احدهما معلول مطلق والاخر علة بعيدة والواسطة معلول قريب لاحدهما
وعلة قريبة للاخر لان الصورة انما يجب وجودها مع الشكل وبالشكل فانها
تحتاج في تشخصها الى التناهي والتشكل والاستدلال على تاخر الشكل عن
الصورة بتاخره عن الحدود المتاخرة عن المقدار المتاخر عن الجسم غير صحيح لانه

انما يفيد تأخرة عن ماهية الصورة لا عن شخصها والمدعى تأخرهن بالصورة الشخصية
ولا يبعد احتياج الشيء في تشخصه الى ما يتأخر عن ماهيته كالجسم بالقياس الى الاين و
الوضع المتأخرين عنه واعترض بعضهم بان احتياج الجسمية في تشخصها
الى المتياهي والتشكل وامثالها غير ظاهر لان الجزئي منهما متغير مع بقاء تشخص
الصورة كالشمعة المتشكلة باشكال مختلفة وانضمام الكلي الى الكلي لا يفيد
الشخصية والجواب ان الاعراض المشخصة المادية كالوضع والاين وغيرهما مسماة
بالمشخصات اما لانها يحصل بها امتياز الجسم عن سائر الاجسام ولانها لوازم
واما رات للتشخص بمعنى امتناع الحمل على كثيرين وربما تعد من مقومات الهوية
الشخصية من متممات علة التشخص لنوع ما وشيء من ما ذكرناه لا بينا في الكلية
فالجسم يحتاج لا في كونه جسما بل في كونه متشخصا الى الاين مثلا من حيث
هو اين بعينه بل من حيث هو اين ما وربما احتاج الاين بما هو اين ما الى الجسم بما هو جسم
وبما هو اين بعينه اليه بما هو جسم بعينه وكذلك الحال في سائر الاعراض
التي يقال لها المشخصات والتشكل لا يوجد قبل الهيولى كما مر بل ما معها او متأخرا
عنها فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة على الهيولى بالذات
والهيولى متقدمة على التشكل بالذات فكانت الصورة متقدمة على التشكل
بالذات لان المتقدم على المتقدم على الشيء والمتقدم على ما مع الشيء متقدم
عليه سواء كان بحسب الزمان او بحسب العلية واما ما مع المتقدم على الشيء بحسب العلية
فلا يتقدم على ذلك الشيء والوجه في ذلك ان المعية في الوجود بحسب الذات اما ان تحقق
بين معلولي علة واحدة والعلة المتقدمة على احدهما متقدمة على الآخر ايضا

١٣٦

لاشتراكهما في كونهما معلولا لهما متاخرا عنهما واما المعلول المتاخر عن احدهما
بالذات فلا يتاخر عن الآخر لك لعدم كونه معلولا لهما وبهذا يندفع
التدافع بين كلام الحكماء حيث حكموا بان الفلك الحاوي لو كان متقدما
على الفلك المحوي الذي هو مع عدم الخلاء لكان متقدما على عدم الخلاء ثم
حكموا بان الفلك الحاوي الذي هو مع العقل المتقدم على الفلك المحوي
غير متقدم على الفلك المحوي لكمل المعية تارة على علاقة المتلازمين بالطبع
وتارة على المصاحبة الاتفاقية كما وقع لافضل المحققين في شرح الاشارات
ولما ثبت التلازم بين الهيولى والصورة ومن البين ان العلاقة بينهما ليست
علاقة التضايف لامكان تعقل كل واحدة منهما بدون الاخرى وان عرض
لهما علاقة التضايف من جهة كونهما شيئين مستعدا ومستعدا له ولكن
النظر في تلازم ذاتيهما فلا بد هناك من علة واذ قد ثبتت شيا ليست
علة للاخر وهما معلولا علة واحدة موجبة لهما تحقيقا لمعنى التلازم فاذن
كل منهما عن سبب واحد منفصل مفارق عن الاجسام وتوابعها
وذلك السبب لواحد اما ان تقيد كل واحدة منهما بالاخر على الوجه الدائر
وهو معلوم الاستحالة او مع الاخرى فلا يخ اما ان يكون كل واحدة منهما بحسب
نفس ذاتها متعلقة بنفس ذات الاخرى تعلقا افتقاريا فيرجع الى الدائر
او ليس هناك تعلق الافتقار من جانب فينقلب التلازم بالطبع الى التصاحب
الاتفاقي كما علمت او يكون التعلق الافتقاري من الجنبتين في الوجود لكل
لكل من الذاتين بنفس ذات الاخرى بل بمعروضهما فيكونان عرضين متباينين

المعروض كالابوة والبنوة ومن الجنبتين ولكل من الذاتين بنفسهما كذلك
ولكن لا في اصل الوجود بل في وصف اخر كالبنتين المختلفتين فيكون علم تفارق
في الوجود وارتباط في ذلك الوصف فليفرض التلازم بينهما بحسب
الوجود هف فقد علم ان بعد فرض المقيم لكل منهما لا يمكنك ان تدبر لا قائمة
من الجنبتين ولا ان ترفع الافتقار منهما جميعا وتقول ليس احدهما بان يقام
بها الاخر اولى من الاخر بعكسه فقد تعين ان احدهما بخصوصها متعينة
لان تقام بها الاخرى فلنا ان ننظر اتيهما لك واتية علة تكون لها حج
واذ ليست الهيولى لا قوة القبول وليست لها جهتان لتوتر وتنا ثر والقابل
من حيث هو قابل لا يكون موجبا لوجود المقبول لان علاقة الاستعداد
انما يكون بحسبها الجواز والقوة لا الوجوب والفعلية فالهيولى ليست علة حقيقية
للتلازم ولا شريكة لها فقد تعينت الصورة للعلية واذ ليست آلة او
واسطة مطلقة فتكون جزء امر العلة التامة للهيولى غير الفاعل قريبا
او بعيدا او غير آلة المطلقة لكن لا بشخصيتها لاحتياجها الى الهيولى
في لوازم شخصيتها من التناهي والتشكل بل بحقيقتها النوعية فقد علم ان
الهيولى مفتقرة في وجودها الى طبيعة الصورة فتكون شريكة لعلتها الفاعلية
والصورة مفتقرة الى الهيولى لا في وجودها بل في امور خارجة عن لوازم وجودها
والى هذا اشار بقوله وليست الهيولى غنية من كل الوجوه عن الصورة
كما بينا انها لا تقوم بالفعل بدون الصورة وليست الصورة ايضا غنية
عن الهيولى من كل الوجوه كما بينا انها لا توجد بدون التشكل المفتقر الى

الى الهيولى فالهيولى تفتقر الى الماهية الصورة دون شخصيتها فى وجود وبقاءها
واذ قد علمت ان الصورة شريكة لعلة فاعلية للهيولى فلا بد ههنا من سبب
اصل هو موجود ثابت دائم الوجود ومفارق الذات عن المادة وعما يتعلق
من الجسمانيات والا لعاد بعض المفاسد ومن معين هو ماهية الصورة التى تحصل
وجودها عن السبب الاصل وتستحفظ تلك الماهية فى عالم الاسطقسات بتعقيب الصور
منه وتستبق الهيولى بالسبب الاصل وبالصورة من حيث هى صورة
فباجتماعهما تحصل العلة التامة القريبة المستمرة الوجود والصورة
العاقبة شريكة للسبب الاصل فى اقامة الهيولى بما يماثل الزائلة
فيها صورة وبما يخالفها من المتنوعات تجعل المادة جوهرا بالفعل
غير الذى كان بالسابقة وقد يقال كيف تكون طبيعة عامة
هى الصورة المطلقة مبدأ لذات شخصية هى الهيولى وقد بين فى موضعه
ان الواحد بالعموم لا يكون علة لواحد بالعدد فيجاب بان ذلك
غير مستبين الفساد فى الشرائط والروابط فان العقل وان استوحش
عن تجويز كون المعلول اقوى تحصلا من علة الفاعلية لكن
لا يمنع ذلك فى الشرائط والمتممات وغيرها فيجوز ان يكون الواحد بالعموم
المستحفظ وحدة عمومه لواحد بالعدد يكون علة لواحد بالعدد
على ان ذلك لا يخرج العلة التامة عن الواحدة العددية ولقد شبهت
الحكماء المعقب القدسي واستحفاظه للهيولى الشخصية بالصور المترادفة
المستمرة وحدة عمومها بمن يمسك سقفا معينا بدعامات متعاقبة

يزيل واحدة منها ويقيم الاخرى بدلها والحال في عالم الطبيعة الخامسة
كالحال في عالم الطبائع الاربع فان الصورة اللازمة هناك تعين العقل
الواهب للهيولى باذن مبدع الكل بما هي صورة مطلقة لا من حيث هي مشخصة
وان كانت لازمة الشخصية لاحتياجها الى المادة في غواشيها من المقدار
والشكل ولذا قال والصورة تفتقر الى الهيولى في تشكلها اعلم ان الصورة
وان كانت اقدم ذاتا من الهيولى كما علمت لكن اعتبار الشخصية يوجب تكرر التعلق
من الجانبين على الوجه الدائر بان يكون تشخص الهيولى بنفس ذات الصورة
لا بشخصيتها وتشخص الصورة انما هو بالهيولى الشخصية لا بالهيولى بما هي هيولى
اذ لا يعقل هذية الحال بدون هذية المحل والا لصح بقاء الحال مع تبدل
المحل بل هذه شاكلة الهيولى بالنسبة الى الصورة فان قيل اذا عدمت الهيولى
فتنعدم الصورة فيصدق ان كل واحدة منهما يرتفع برفع الاخرى فلا
احقية لاحدهما في تقويم الاخرى من الاخرى بعكسه قلنا يعني انه لا ترتفع
الهيولى الا وقد سبقه ارتفاع الصورة كما ان اليد اذا حركت المفتاح فليس
عدم حركة المفتاح علة لبطلان حركة اليد بل لا يصح ان يبطل حركة المفتاح
الا وقد بطلت حركة اليد اولا وهكذا الحال في جميع العلل والمعلولات
نعم الملازم المتكرر من الجنبين بين العلة التامة وجميع اجزائها الاخير وبين
المعلول في الرفع والوجود انما يكون بحسب الزمان لا بحسب الذات اذ العلة
متعينة رفعا ووجودا بالملزومية والسبق والمعلول باللازمية واللحوق
وان كانا في درجة واحدة بحسب الزمان انتفاء وتحققا والله اعلم بالصواب

فصل في المكان لما فرغ عن تحقيق ماهية الجسم الطبيعي الذي

هو موضوع هذا العلم اراد ان يشرع فيما هو المقصود في هذا الفن اعني
البحث عن الاعراض الذاتية للجسم الطبيعي فبدأ بما هو الاشهر منها وهو وقوع
في المكان فحقق اولا ما هية المكان في هذا الفصل واثبت انيته
بعد ذلك في الفصل التالي لهذا الفصل ونحن نزيدان نبين اولا كيفية
وقوع النزاع بين العقلاء في تحقيق ماهية المكان فنقول لا شك في ان
المكان اما ان يكون جزءا من الجسم او لا يكون فان كان جزءا منه فاما
ان يكون هيولاه او صورته وان لم يكن جزءا فلا شك انه يجب ان يكون
له قدر ما اما ان يكون عبارة عن بعد يساوي قطاره اقطار الممكن
واما ان يكون عبارة عن سطح من جسم يلاقيه وان كان بعدا فهو اما
ان يكون موجودا او موهوما فهذه خمسة احتمالات وقد ذهب الى كل منها
ذاهب ولما كان الاشكال في ماهية المكان في انها بعد او سطح خصصهما
بالذكر فقال وهو اما الخلاء اي البعد المجرد عن المادة سواء كان فارغا

او مشغولا والملاء هي الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الاظهر من
الجسم المحوي اعلم ان لفظ المكان يطلق على امارات اربع تصالح عليها المتنازعون
لئلا يكون النزاع لفظيا وهي نسبة الجسم اليه بلفظة في وما في معناه وصحة
انتقال الجسم منه لذاته واستحالة حصول جسمين في واحد منه واختلافه
بالجهات فنقول لا يجوز ان يكون المكان امرا غير منقسم ولا ان يكون منقسما
في جهة واحدة فقط لاستحالة حصول الجسم في النقطة او الخط فهو اما منقسم

في جهتين او في الجهات كلها وعلى الاول يكون المكان سطحا ولا يجوز ان
يكون حالا في الممكن لعدم صحة انتقال الجسم من سطح مع بقائه بحاله
بل فيما يحويه ويجب ان يكون مماسا للسطح الظاهر من الممكن في جميع جهاته
والا لم يكن مالئا لما فوق السطح الباطن من الجسم الحاوي لما مس السطح الظاهر
من الجسم المحوي وهذا هو مذهب جمهور الحكماء كالمعلم الاول والشيخين وصدر
تابعهم وعلى الثاني يكون المكان بعدا منطبقا على البعد الذي في الجسم فهو
اما ان يكون امرا موجودا او موهوما اما الاول فهو مذهب افلاطون وانباذ
القائلين بان المكان هو البعد الموجود المجرد عن المادة من شانه
ان يفيد فيه الابعاد الجسمانية ويسمونه البعد المفطور واما الثاني
فهو مذهب المتكلمين القائلين بان لكل جسم فراغا موهوما موافقا للجسم
في المقدار والتناهي ليشغله الجسم ويملؤه على سبيل التوهم ولما كان مذهب المشائين
هو المختار عند المصنف اراد ان يبين بطلانه في هذا الفصل فقال لعارضه بين البعد
والسطح بحسب الحصر الاستقرائي حيث لا يتصور شيء سواهما يوجد له اما ذات
المكان والاول اي البعد مفطورا كان او موهوما بط متعين الثاني
وهو السطح المذكور وانما قلنا انه بط لانه اي المكان لو كان خلاء فاما ان يكون
لا شيئا محضا او بعدا موجودا مجردا عن المادة لكن كلا من شقي التالي بط
فكذا المقدم اما انه لا سبيل الى الشق الاول من التالي لانه يكون خلاء اقل
من خلاء فلان الخلاء بين الجدارين اقل من الخلاء بين المدينتين وما يقبل
الزيادة والنقصان فيكون مقدارا وذا مقدار واستحال ان يكون لا شيئا

محضا لان امتناع الصفة يوجب امتناع الموصوف لما خوذ مع تلك الصفة فامتنع
الخلاء بمعنى اللاشئ المحض فبطل مذهب المتكلمين واما انه لا سبيل الى الشق الثاني
منه اى كون الخلاء بمعنى البعد المفطور فلانه لو وجد البعد مجردا
عن الهيولى لكان لذاته غنيا عن المحل والا لم يتجرد عنه لان الحلول و
عدم الحلول ليسا من الامور التي تعرض الاشياء لامر خارج عنها كما يحكم به الحدس
الصحيح واذا كان البعد المكاني لذاته غنيا عن المحل فاستحال ان يقترن به
وحلوله فيه هف لان البعد المادي حال في الاجسام وهذا انما
يتم اذا ثبت كون البعد ماهية نوعية واريد هن عليه قيل لو كان
البعد المجرد موجودا كان متناهيا لوجوب تناهي الابعاد فيلزم تشكل
الوحدة وهو لا يمكن ان يحصل الا متداد لان البعد كونه متمما لان ينفعل
ويكون فيه قوة الانفعال التي هي من لواحق المادة والمقدر خلافا قول
فيه بحث لانا ذكرنا شارح حكمة العين من ان في كون الانفعال
انفعالا كان من لواحق المادة نظرا لان الثابت بالدليل هو ان الانفعال
المخصوص الذي يكون بالانفصال الانفكاكي من لواحق المادة لانه الجسم قيل
يخالف اشكاله غيره بانفصال اشتمال الشمعة المتبدلة بحسب التشكلات
المختلفة لان ما ذكره ليس بصواب كما سيظهر لك وجهه وكانه اخصوص
في اثبات الهيولى عنده في مسلك الانفصال والاتصال لكنا نقول
الانفعال المستند الى المادة كما مر مرارا عبارة عن قبول الشيء حالة مسبوقة بقوة
استعدادية تبطل تلك القوة بطريان تلك الحالة فبالجملة العوارض

فلان الجسمية وان لم تحتج
الى الموضوع بالنظر الى طبيعتها لكنها
محتاجة اليها بالنظر الى فرد منها
الخاص وافاضة ما تقتضيه سابقا
فتذكر القدرس الاحتياج يكفي
والبطلان الموجود فيه ان الاحتياج
والمادة في الشكل ان الاحتياج
مطلق في كل ان الاول
ان صحيح الشكل
الجسمية المطلقة لم يثبت
الاشكال الكيفي
المطلق
البعد

المفارقة ما يحوج حصولها في كل شيء الى كون ذلك الشيء ذا مادة تخلو
اللوازم والا لكانت المفارقات ايضا ذوات مواد من جهة اتصافها
بالعلوم وغيرها اذا تقرر هذا فنقول كون البعد متشكلا لا ينافي تجرده
الا اذا كان شكله من العوارض التي يمكن تجردها او زوالها وهو مم
ومن ادلة الاوائل التي اقيمت على نفي كون المكان بعدا موجودا احكامهم مذهب
افلاطون انه لو كان بعد المكان له خاصية الكمية الاتصالية وقبول
القسمة الوهمية لهذه الخاصية اما ان تكون لذاته او لامر حال فيه
او محال وعلى الاخيرين يلزم كونه مادة للمقدار او كونه مقدارا ذا
مادة وكلاهما سلف لغرض تجرده عن المادة وعلى الاول يلزم ان
لا يقبل الانفصال محلا الا لذاته ولا لغيره اما الاول فلان المتصل بذاته
لا يقبل الانفصال ما دام ذاته موجودة واما الثاني فلتجرده عما يقبل الانفصال
لذاته وهو المادة وقد ثبت ان كل متصل يقبل الانقسام هذا التلخيص ما ذكره
الشيخ في الشفاء وليس لقائل ان يقول لقوله بان ما لا مادة له لا يقبل الانقسام
غير مسلم عند اصحاب هذا الراي لان الجسم يقبل الانفصال ولا مادة له عندهم لانا
نقول قد سلف منا ان الجوهر القابل للانفصال وسائر الحوادث مسلم الثبوت
عند الجميع سواء كان ذلك القابل نفس الجسم او جزأه ولا يمكن ان يقول لانهم
ان المتصل بذاته لا يقبل الانفصال اذ الجسم عند بعضهم محض المتصل بذاته القابل
للانفصال لانا نقول مع قطع النظر عن صحة ذلك المذهب فساده يلزم كون
الخلاء ملاء بواسطة كونه قابلا للانفعالات والحوادث من الفصل والوصل

والتناهي والتشكل ومنها انه لو كان بعدٌ ايلزم تداخل الاجسام والاشتراك يكون
احد المتداخلين غير مادي غير صحيح لان القائلين بالبعد يثبتون المادة
راسًا كما وقع لبعض الاعلام بل لما اقول وهو ان امتناع تداخل الجسمين
اما ان يكون لتمانع بين المادتين من الجسمين او بين المبعدين او بين البعد
والمادة او بين كل واحد منهما مع كل واحد منهما اما التمانع بين المادتين
فهو اما لذاتيهما او لتمانع المبعدين فان كان الثاني فيكون البعدان
هما المتمانعين عن التداخل لا المادتان وان كان الاول فذلك بطل
لان الجسمين المنفصلين اذا اتصلا تصير مادتاهما واحدة واما التمانع
بين ذات المادة والبعد فهو ايضا محال لان المادة ذاتها تقتضي البعد
ويتقدر به وسيرى كلها في كله وان ما بغت بعدها فالمانع هو بعدها
لا نفسها فاذا لم يكن الامتناع في تداخل الجسمين من جهة المادتين ولا من جهة
المادة والبعد فقد كان من جهة المبعدين فقد علم ان طباع الابعاد
يابى عن التداخل ويوجب المقاومة والتنحي وايضا يلزم على تقدير كون
المكان بعدًا تشابه الامكنة فلا يتصور كون بعضها طبعيًا لبعض لاجسام
وكون الآخر غيره للآخر وايضا يلزم من امكان اتصافه في ذاته بالحركة
الاينية ترتب لامكنة الغير المتناهية ومن امتناعه لها امتناع الجسم لها
لانه ملزوم للبعد المتناهي الحركة وملزوم منافي الشيء منافٍ لذلك الشيء و
هذا ايضا يتوقف على ان البعد ماهية نوعية وايضا يلزم سكون المتحرك
اذا فرضت نملة متحركة على محيط دائرة من الرحى حركة مستقيمة بحركة الرحى على

حاصله ان النملة اذا فرضت متحركة على محيط دائرة من الرحى متحركة مساوية لحركة الرحى على خلاف جهتها فلم يفارق البعد الذي

خلاف جنسها وهذا معارض بالحوت المتحرك في الماء على ما سيجيء واعترض
اصحاب الحذاء على القائلين بسطحية المكان بوجوه منها تضاد الاحكام
كحركة الساكن وسكون المتحرك لانه يلزم ان يكون الطير الواقف
في الريح الهابة متحركا للتبدل امكنته وان يكون المحفوف بالكرباس
والمحمول في الصندوق منتقلين من بلد الى بلد ساكنا وكذا الحوت المتحرك في
الماء حركة مساوية لحركته جهة وسرعة لعدم تبدل امكنتها ومنها ما اورده
الحكيم ابن الهيثم من بقاء المكان مع نقصان للمتمكن بل زيادة المكان
مع ذلك النقصان وبقاء المتمكن مع زيادة المكان يظهر الاول في الزق
المملوء ماء او هواء اذا نقص منه شيء مما فيه والثاني في الجسم المنقوب
والثالث في الشمعة المدورة مرة والمنبسطة اخرى لكن المساواة بين المكان
والمتمكن لازمة ومنها عدم عموم الامكنة مع حكمهم بان لكل جسم
مكانا ومنها عدم وجود ما هو المطلوب للاجسام الى غير ذلك
وتمام وجوه من الاجوبة المشهورة او الكتب من اراد الاطلاع عليها
وعلى سائر الادلة والمباحثات المذكورة في هذا الباب بين اصحاب
هذين المذهبين فليرجع الى الكتب المبسوطة وكثرة الايرادات على كل
من هذين المذهبين ذهب بعض الاعلام الى ان المكان عبارة
عن الجسم المحيط من حيث انه محيط الخلوص عن جميع ما يرد على القول
بالبعد وعن اكثر ما يرد على القول بالسطح والقرب عن مفهومه
العرفي لانه اذا سئل عن مكان الماء يجاب بانه الكوز لا السطح الباطن منه

فصل في الخبر كل جسم آخر يا كان او اسطقسيا فله حيز طبعي

الى الفلكيين او عنصريا او اعم عند القائلين بالجوهر الفرد

اى المتكلمين او اعم

هو الفراغ الموهوم وهو عندهم غير المكان اذ المكان عندهم ما يعتمد

عليه الجسم كما هو في العرف وعند القائلين بالبعد نفس المكان وعند الذاهبين

الى السطح اعم منه ومن الوضع فان الجسم المحيط ليس له مكان على تصويرهم

لكل له وضع ومحاذاة بالنسبة الى ما في جوفه وما وقع في عبارة

بعض المحققين انهما عندهم واحد فالمراد كونهما واحدا فيما له مكان

كما سوى الجرم الاعظم وهو لا ينافي الاعمية كما توهم وذهب بعضهم

الى ان المكان بما هو مكان ليس طبعيا لجسم من الاجسام اصلا سواء

كان بعدا مجردا او سطحا اما على الاول فلتشابه اجزائه في الماهية

والحقيقة كما يشهد به النظر الحكمي لاختصاص لبعض اجزائه بكونه طبعيا

لبعض الاجسام دون بعض واما على الثاني فلانه يلزم ان تسكن الارض

بطبعها لو فرضت فيما بين الماء في اي موضع كان سواء انطبق مركز

ثقلها على مركز العالم ام لا وان يتحرك الارض بطبعها لو فرضت

في وسط العالم غير محاطة بالماء واللازمان كلاهما ظاهر البطلان وكذا

الملزوم بل المطابق بالطبع للاجسام انما هو الوضع والجهة والمكان مطلوب

بالعرض فالارض مثلا تطلب مكانها الذي هي فيه لانه تحت جميع اجزائها

والماء يطلب ان يكون محيطا بالارض بكليته ليشترط ان يكون الارض

على مركز العالم لانا لو فرضنا عدم تاثير القواسر

اى ما يوثر فى الجسم لا على وفق ما يقتضيه طبعه ولا اولى ان يؤثر اذا لاحظنا الجسم
وقطعنا النظر عن تاثيران الامور الخارجة عن ذاته لئلا يرد ان رفع
القواسر وان كان ممكن لا نفراض بحسب الذهن لكنه جاز ان
يكون مستحيلا بحسب نفس الامر فلا يتشبث الاستدلال بان الجسم ممكنا طبيعيا
بحسب نفس الامر بل بحسب ذلك الفرض المخالف للواقع لكان فى حيز معين
لانحة وذلك الحيز الذى حصل فيه حينئذ اما ان يستحقه الجسم لذاته او لا
لان وجود العارض للشئ يدل على وجود سبب يقتضى ذلك العروض
والسبب اما ان يكون غير خارج او يكون خارجا لا سبيل الى الثانى لانا فرضنا عدم
جميع القواسر على التاويل المذكور فتعين الاول فاذن انما يستحقه
اى ليس توجه بطبعه لا بجسميته المشتركة ولا بهيولاه اذ ليس شانها
اقتضاء شئ مع انها فى التحيز تابعة للجسمية وهو المطلوب فان الفاعل
وان لم يمكن فرض رفعه مع فرض وجود مفعوله لكنك
قد علمت فى مبحث التلازم ان فاعل الاجسام جوهر قدسى نسبته
الى جميع الاحياز نسبة واحدة فلا بد ان يتسبب الاحياز المختلفة الى
امور مختلفة داخلة فى حقائق الاجسام وما هى الا طبائعها التى
هى صورها النوعية اقول وبما ذكرنا يندفع ما قيل من ان حصول
الجسم فى المكان من الاعراض اللازمة التى لا يتصور خلو الجسم عنها
فالتاثير فى حصول الجسم فى مكانه من تتمة تاثير الفاعل فى وجوده فالفاعل
اذا اوجد الجسم اوجده فى مكان لانحة كيف وقد علمت ان التلازم

بدل فرض لعدم ورود الاشكال اذ ذاك

اى بما يوجد فى قدر

عما يطلق عليه القادر

اى الاقتدار

عند الطبيعى

فى قبال الطبيعى

اعم من ان يكون

الطبيعى

لا يكون الطبيعى

فى قبال الاولى

فى قبال الطبيعى

فى قبال الطبيعى

فى قبال الطبيعى

فى قبال الطبيعى

بين شيئين يوجب استنادا حدهما الى الآخر ولا يجوز ان يكون الجسم ما
بسيطا حيزان مختلفان طبعيا لانه ذو طبيعة واحدة والطبيعة الواحدة
لا تقتضي شيئا مختلفا وايضا لو كان له حيزان طبعيان فاما ان يحصل
فيهما معا او في احدهما او لا يحصل في شيء منهما والكل مستحيل
اما الاول فظاهر واما الثاني فاشار اليه بقوله فاذا حصل في احدهما
وخلي مع طبعه فاما ان يطلب الثاني او لا فان طلب الثاني يلزم ان لا يكون
الحيز الاول الذي حصل فيه طبعيا لان الطالب الذي لم يحصل فيه هرب
عن المذي حصل فيه والهرب عنه طبعا لا يكون حيزا طبعيا
وقد فرضناه طبعيا هف وان لم يكن طالبا للثاني يلزم
ان لا يكون الثاني طبعيا لان غير المطلوب طبعا لا يكون طبعيا
وقد فرضناه طبعيا هف واما الثالث فلانه حينئذ ان لم يكن
على سمتهما او كان عليه ولكن يتوسطهما يلزم ميله طبعا الى جهتين
مختلفتين وهو محال وان وقع منهما في جهة يميل الى جهتها طبعا
فاذا وصل الى اقربهما عاد الى القسم الثاني ولقائل ان يقول انا نرى
النار في مركز الفلك بحيث يتساوى نسبة جوانبها الى المركز
فيلزم سكونها بالطبع عند المركز فيكون هذا الحيز طبعيا لها
بيان الملازمة انها لو لم تكن ساكنة بالطبع لكانت
مقتضية للحركة الى جهة من الجهات ولا مخصص لجهة
هف واجاب عنه الشيخ في الشفاء بانه يعرض لها سكون

بالقسمة لها كانت يقتضي ان تنبسط عن الوسط الى الجهات
بالسواء ولا بد من تجويف في داخلها والتجويف ما يتحقق الخلأ
او يدخل جسم في داخلها والاول ممتنع والثاني لا يمكن الا بنفوذ الهواء
المحيط بها او غير ذلك والنفوذ لا يتاتى الا بالخرق في جهة دون جهة مع
فقدان المرجح لان هذا الانبساط في كل جهة هذا تلخيص ما ذكره ثم
قال وهذا عجيب فان الطبع يقتضي امرا صار غير ممكن بعارض
عرض فادى ذلك الى حكم غريب ونحن لا ندري استحالة هذا
العارض ولا امتناعها انتهى واعلم انه كما لا يكون لجزء البسيط مكان
الا بعد حصول الكلية والقسمة كذلك البسيط بل موقع التجزية
في الممتكن موقع التجزية في المكان فمكان الجزء هو جزء مكان الكل فكذلك
لا يكون للمركب مكان الا بعد حصول التركيب والتركيب امر عرض
بعد الابداع فكان للمركب مكان حالة الابداع يلزم وجود الخلاء
قبل التركيب ثم ومن اقتضائه الحصول فيه يلزم وجود الخلاء
بعد التركيب ههنا تم ان التركيب حيث لا يقتضي زيادة
في الجسم فلا احتياج بسببه الى مكان زائد على ما كان للبسائط
فامكنة المركبات هي امكنة البسائط بعينها وكما ان
مكان الجسم البسيط واحد لا غير كذلك المركب
مكانه ليس لاحد الا ان مكانه ما يقتضيه الغالب
من اجزائه ان كان فيه غالب ميلا اما مطلقا او بحسب جهة للمكان

اوما اتفق وجوده فيه اذا تساوت الميول فيه وتجاذبت
هذا ملخص ما اورده افضل المحققين في شرح الاشارات واعترض
عليه المحاكم بوجوه منها ان قوله مكان جزء البسيط جزء مكان
الكل انما يستقيم لو كان المكان هو البعد المفطور او الخلاء وان كان
هو السطح الباطن فكان الجزء جزء مكان الكل لا في جميع الصور
فان شيأ من مكان التدوير الذي هو جزء الفلك ليس جزء امن مكان
الفلك اصلا اقول هذه المواخذة كالمواخذات اللفظية فان غرضه
قدس سره ان مكان الجزء ليس امرا خارجا عن مكان الكل اذ هو بصدد
دفع الحاجة عن اجزاء البسائط وعن حركاتها الى امكنة سوى امكنة
البسائط ومنها ان القول بان التركيب لما كان عارضا بعد الابداع
فلو كان للمركب مكان حالة الابداع لزم وجود الخلاء منظورا فيه لان
المركب ان كان افراده محدثة الان مطلق المركب قديم فلا وجه لزمان
ويوجه في ذلك الامكان مركب قول مطلق المركب وان كان قديما
لكن تحققه انما يكون بعد تحقق البسائط بعدية بالطبع فلو كان له
مكان سوى امكنة البسائط يلزم الخلاء في تلك المرتبة وتحقق
الخلاء مطلقا مستحيل عندهم في اي مرتبة كان كما يظهر من تعليلهم
علية الجسم الحاوي المحوي في اثبات العقول ومنها انه لم لا يجوز ان
يتمكن في ذلك المكان بسيط قسرا ولو كان القاسر ضرورة الخلاء
اقول لما كان تحقق القسر في كل مرتبة بعد تحقق الطبع عاد المحذور المذكور

Mulla Sadra Collection

وما ذكرناه قطعا وان كان الشكل في قطع العضو كالالف وغيره ١٢

جدا ومنها قوله واما كان المركب ما يقتضيه غالب اجزائه على الاطلاق
او بحسب المكان فمنوع ايضا لجواز ان يكون الصورة النوعية التي للمركب
مقتضية لحصوله في مكان المغلوب فربما يفيد الصورة النوعية
ثقلا عظيما كما ان ثقل الذهب ليس لثقل لاجزاء الارضية بل هو
مستفاد من صورته النوعية اقول ان ما ذكره مع كونه مجرد احتمال
بعيد عن التحصيل كما يحكم به الحدس الصحيح لا يفيد شيئا في اصل المقصود
من عدم احتياج المركب الى غير اماكنة البسائط فلا يخفى ان ثقل
الذهب وان لم يكن لثقل اجزائه الارضية لكن فعل الصورة ينبغي
ان يناسب فعل الغالب من الاجزاء المادية لها فكثرة الاجزاء الثقيلة
المنبثة مجتمعة ملجئة بداهة له مدخل في افادة الصورة ذلك الثقل البتة

فصل في الشكل

قد علمت معنى الشكل فلا حاجة الى اعادته
ولما كان الشكل من الاحوال التي تعم الاجسام كلها ذكره ههنا فقال
كل جسم فله شكل طبعي لان كل جسم متناه وكل متناه متشكل
وكل متشكل فله شكل طبعي فكل جسم فله شكل طبعي اما ان كل
متناه فلما مر واما ان كل متناه فهو متشكل فلما مر ايضا فلا حاجة الى
قوله فلانه يحيط به حد واحد او حدود فيكون متشكلا واما قلنا
كل متشكل فله شكل طبعي لانا لو فرضنا ارتفاع تاثير القواسر
بل الامور الخارجة عما يتم به قوامه كان على شكل معين لكونه
على تناه مخصوص وذلك الشكل اما ان يكون لطبعه سواء كان

بلا واسطة او بواسطة مستند اليه او لقياسه لا سبيل الى الثاني لانا
وضعنا عدم القواسر فاذن هو عن طبعه وهو المطلوب فان قيل كما
ان الفلك لا يخلو عن وضع معين وعندهم انه لا يقتضي وضعا معينا
فكذلك لم لا يجوز ان يكون شيء من الاشكال طبعيا للجسم مع عدم خلوه
عن واحد معين منها قلنا الفرق بين الصورتين بين اذ الوضع الذي هو تمام
المعقولة انما يحصل بسبب امر خارج ومع قطع النظر عن الغير لا يتحقق
اصلا لا طلقا ولا معينا فذلك حكم بان الفلك لا يقتضي وضعا
معينا واما الشكل المعين فانه حاصل للجسم مع قطع النظر عما عداه
ولذا الحكم بكونه طبعيا واعلم ان الشكل الطبعي للبسيط هو الكرة اذ الطبيعة
الواحدة في المادة الواحدة لا تفعل الا فعلا متشابها واتفاق البسائط في الشكل
المستدير لا يدل على اتفاقها في الطبيعة لان اختلاف المعلولات وان وجب
اختلاف العلل ولكن اشتراكها لا يوجب اشتراك علل الهوية لا يجوز مع ذلك
استنادها الى الجسمية المشتركة لانها من حيث هي معينة متأخرة عن
المقادير المختلفة باختلاف الطبائع فاذن يصح استنادها الى الطبائع اقول
وههنا شيء آخر وهو ان البسائط وان استوت في اصل الاستدارة لكن لكل
استدارة خاصة ومراتب الاستدارة مختلفة تخالفا نوعيا كما بين في موضعه
فلا بد لها من علل مختلفة بالنوع وما هي الا طبائع تلك الاجسام التي هي
علل صورها النوعية واعلم ان طبيعة الارض تقتضي الكروية والكيفية
المحافظة لاي شكل كان ولا منافاة بين ذينك لان قضائين بل اثنين من كل الاول

في بحث الصورة ان الطبيعة ليست فاعلة فاعليا بل غائية من الشرائط والعدات بمعنى انها تحصل الصورة بالفعل او تعلل حصولها فتجعل الصورة فاعلة بالتسخير او كان الاشكال تتبع الطبائع فيجوز ان يكون شرطا للاول لا معلولا له والشرط الواحد يكون شرطا لامور متعددة بحر العلوم رح قوله والاتفاق للساذج الخ اشارة الى جواب اعتراض للامام على المحقق الطوسي ذكر ذلك ان الاتفاق لا يوجب الاشكال في الحقيقة وانما الموجب الاتفاق في الواحد الذي هو في المعلول لوجوب المناسبة بين العلة والمعلول

الاصل الاول

لكن عدم كونها على الاستدارة لاجل انها صارت مقسورة بالاسباب
الخارجية كالرياح والامطار والسيول ولما ازالت عنها الشكل ولم تزل
اليبوسة صارت اليبوسة حافظة للشكل القسري ومنعت عن العود الى الشكل
الطبع بالعرض وعروض ذلك لكونها مقسورة من وجه مطبوعة من وجه آخر
كالمريض الذي تفعل طبيعته في دليله الذي مَلَت رطوبته لسبب القاسر حرارة
توجب فساده واعلم ان اختلاف الافلاك التي ارتكز فيها الكواكب
او تدويرا وخارج في الشكل لاجل القرب وكذا اختلاف المتممة لاجل الخفة
رقة وغلظا ليس بسبب لقاسر لعدمه في الفلكيات على رايهم ولا لسبب
صورة واحدة والا لزم ان يكون فعل الطبيعة الواحدة مختلفا بسبب
الصور المتعددة والفعل كما يختلف باختلاف القوابل كذلك يختلف
باختلاف الفاعل فالصور المتعلقة بالفلك الكلي وان اقتضت
كرية شكله لكن اتصلت به صورة اخرى فرزت منه كرة اخرى
هي كوكب وتدويرا وخارج فحصل لشكله اختلاف بالعرض وتعدد
الصور ليس مقصورا على اختلاف المواد واختلاف استعداداتها بل
يجوز ان يكون ذلك بسبب اختلاف الفواعل فكما جاز ان
يتصل ببعض المركبات صورة كمالية بحسب فطرتها الثانية لامور
تعود الى القوابل واستعداداتها كذلك جاز ان يتصل ببعض
البسائط صورة كمالية بحسب فطرتها الاولى لاسباب تعود الى العقول الفعالة
او نفوسها التي انتظام على الوجه الاشرف لانه قال صاحب المجسطي كما تههنا

١٦٦

اشكالات احدها ان الصورة النوعية الاولى لما كانت صورة
الفلك الكلى فلا بد ان يسرى فى جميع اجزائه واما الصورة الاخرى فانها
صورة للمخاريج مختصة به فيكون فيه الصورتان النوعيتان وهو محال
وجوابه المنع عن استحالة ذلك فان جميع صور العناصر فى المركب باقية
وحلت فيها صورة اخرى نوعية سارية فى جميع اجزائه وهى العناصر
فيكون فى كل عنصر صورتان نوعيتان اقول الحق فى الجواب ان يقال
ان صورة الفلك وكذا صورة ما ارتكز فيه غير سارية فى اجزاء الجسم
حتى يلزم ما ذكره من كون جسم واحد ذا صورتين نوعيتين بل انما تعلقت
بمجموع الجسم من حيث هو مجموع لا بكل جزء من اجزائه اذ صورة الفلك
بعينها نفسها المجردة فان الصور صنفان صور يقوم بمواد الاجسام
سواء كانت سارية كالصور المعدنية او غير سارية كالصور
الحيوانية وصور لا تقوم بمواد الاجسام بل قوامها بذاتها
ولما كانت لكل فلك بل لكل كرة اثيرية صورة مجردة
هو ذاتها وبها تحصلت ماهيته [illegible]
فان ذلك كما قاله المحقق الطوسى غنى عن [illegible] الجسم
الواحد يمتنع ان يكون ذا نفسين اعنى ذا ذاتين وقد صرح هذا العلامة
بان القوة المنطبعة فيها كالخيال فيما نحن فيه يكون صورة جوهرية لها
واما ما افاده فى الجواب من تجويز كون جسم واحد ذا صورتين
نوعيتان كالاجزاء العنصرية للمركبات فمردود بما ذكرناه سابقا فى

اذ يلزم ح ان يكون لشيء واحد حقيقتان مختلفتان حتى يكون جسم
واحد فلكا وكوكبا او نارا او ياقوتا وصور العناصر في المركبات العنصرية
وان كانت باقية على التحقيق والصورة الاخرى سارية فيها لكن لا يلزم من ذلك ان يكون لعنصر
واحد صورتان نوعيتان بيانه ان للمركب العنصري كالياقوت مثلا وكالاعضاء البسيطة
الحيوانية اجزاء مقدارية متحدة بالماهية والوجود واجزاء متباينة
بالماهية والوجود والصورة الياقوتية او اللحمية او العظمية انما هي
سارية في جميع تلك الاجزاء المتشابهة الحاملة للكيفية المزاجية لا في
كل واحد من الاجزاء المتباينة البسيطة فان الجزء البسيط من النار
او الهواء كيف يتاتى له استعداد قبول الصورة التركيبية وقال بعض الاخر
انه يمكن ان في الفلك صورتان كان منه تركيب قوي وطبائع فلا يكون
بسيطا اقول وبما قررنا اندفع الاشكال عدم ورود هذا السوال حتى يحتاج
الى ما اجاب به عنه من ان معنى تركيب الصور والقوى ان يكون
لجزء الجسم قوة ولجزء آخر قوة اخرى حتى اذا كان لجزء ان كان له
قوتان وليس الامر في الفلك هكذا لان احد الصورتين سارية في
الجميع والاخرى مختصة ببعض ثم قال في الاخران الصورة التي
تتعلق بمجموع الفلك وتنوعه سارية في جميع اجزاء الفلك فيكون الخ
والمتمان افرادا من نوع واحد فيلزم تعدد افراد المبدع وقد صرحوا بوجوب
انحصار المبدء في شخصه اقول وجوابه ان كل واحد من المتممين ليس جسما مستقلا بنفسه
بل هو جزء لجسمية الفلك فلا يجب ان يكون له صورة مستقلة وان لم يكن كرة

متشابهة التركيب ولو كانت له طبيعة مستقلة لكانت له حركة
مخصوصة يخرج بنفسه بها الاوضاع من القوة الى الفعل ليتشبه بمبدأها
اى يتحرك بها حركة وضعية لكونه متياتيا او فضليا من محركه ١٢ عارف
المفارق كما هو المقرر عندهم واما الخارج فهو من حيث كونه جزأ من الفلك
لم يكن جسما مستقلا ولم يكن له حركة خاصة ولا مبدأ حركة خاصة من
الحيثية المذكورة واما من حيث كونه كرة مستقلة فلها حركة خاصة
وصورة خاصة منوعية تكون مبدأها وهو من هذه الحيثية مباين
الحقيقة للفلك الشامل فعلى هذا لا يلزم في شيء من الصورتين تعدد
افراد المبدع واعلم ان فاعل اشكال الاعضاء في الحيوان ومقاديرها
واوضاعها المختلفة التي يلاحظ في كل منها منفعة خاصة يجب ان لا يكون
قوة طبيعية عديمة الشعور تسمى بالمصورة حتى اجيب الى تجسم اعتذار
لدفع لزوم كون الحيوان كرة واحدة او مجموع كرات متعددة على ما
فصل في موضعه فان كل فطرة سليمة تشهد على ان مثل هذا الترصيف
المحكم والتزيين الانيق الذي عجزت العقول عن الوصول الى غايات صنائعها
يستحيل صدوره عن شيء عديم العلم والادراك وهو النفس ايضا سواء كانت
ناطقة او غير ناطقة اما اولا فلان النفس لا تحدث الا بعد البدن واما ثانيا
فلانا الآن عند كمال علومنا لا نعلم كيفية الاعضاء في اشكالها ومقاديرها
واوضاعها الا بعد ممارسة التشريح فكيف يمكن ان يقال انا كنا عالمين في ابتداء تكوننا
بهذه الامور واما ثالثا فلانا الآن عند استكمال قوتنا العاقلة نتمكن من تغيير صفة
من صفات ابداننا في ابتداء الامر عند غاية الضعف كيف قدرنا على تركيب مثل هذا البيت

بيان ان اشكال الاعضاء
كما بينا لا تليق ان
تكون للحيوان
بالصورة النوعية بحيث
علم بالتشريح الناشئ
لا اشكال الاعضاء
وخصصها بحيث
ليس الا قاطرا عليها
فيبطل القول بالمصور
والاشكال الطبيعيين
وكون اشكال الاعضاء
كريا زائدا على
جعل للاشكال
والتخصيص الذي
لا يكون الا عن
قوة ذات
ولا يكون
قوة سلطانية في الافعال
الكثيرة في غاية درجة
وغاية الرتبة الكثيرة من

مشكل الابدان وخالقها مدبر حكيم فاطر عليم بواسطة الملائكة الموكلين
على عالم جرام كما هو راى اساطين الحكمة والتاله كافلاطون ومن قبله من
اصحاب المعارج والارتقاء الى الملكوت الاعلى **فصل** في الحركة والسكون
لما كانت الحركة من الاحوال التي تعرض الجسم الطبيعي بما هو هو والسكون
مقابل لها تقابل العدم والملكة اراد البحث عنهما في هذا الفصل نعرفهما اولا
ليتوقف البحث عن احوالهما على تصور ماهيتهما وقدم الحركة لانها
هي الملكة على السكون الذي هو العدم في التعريف لتوقف تعريفه على تعريفها
اذ الاعدام انما تعرف بملكاتها فقال ما الحركة فهي الخروج من القوة الى
الفعل على سبيل التدريج او ليسيرا ليسيرا او لادفعة اعلم ان تعريف الحركة
بهذا الوجه مما جرت به عادة قدماء الفلاسفة وتوضيحه ان الموجود
اما ان يكون بالفعل من كل وجه كالمبدأ الاول تعالى وضرب من الملائكة
او بالفعل من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها ضرورة امتناع كونه
بالقوة من جميع الوجوه حتى في كونه موجودا او في كونه بالقوة فيكون الوجود
والقوة حاصلا له وغير حاصل له هذا خلف ومن شان كل ذي قوة
ان يخرج منها الى الفعل المقابل لها اذا لم يمتنع الخروج اليه فالقوة عليه
وذلك الخروج قد يكون دفعة وقد يكون تدريجا وهو بالمعنى الاعم
يعرض لجميع المقولات لكن الاصطلاح وقع على استعمال لفظ الحركة
فيما كان خروجا على التدريج وهذا لا يمكن الا في الاربع منها كما سيبرد عليك
وطعن المعلم الاول في هذا التعريف بكونه متضمنا للدور اذ معرفة التدريج

وليسيرا ايسيرا متوقف على معرفة الزمان وكذا اللادفعة الماخوذة في حدها الدفعة الماخوذ في حدها الآن الذي هو عبارة عن طرف الزمان والزمان مقدار الحركة واجاب عنه صاحب المطارحات بان الدفعة واللادفعة والتدريج امور تصورات اولية لاعانة الحواس عليها فمن الجائز ان تحد الحركة بهذه الامور ثم تجعل الحركة معرفة للزمان والآن الذي هي سببا بهذه الامور الاولية التصور واستصوبه الامام الرازي في المباحث المشرقية والحق خلاف ذلك لما قيل من انه لا يمكن تعقل التدريج بدون تعقل الزمان سواء قلنا ان تصور التدريج يتوقف اولا على كون تعقله متوقفا على تعقل الزمان غير مسلم وان توقف ثبوت التدريج على ثبوت الزمان بل لانه يعتبر في تلك الامور الانطباق على امر ممتد غير قار الذات لئلا ينتقض التعريف بالانتقالات الفكرية التي تقع في آنات متعاقبة يتوسط بين كل آنين منها زمان وليست بحركة والممتد على هذا الوجه هو الزمان واجاب عنه بعضهم بان تصور كل من الحركة والزمان يوجب ما يطلق عليه وقد اخذ ذلك الوجه البديهي من كل واحد منهما في تحديد ماهية الآخر فلا دور ورد ذلك بان تحديد الزمان يتوقف على اخذ الحركة على وجه الاتصال وهو غير بديهي وقد علم لزوم اخذ الانطباق في تعريف الحركة على تلك الحقيقة الاتصالية فالاولى ان يقال ان الماخوذ في تعريف الزمان انما هي الحركة باتصالها بحسب المسافة والماخوذ في تعريف الحركة انما هو الزمان الممتد المتصل بنفس ذاته لا ان التي قصد تحديدها انما هي حقيقة الحركة

بحسب ايصالها اليه لها من قبل الزمان فلا دور ثم اعلم ان لفظة الحركة تطلق
على معنيين احدهما توسط الشيء بين المبدأ والمنتهى بحيث اي حد يفرض
في الوسط لا يكون ذلك الشيء قبل وصوله ولا بعده فيه بخلاف حدي الطرفين
فهذا صورة الحركة وهو صفة واحدة شخصية غير متغيرة تتبدل حدود
التوسط اذ كون المتحرك متوسطا ليس لانه في حد دون حد بل لانه على الصفة
المذكورة ثم ان ذلك التوسط وان كان بحسب اتواحدا شخصيا مستقرا
لكن بواسطة نسبته الى حدود المسافة الغير المتناهية بالفرض مما يقبل
انقسامات غير نهاية بالعرض اذ له حدود بالقوة من جهة اتصال
موافاة حدود المسافة فهو مستقر بحسب الذات غير مستقر بحسب النسبة
الى تلك الحدود وكما ان كل حد في المسافة المتصلة وكل نقطة في الخط
بين طرفيه لا يكون بالفعل ولكن بالقوة فكذلك كل كون من هذه
الاكوان لا يكون الا بالقوة فهذا المعنى من الحركة له وجود بين صرافة
القوة ومحوضة الفعل فلذلك رسموها بانها كمال اول لما بالقوة من جهة ما هو
بالقوة وتاميهما مما يحصل من الاول لسبب استمرار ذاته واختلاف نسبته الى
حدود المسافة وهو امر متصل منطبق على المسافة منقسم بانقسامها
واحد بوحدتها وهذا الامر يسمى الحركة القطعية والاول الحركة التوسطية
والتوسطية كانها فاعلة للقطعية مثال ذلك النقطة المنتقلة كرأس
مخروط ما من السطح يرسم بحركته وسيلانه على ذلك السطح خطا فقد يعرض
للنقطة مما هي منتقلة يحصل من استمرارها على ذلك السطح خط يفرض

١٧٢

فيه نقط متوهمة ليس شيء منها فاعلة له او اجزاءه بل متاخرة عنها ففي
الحركة شيء كالخط المرسوم وهو الحركة المتصلة القطعية وشيء كالنقطة
الفاعلة للخط وهو الحركة التوسطية واشياء كالنقط المفروضة فيه التي لم تفعله
بل تاخرت عنه وهي الاكوان المفروضة بحسب تقاطع حدود المسافة
وفي الزمان ايضا شيء كالراسم يقال له الآن السيال وشيء كالمرسوم يقال له
الزمان المتصل واشياء كالحدود والنهايات التي لكل منها الآن بالمعنى الآخر
وكل من الامور الثلثة في كل واحد من الاشياء الثلثة ينطبق على نظيره في الآخر
وليس الباقي مع المتحرك الا الواحد المستمر من كل منها اعني ورته انه لا يكون مع
المنتقل خط المسافة اذ قد خلفه ولا الحركة بمعنى القطع فقد انقضت ولا الزمان
المتصل فقد مضى فاذن انما يكون معه من القطع التوسط ومن المسافة
النقطة او صاف حكمية ومن الزمان الممتد ذلك الآن واعلم ان المتحرك من حيث
انه متحرك حاله بعينها حال الحركة في تحقق الامور الثلثة فيه فانه من حيث انه
متوسط بين مبدأ المسافة منتهاها مع استمراره مبدأ لنفسه من حيث انه قد
انتقل اذ هو هذا الاعتبار كانه شيء ممتد منطبق على المسافة ونفسه من حيث انه
وصل الى حد ما لنفسه من حيث انه قطع المسافة الى ذلك الحد واما السكون
فهو عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك فما تقابل بينهما تقابل الملكة والعدم فالموجود الذي
هو بالفعل من جميع الوجوه لا يكون متحركا ولا ساكنا والموجود الذي له جهة قوة
وفعل لا يمكن خلوه عنهما جميعا كالجسم لقائل ان يقول ربما يعين آنا في زمان
الحركة فنقول الجسم اما ان يكون فيه متحركا فيقع الحركة في الآن ويلزم بارادته

Bibliothèque nationale de France

جزء غير منقسم من المسافة لتطابقهما وهو محال وساكنا فلا تكون الحركة
متصلة وقد وضع انها متصلة باتصال المسافة غير متلقة من الاجزاء
الغير المنقسمة فيلزم خلو الموضوع القابل عنهما جميعا فيجاب بان الجسم يكون في
ذلك الآن متحركا ولا ساكنا لان كلا من الحركة والسكون انما يتحقق في الزمان
في الآن لا يتحقق اذ لم يكن الجسم متصفا بالحركة في الآن كان متصفا فيه بسلب الحركة
عما من شانه الحركة وايضا فيلزم ان لا يكون الجسم متحركا ولا غير متحرك وهو ارتفاع النقيضين
لانا نقول في الجواب عن الاول ان نقيض الحركة في الآن هو عدم الحركة
في الآن على ان يكون في الآن قيدا وظرفا للسلب اي الحركة لا للنسبة اي عدمها
وعن الثاني بانه لا يلزم من عدم تحركه وسكونه في الآن خلوه عنهما
في نفس الامر اذ الحركة في الآن اخص من اللاسكون ومما يساويه
فانتفاؤهما لا يستلزم انتفاء مساوي اللاسكون لتحققه بالحركة لا في الآن
والحاصل ان الآن ان اخذ ظرفا للاتصاف نختار ان الجسم متصف فيه بالحركة
الواقعة في الزمان لا فيه وان جعل ظرفا لوقوع الحركة او السكون نقول
انه لا يقع شيء منهما فيه ولا يلزم من ذلك خلو الموضوع فيه عن
الاتصاف بهما واعلم ان الحركة لما كانت عرضا قائما بغيره فلا بد له من
قابل وفاعل اما القابل لها فلا بد ان يكون امرا ثابتا حتى يعرض له
الحركة فهذا الثابت اما ان يكون امرا بالقوة فقط او بالفعل
فقط او ذا جهتين فالاول صحاذ العرض لا بد له من محل متقوم
بالفعل وكذا الثاني لان ما بالفعل مطلقا قد حصل له جميع ما يجب له ولم

في الحركة القسرية بكونها في
الآن انما تكلم في الحركة نفسها
وعدمها فلم تتحقق في الآن لزم
ارتفاع النقيضين في الآن وان قال
وفي سبل ان الآن ان اخذ ظرفا
للاتصاف به غير محصل لانا نختار
الشق الثاني ونقول اذا تحقق
الحركة في الآن للجسم
فقد لزم ارتفاع النقيضين
الآن وهو محال قلت
خلو الموضوع عنهما فلا يجدي في رفع
وقوع المحال في الآن ٢ منه
المصير ان الاشرنا اليه
متحققة في الآن لكن الاتصاف غير
فيه فقد سبق انما قال
رحمه الله

ولم يكن له امر منتظر اصلا وما ليس فيه معنى ما بالقوة لم يتحرك اذ كل محرك
يطلب بالحركة شيأ لم يحصل له بعد وايضا فان الحركة امر طارئ على الشئ ويجب
ان يكون لما يعرض له شئ متجدد مشتملا على القوة والاستعداد على ما سبق
فلا يكون بالفعل مطلقا وقد ظهر ان المفارق عن المادة لا يعرض له الحركة
فيجب ان يكون الحركة موجودة في شئ مركب مما بالقوة ومما بالفعل وهو
الجسم واما الفاعل للحركة فيجب ان يكون امرا غير الجسم بما هو جسم
كما اشار اليه بقوله وكل متحرك فله محرك غير الجسمية اما ما يتحرك
باسباب من خارج مثل المدفوع والمجذوب فالامر في ان حركته من
جهة امر خارج عنه ظاهر واما الذي لا يعرف له محرك من خارج ففي كونه
متحركا من غير ان يحتاج الى النظر والاستدلال وعليه براهين كثيرة نختار منها
ثلثة الاول هو ما اشار اليه المصنف بقوله اذ لو تحرك الجسم بما هو جسم
لا لعلة غير كونه جسما لكان كل جسم متحركا لاشتراك الاجسام في الجسمية والتالي
كاذب لسكون بعض الاجسام كالارض مثلا فالمقدم مثله واعلم انك لما علمت
ان المتحرك هو الجسم وكان الجسم جنسا للانواع الجسمانية فلك ان تقول
هذا البرهان منقوض بقولنا ان البياض لو كان الذي يقارنه بياضا
لذاته لكان كل لون بياضا وليس كذلك فيحتاج كون اللون بياضا الى علة
وهو محال لكنا نقول فرق ما بين الجنس في المركبات الخارجية وبينه
في البسائط فان الجنس في الاشياء المركبة يمكن ان يجرد عن جنسية و
يوخذ بحيث يصير نوعا حقيقيا لا يفصل من الفصول بل نفس طبيعته

لكن اجمالي على البرهان بالبياض يفضي الى ان يكون كل لون بياضا لان كل لون يلزم
البياض من حيث هو لون والحركة عارضة للجسم الذي هو احد انواع الجسمانية
لكن فصل البياض يميز نوعا من نوع آخر وهو اللون الذي يشترك فيه جميع
البرهان في ان كل ما بالقوة فلا بد له من محرك
الاجسام كلها محركة لان كونها اجساما يوجب ان يكون
والالزم

بقاعة البيضاء ما
لذاته وقوله ذاته
من الشدة وبين
مقتضيه ان هذا
ليس مختصا بجنس
العوارض ونصوصا
بل يجري في الجواهر
بان يقال لو كان الجسم
الذي هو ناطق ناطقا
لذاته لكان كل حيوان
ناطقا وليس كذلك فيجب
كون الحيوان ناطقا لذاته
الى علة وهو محال
من كلا قسمي النقيض
جوابا ان قلتم ان كون

وذلك لان جنسية الجسم مثلا ليست باعتبار انه مجرد جوهر متكمم غير
(اى باعتبار ملاحظة بشرط لا شيء ١٢ عمادي)
داخل فيه شيء اخر كالانسانية والفرسية وغيرذلك اذ هو بهذا المعنى
غير مختلف في الاجسام بشيء داخل بل بامور تضاف اليه من خارج وهو هذا
المعنى لا يصدق على الانسان والفرس وغيرهما لانها مركبة منه ومن شيء آخر
بل يكون مادة لها فيكون نوعا محصلا لان حقيقته قد تمت وتحصلت في
الخارج ولا يمكن ان ينتقل الجسم من الجمادية الى الحيوانية ومن النباتية
الى الحيوانية بل انما يكون جنسا بمعنى انه جوهر ذو طول وعرض وعمق
(اى باعتبار ملاحظة لا بشرط شيء ١٢ عمادي)
بلا شرط ان لا يكون غير هذا او يكون واذا احد هكذا فكونه ذا حس
او تغذ لا يلزم ان يكون امرا خارجا عنه لاحقا به اذ يصدق على الحساس
والمتغذي وغيرهما من الحقائق المختلفة الجسمانية انه جوهر ذو ابعاد ثلثة
وان لم يصدق عليها انها جوهر ذو ابعاد ثلثة فقط واما اللونية مثلا فلا يمكن
ان يقرر لها ذات الا ان تتنوع بالفصول ولا يوجد في الخارج لونية
وشيء آخر غير اللونية يحصل منهما البياض كما يوجد في الخارج جسمية
وصورة اخرى غير الجسمية يكون الانسان حاصلا منهما فقد تبين
ان الجسم تلحقه علل في الوجود تجعل هذا الجسم شيئا دون ذلك الجسم
لا فضول في الذهن فقط واما البرهان الثاني فهو انه لو تحرك جسم
من الاجسام عن ذاته لما امكن توهم امر في غيره يوجب بطلان حركته
وان كان ذلك هو السكون في حيزه او حصول ما هو المطلوب
بالحركة اي مطلوب كان وبطلان التالي ضروري يوجب بطلان المقدم

ومنهم من قرر هذا البرهان هكذا المحرك جسم ما مجرد جسميته فلو لم
يكن له في حركته مطلوب لكان اما ساكنا كالاكل الجمادات والى بعضها الاول
يوجب التوجه في حالة واحدة الى جهات مختلفة وهو باطل بديهي
الاستحالة والثاني يوجب الترجيح بلا مرجح وهو ايضا محال وان كان له
مطلوب وجب سكونه والا لكان المطلوب بالطبع متروكا بالطبع والتالي
باطل لانه حي لا يكون متحركا لذاته لامتناع زوال ما بالذات وقد فرض كونه
كذلك هذا فالمقدم مثله واقول فيه بحث اما اولا فلعدم اختصاص هذا
الوجه بهذا المطلب لانه يجري فيما اذا كان تحرك الجسم لشيء غير الجسمية بطبيعته
اعني بان تحرك الجسم ليس لجسميته ١٢ عارج
وهو على حالته الطبيعية بل الاولى ايراده لنفي كون شيء من الحركات ملائما
لذات الطبيعة بما هي هي واما ثانيا فلانه يجوز ان يكون مطلوب الجسم المتحرك
امرا يستحيل حصوله بالكلية كما في الافلاك مثلا فلا يلزم الخلف المذكور
وعلى تقدير ان يكون ممكن الحصول انما يلزم سكون الجسم عند حصوله ان لم يكن له
مطلوب آخر واما اذا كان فلا جواز ان يستحيل له كمال بعد كمال الى غير نهاية
ويحدث فيه شوق بعد شوق فيتحرك من غير انقطاع واما البرهان الثالث
فهو ان الحركة امر يحدث دائما وكل حادث فله علة فاعلية محدثة فهي المحرك
وهو اما ان يكون نفس المتحرك او غيره والاول باطل لان المتحرك من جهة
ما هو محرك مفيد لوجود الحركة والمتحرك من جهة انه متحرك مستفيد لوجود
الحركة ولا يجوز ان يكون شيء واحد من جهة واحدة مفيدا ومستفيدا ولا
ينقض هذا بمعالجة النفس نباتها اذ المعالج النفس من حيث ما لها من الطبيعة

وملكة المعالجة والمستعجل هي من حيث ملكها من المرض واستعداد قبول العلاج من جهة التعلق بالبدن فالطبيب معالج والمريض متعالج فموضوع التأثير والتأثر مختلف فيه واعلم ان الحركة تتعلق بأمور ستة وهي المتحرك والمحرك وما فيه الحركة وما منه الحركة وما اليه الحركة والزمان وقد جرت العادة بتقسيمها باعتبار اخر من ستة وهي المحرك وما فيه الحركة كما فعل المصنف والا بتقديم التقسيم باعتبار الفاعل لكن المصنف قدم التقسيم باعتبار المسافة وقال ثم الحركة على اربعة اقسام باعتبار مقولة تقع فيها الحركة ومعنى كون الحركة واقعة في مقولة هو ان يكون للموضوع في كل آن فرض من آنات زمان تلك الحركة فرد من تلك المقولة يخالف الفرد الذي يكون له في آن آخر منها مخالفة نوعية او صنفية وقد يعتقد انها عبارة عن تغير حال تلك المقولة المعينة وهذا بط لان معنى التسود ليس ان سوادا واحدا يشتد حتى يكون الموضوع الحقيقي للحركة في السواد نفس السواد كيف وذات الاول في نفسها كانت ناقصة او زائدة والزائدة ليست بعينها الناقصة ولا يتأتى لاحد ان يقول ذات الاول باقية وينضم اليه شئ آخر فان الشئ الذي ينضم اليه ان لم يكن سوادا بل يكون شيأ آخر فانا اشتد السواد سواد في بقيته بل حدث فيه صفة اخرى وان كان الذي ينضم اليه سواد آخر فيحصل سوادان في محل آخر بلا امتياز بينهما في الحقيقة او المحل او الزمان وهو محال واتحاد الاثنين من السواد غير متصور لانهما ان بقيا اثنين فلا اتحاد وكذا ان انتفيا او انتفى احدهما فقد علم ان شدة السواد ليست ببقاء

سَوادٍ في انضمام آخر اليه بل بانعدام ذات الاول وحصول سوادٍ
آخر اشد منه وههنا بحث وهو انه لو كان معنى وقوع الحركة في مقولة
هذا الذي ذكر يلزم ان لا يتحقق حركة في مقولة لان الانتقال من فرد
من المقولة الى فرد آخر انما يتصور اذا كانت الافراد موجودة بالفعل ليس كذلك
والا لزم تناهي الآنات وانحصار ما لا يتناهي من الموجودات المترتبة بين حاصرين
وجوابه ان تلك الافراد وان لم تكن موجودة متميزة بالفعل لكنها موجودة
بالقوة القريبة من الفعل بمعنى ان اي آنٍ فرض لو انقطعت الحركة فيه
تلبس المتحرك بفرد مخصوص من تلك الافراد فيه ورد هذا بانه يلزم ان لا يكون
للمتحرك الا ينيٌ في زمان الحركة مكان بالفعل ولا للمتحرك اليكي كم بالفعل وهو
ايضا واجاب عنه العلامة الدواني بان المتحرك انما يتصف بالفعل حال الحركة
بالتوسط بين تلك الافراد وذلك التوسط حالة بين صرافة القوة ومحوضة
والقدر الضروري هو ان الجسم لا يخلو من تلك الاعراض والتوسط فيها
واما انه لا يخلو من افرادها بالفعل فليس ضروريا ولا مبرهنا عليه بل البرهان
ربما اقتضى خلافه هذا كلامه ولا يخفى ما فيه فان المتحرك في الاين انما
به جسم في كل آنٍ فرض فبالضرورة له اينٌ بالفعل والا لزم الخلاء
وهو محال وايضا الافلاك غير منفكة عن الحركة الوضعية فيلزم ان لا يكون
لها وضع اصلا في وقتٍ من الاوقات والحق ان افراد المقولة التي تقع فيها
الحركة ليست محصورة في الافراد الاينية بل لها افراد آنية هي معيار
السكون وافراد زمانية مديرة بحيث الوجود منطبقة على الحركة بمعنى القطع

بل هي عينها على مذهب بعضهم فحينئذ يكون المتحرك ما دامت الحركة باقية على اتصالها فرد واحد زماني متصل غير قار وهو مقدار بالعرض متضمن لحد الحدود التي فرضت للمتحرك في آنات زمان الحركة يكون نسبة تلك الحدود اليه نسبة النقط الى الخط والخطوط الى السطح فالفرد الزماني حاصل للمتحرك بالفعل من دون فرض فارض اصلا واما الافراد الآنية والزمانية التي هي حدود ذلك الفرد وابعاضه ففي حصولها بمجرد الفرض فلا يلزم خلو الجسم عن المقولة المتحرك فيها ولا تتالي الآنات او الآنيات ولا انحصار غير المتناهي بين الحاصرين اذ لا يوجد فرد واحد منها في حال الحركة فضلا عن تتابع الآنيات منها او كونها غير متناهية وما قررناه وبيناه قد ثبت وتحقق عند البصير المحقق وجد الحركة القطعية التي هي ذات هوية متكممة اتصالية منقسمة بانقسام المقادير الى غير النهاية من الاجزاء المتشابهة في الحد والاسم سواء كانت عين المقولة التي وقعت فيها الحركة او غيرها والاثبات وجه آخر مذكور في الجلسة الملكوتية بيانه ان المتحرك ما دام متحركا له باعتبار الحركة التوسطية حالة شخصية بسيطة غير منقسمة متوسطة بين المبدأ والمنتهى وهي ليست منطبقة على شيء من اجزاء المسافة ولا يلزم من الانطباق بين المنقسم وغير المنقسم بل ليس هناك الا الانطباق على الحدود المفروضة في المسافة لا المقادير التي هي واقعة بين تلك الحدود فلو لم يتحقق في الخارج الا الحركة التوسطية يلزم ان لا ينال المتحرك شيئا من اجزاء المسافة فيكون لا محة ينتقل من حد الى حد آخر بلا موافاة قدر من المسافة تكون بينهما فيلزم طفرات غير متناهية بحسب

اجزاء غير متناهية تفرض بين الحدود المفروضة الغير المتناهية فيكون
جميع الحدود مدركة وجميع المقادير متروكة وهذا اشد انحاء الطفر حيث تلغى
جميع اجزاء المسافة وتلغى فيه نظرة بالنقض والمنع والمعارضة اما اولا
فلانتقاضه فيما اذا فرض نقطة كرأس محروط مارة على خط من سطح فلا محالة
تلاقى تلك النقطة جميع اجزاء الخط مع انه لا انطباق للنقطة بالقياس
الى الخط لانقسامه وعدم انقسامها فكذلك حكم الحركة التوسطية بالقياس
الى المسافة واما ثانيا فلانه وان سلم انه لا موافاة بحسب تلك الحركة لاجزاء المسافة
فى كل آن فرض من آنات زمان الحركة لكن لا نم انه لا موافاة لها فى ذلك الزمان فان
ملاقاة الغير المنقسم مع المنقسم وان استحال فى الآن لكن لا يستحيل فى الزمان
وهذا كما ان الانطباق الآنى لا يمكن بين الخط المستقيم والمستدير ولكن الانطباق
الزمانى بينهما مما يمكن بل يتحقق واما ثالثا فلان نسبة الحركة التوسطية الى الحركة
المتصلة لما كانت كنسبة القطرة النازلة او الشعلة الجوالة الى الشئ المتصل
المستقيم او المستدير فلو لم يكن لها الا موافاة الحدود دون اجزاء المسافة
لم يكن ما يفعله ويرسمه متصلا واحدا بل شيأ غير منقسم متفاصلة
سواء كان المرسوم موجودا عينيا او خياليا فقد ظهر مما ذكرنا انه مع قطع
النظر عن وجود الحركة المتصلة وعدمها يجب للمتحرك باعتبار الحركة التوسطية
موافاة جميع اجزاء المسافة وحدودها فموافاته لها ليست دليلا على وجود
المرسوم من الحركة بل على وجود الرسم منها لا غير واعلم
انه يجب علينا ان نذكر بعضا من الشبه

الواردة على ثبوت الحركة الاتصالية في الخارج مع وجوه انحلالها يقاس
عليها غيرها كان كثيرا من الشكوك الواردة على اتصال الجسم يبتني
عليها فبانحلالها تندفع تلك الشكوك كما وعدنا في اوائل الكتاب
فمنها ان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى لم توجد الحركة بتمامها واذا وصل اليه
فقد انقطعت الحركة والجواب امتناع وجودها في آن الوصول الى
المنتهى وكذا في كل آن من الآنات مسلم ولا يلزم منه امتناع وجودها مطلقا
لان رفع الخاص لا يستلزم رفع العام بل الحركة بمعنى القطع انما توجد في زمان
نهايته آن وصول المتحرك الى المنتهى فان قيل الحركة بمعنى القطع لا تتصف
بالوجود العيني قبل الوصول الى الغاية ولا حال الوصول اليها لما مر
ولا بعده كما لا يخفى فلا تتصف بالوجود العيني قلنا ان اردت بقولك
قبل الوصول الى الغاية آنا قبل الوصول اليها فالترديد المذكور غير حاصر
وان اردت بها عم من ان يكون آنا او زمانا اختيار ان نفسها موجودة
في نفس زمان هو قبل آن الوصول الى الغاية وطرفها موجودة في ذلك
الآن وكل جزء منها في جزء من ذلك الزمان وفيه تامل سيظهر لك
ومنها انه لو كانت الحركة المتصلة القطعية موجودة يلزم من اتصال
الماضية منها بالمستقبلة اتصال الموجود بالمعدوم والجواب انه ان اريد
بالمعدوم المعدوم في الحال لانه الحد المشترك بين الماضي والمستقبل فالحركة
التي في الماضي ايضا معدومة بهذا المعنى وان اريد به المعدوم مطلقا فلا نسلم
ان الحركة المستقبلة معدومة في الزمان المستقبل فالذي يلزم ليس اتصال المعدوم

Mulla Fathullah Sharif

في الزمان للماضي بالمعدوم في الحال الكائن في الزمان المستقبل بحيث تحصل
منهما موجود متصل واحد شخصي متحقق في مجموع الزمانين ولا استحالة فيه
بل هو عين المدعى ومنها ان الماضي من الحركة لو كان موجودا فاما ان يراد ازوجوده
مقارن لوصف المضي فيلزم ان يكون موجودا ومعدوما اذ لا معنى للمضي
الا انقضاء وان كان مقارنا لوصف الحضور ثم زال الوجود بزوال الحضور
فيلزم ان يكون موجودا في آن ما لا يكون موجودا في آن لا يكون موجودا
في الماضي وعليه يقاس مقارنة الوجود للاستقبال والجواب ان الماضي
من الحركة موصوف بوصف الانقضاء بالقياس الى الآن لا في نفس الزمان
الماضي ولا بحسب الواقع مطلقا فيسلب عنه الوجود المقيد بكونه في الآن ولا يسلب
في الآن الوجود المطلق فالآن انما يكون ظرفا لسلب وجوده فيه وليس ظرفا
للحكم بسلب مطلق الوجود في الاعيان وبين المعنيين فرق بعيد وكذا القول
في المستقبل من الحركة حركة في الكم كالامتداد وهو ازدياد مقدار الجسم بسبب
اتصال جسم آخر على وجه يكون للزيادة مداخلة في الاصل ومدافعة اجزاء
الى جميع الاقطار على نسبة طبعية كما يكون في سن الحداثة فقولنا ازدياد
مقدار الجسم شامل للتحلل فيخرج بقولنا بسبب اتصال جسم آخر وبقولنا على
وجه يكون للزيادة مداخلة في الاصل يخرج الازدياد الحاصل
للجسم بسبب اتصال جسم آخر بسطح الخارج وبقولنا مدافعة
اجزاء الى جميع الاقطار خرج السمن فانه في العرض والعمق وبقولنا
على نسبة طبعية خرج الورم في جميع الاقطار والذبول عكسه وهو انتقاص مقدار الجسم

بسبب انفصال بعض الاجزاء عن جميع اقطاره على التناسب كما في سن الشيخوخة
وعليك بمقايسة قيوده على قيود النمو وههنا بحث مشهور تقريره ان النامي
لابد اما ان يكون فيه شيء ثابت او لا يكون فان كان فهو اما ان تكون الصورة
فقط او المادة فقط او المجموع اما الاول فهو محال لان الصورة يستحيل بقاؤها عند تبدل
المادة لاستحالة انتقال الصورة واما الثاني فلا يخلو اما ان يكون الثابت
كل المادة او الثابت هو البعض الذي كان منها كالاصل والتغير انما يقع في
الزائد والاول باطل لانه دائما يتصل به شيء وينفصل عنه آخر والجسم
غير باق مع الفصل والوصل وكذا الثاني لان الغذاء اذا اتصل به وشبهه
فان صار الكل متصلا واحدا والطبيعة واحدة امتنع ان يحكم على بعض الاجزاء
بالثبات والبقاء وعلى بعض آخر بجواز التغير مع اتحاد الطبيعة والمادة
وان لم يتصل ولم يتحد معه فالوارد ما صار غذاء له وكلامنا فيه واما الثالث
وهو ان يكون الباقي مجموع المادة والصورة اذ لم يكن المادة باقية
ولا الصورة باقية فح لا يكون المجموع باقيا وان لم يكن
فيه شيء ثابت فلا يتحقق حركة اصلا لان بقاء الموضوع
شرط في تحققها كيف وزمان حركة النمو منقسم الى غير النهاية
وبازائه مراتب في الزيادة هي افراد المقولة التي هي كم فهذه
الحركة فاذن يلزم ان يكون هنالك اشخاص متتالية
غير متناهية في زمان محصور وهو مح ويمكن ان يجاب
عنه بان في الجسم النامي اجزاء اصلية غير متبدلة

وهي الحافظ للصورة النوعية الشخصية واجزاء متبدلة وهي سبب الظهور
كما لا تبقى تلك الصورة فالمحرك في النمو والذبول هو الاجزاء الاصلية مع الصورة النوعية
واما قوله ان الزيادة الغذائية متى وصلت اتصلت بالاصل وتشبهت بطبيعته
لم يكن البعض اولى بالبقاء من البعض الآخر بالتبدل فجوابه ان الاصل يمتاز
عن الزيادة في الاستحكام والقوة فهو بما فيه من الصورة النوعية مبدأ
لاستعداد تلك الزيادة وتحليلها فتصير تلك الزيادات والنقصانات كالصفات
المتعاقبة على ذلك الاصل ويؤيد ذلك ما يؤل اليه كلام الشيخ الرئيس في
طبيعيات الشفاء من ان الباقي في النامي بعض المادة الاولى والنوع من الصورة
وان النوع هو النامي بمعنى انه الزائد في مقدار خلقته بسبب مادة لا المادة
ولا المقدار فان المادة الباقية لم يزد مقدارها بل انضاف اليها مادة اخرى
فحصل مجموع اعظم مما كان اولا اعني المادة الباقية فقط واعترض عليه
المحقق الدواني في شرح الهياكل بان هذا تصريح ببقاء الحركة الكمية في
النمو حقيقة ضرورة تبدل الموضوع بزوال شخص منه وحدوث آخر من نوعه
مع بقاء النوع اقول لعل الشيخ اراد من النوع من الصورة الصورة النوعية بشخص او
يكون مراده من النوع هو المنوع على طريقة المسامحة المشهورة لا يقال المتحرك
هو القابل للحركة والصورة في الجسم الفاعلة للحركة على ما هو فكيف يكون شيء
واحد قابلا وفاعلا لانا نقول هي محركة من حيث ذاتها ومتحركة من حيث اشتمالها
على بعض المادة الاولى ولا فساد فيه لاختلاف الحيثيتين بقي شيء آخر وهو ان اشتمال
الحركة في النمو والذبول ينافي قولهم بجوهرية الانسان حيث اراد ابقاء زمان غير جوهرية

وقد انكر صاحب الملخص الحركة الكمية واستدل على نفي النمو والذبول بان النمو انما هو بتخلل بعض الاجزاء في الجسم وللاجزاء الاولية مقدار باق بحاله وقد انضم اليه مقدار الاجزاء الواردة فليس ههنا زيادة في مقدار جسم واحد اصلا بل انضمام جسم ذي مقدار الى جسم آخر مثله والذبول انما هو بتخلل بعض الاجزاء عن الجسم وانفصاله عنه فليس فيه ينقص مقدار جسم واحد بل الاجزاء الباقية باقية على مقدارها واسما انفصل عنها جسم اخر له مقدار فلا يخرج الامر فيهما عن حركة بعض الاجزاء الخارجية الى اجزاء الجسم بالاتصال وحركة بعض اجزاء الجسم الى الخارج بالانفصال فهي بالذات حركة اينية وبالعرض حركة كمية واجاب عنه الكاتبي في شرح الملخص بانه لا شك ان الاجزاء الاصلية زادت بسبب النمو على ما كانت عليه قبل ذلك ضرورة دخول الاجزاء الزائدة في منافذها وتشبهها بها وفي الذبول نقصت عما كانت عليه وانكار هذا مكابرة وقد حاكم السيد الشريف في حواشيه على شرح حكمة العين بين المعترض والمجيب بقوله ان كان اتصال الزائدة بعد المداخلة بالاصلية بحيث يصير المجموع متصلا واحدا في نفسه فالامر كما قاله المجيب والا فالامر كما قاله المورد قال المحقق الدواني ان الجسم التامي ليس متصلا واحدا وكذا الجزء الغذائي ضرورة كونهما ممتزجين وبقاء صور البسائط في الممتزجات كما قرر في موضعه فكيف يصير مجموعهما متصلا واحدا في نفسه ثم على تقدير التنزل لا بد من ان ينعدم المنفصلات ويحدث جسم آخر متصل كما حقق في مقامه فينعدم الجسم بالنمو ويحدث جسم آخر وهذا ايضا مستلزم لانتفاء الحركة الكمية في المتدل الموضوع وان اراد بكونهما متصلا في نفسه المداخلة التامة فذلك لا يحقق الحركة في الكم

ضرورة انه لم يرد مقدار جسم واحد اصلا اذ المقدار الواحد قائم بمجموع الاجزاء
الجديدة والقديمة انتهت عمارته ولقائل ان يقول لا نسلم ان الاتصال ههنا بمعنى
صيرورة الجسمين جسما واحدا طبعيا منقسما الى اجزاء مقدارية متشابهة
الماهية متحدة الوجود قبل القسمة وان كان مركبا من اجزاء اخر متباينة
الماهية والوجود فالاتصال بهذا المعنى يمكن ان يتحقق بين الغذاء والمغتذى
بعد فعل الغاذية وصيرورته شيئا بالمغتذي والجسم النامي متصل واحد
وفيه بمعنى ان له اجزاء وهمية متحدة الماهية والوجود وان لم يكن
متصلا بمعنى عدم تركبه من الاجسام وتحقق الاتصال بهذا المعنى بين الجسمين
لا يوجب بقاءهما وانما يوجب ذلك الاتصال بالمعنى الاخر وقال العلامة
القوشجي في شرح التجريد ان الفوق والتحت حركة تكميه موضوعهما وتعيينه
فان زيدا الطفل بعينه زيد الشاب وان عظمت جثته وكذا زيد الشاب
هو بعينه زيد الشيخ وان نقصت جثته والكبر في ذلك ان العظم والصغر
مقدارهما وهو ليس من مشخصاتهما وكذا الحال في الاسمن والهزال في ان موضوعهما
شخص واحد وقد شنع عليه كل من نظر في كلامه بانه نوادر يقوله فان زيدا
الطفل هو بعينه زيد الشاب ان نفسيهما المجردة واحدة فمسلم لكن لا يجدي نفعا
اذ هي ليست موضوعة للحركة الكمية وان اريد ان هذا البدن بعينه ذلك البدن ثم
كيف وتبدل كثير من اجزاء الاول والضم الى ما بقي اكثر منه اقول له ان يقول
ان النامي هو مجموع النفس والبدن وقد يطلق عليه الجسم بالاعتبار الذي يكون
به جنسا وان لم يطلق عليه باعتبار كونه مادة وقد اشرنا اليه قبل هذا

وتشخص المجموع من حيث هو المجموع وكذا وحدته العددية محفوظ بتشخص
النفس وحدها واذا اصدق على المجموع الجسم بالذات اصدق عليه انه متكمم
واذا كان محفوظ الوحدة الشخصية متزايد الكمية ومتناقصها فيصدق
عليه انه متحرك حركة كمية في النمو والذبول لبقاء الموضوع وتوارد
المقولة عليه لا يلزم لو تحقق الحركة في الكم يلزم تحقق مقدار غير قار
بناء على ما هو الحق من اتصاف الموضوع بفردٍ زمانيٍ تدريجي مما في الحركة
في زمان الحركة فيلزم ان لا يكون الكم الغير القار منحصرا في الزمان مع انه
يظهر من كلامهم الانحصار لانا نقول مرادهم من الغير القار ما لا يكون غير مجتمع
الاجزاء حدوثا وبقاء معا بحسب الحدوث فقط والكم الذي يتحرك فيه الجسم
وان كان تدريجي الحدوث لكنه ثابت البقاء وكذا الزاوية الحادثة من
مفارقة خط عن خط مع ثبات نقطة مشتركة بينهما والسطح والجسم التعليمي
الحادثان من قطع الجسم بشئ وفيه نظر اما اولا فلان معنى ازدياد الشيء
في الكم او انتقاصه فيه ليس هو ان يكون هناك كمية واحدة بعينه
وقد انضمت عليها كمية اخرى او انفصلت عنها فان هذا ممتنع كيف
وقد علمت ان المتصل بالذات مما ينعدم بطريان الوصل والمنفصل عليه
والمعدوم لا يتصف بالزيادة ولا بالنقصان بل معناه كون ذلك الشيء
بحيث يتلبس في كل آنٍ فرض بفرد لا يكون هذا الفرد حاصلا له في آنٍ آخر
سابق عليه ولاحق به فاذن لا يمكن في الجسم كمية حادثة متزايدة
(الوجه الثاني القدر الاول انما يلزم لو لم تقع البحث عن كمية غير قارة بحسب ما هو مشترك بين جميع انواعها
بل عن كمية قارة بالذات وهي الكمية المتصلة القارة بالذات) باقية مجتمعة واما ثانيا فلانه لا يدفع النقض عن الحد الحاصل من حركة الكرة

عن الحفظ الحاصل من حركة الكرة على السطح المستوي فانه تدريجي الحدوث
والبقاء جميعا فالاولى ان يجاب بان المراد من الغير القار ما يكون كذلك
بالذات بمعنى ان لا يتصور كونه دفعيا اصلا وغير الحركة والزمان ليس
من هذا القبيل اذ ما من شيء من تراكيب الامور الا ويوجد له فرد ثابت وعدم
القرار مما يعرض لها بتبعية الحركة اعلم ان العلامة الشيرازي جعل في شرح
كليات القانون السمن والهزال من اقسام الحركة الكمية اذ قال واما الحركة
في الكم فهي ما ان تكون الى الازدياد او الى الانتقاص والتي الى الازدياد اما ان
تكون بورود مادة اخرى وهو النمو او السمن او لا يكون كذلك وهو التخلخل
والتي الى الانتقاص اما ان تكون بافناء شيء من المادة وهو الذبول او الهزال
او لا يكون كذلك وهو التكاثف وحركة في الكيف كنقض الماء وتبريده مع
بقاء صورته النوعية وليس هذه الحركة استحالة ويجب ان يعلم ان تلك
الحركة لا تقع في جميع الكيفيات بل انما تقع فيما يقبل الاشتداد والتضعف
بمعنى ان محله يشتد فيه لا بمعنى ان نفسه يشتد اذ قد علمت ان ذلك
مما لا يتصور وحركة في الاين وهي انتقال الجسم من مكان الى مكان بل
من اين الى اين آخر على سبيل التدريج وتسمى نقلة وهو وحركة في الوضع
وهي ان يكون في الجسم المتحرك حركة على سبيل الاستدارة بان
اجزاءه تتباين اجزاء مكانه او ما في حكم مكانه من نسبة الى غيره من
الاجسام وقد يلازم كل مكانه فقد اختلف نسبة اجزائه الى اجزاء
مكانه على سبيل التدريج ولم يختلف نسبة مجموع الجسم الى مجموع مكانه

من حيث كونه صحيحا كما في هذه الحركة ولا ينتقض عكسه بالكرة المدحرجة
واعلم ان الجسم قد يكون متحركا في الوضع فقط كالكرة المتحركة على احد اقطاره
بشرط ان لا يفارق مكانها وكذا البيضي اذا تحرك على قطره الاطول العديم
اذا تحرك على قطره الاقصر وكذا الاسطوانة القائمة والمخروط القائم اذا تحركا
على سمتهما وقد يكون متحركا في الوضع والاين معا لكن احدهما تكون
بالذات والاخر بالعرض كالكرة المدحرجة والشخص القائم اذا صار قاعدا
فلا ينتقض طرده بالثاني كما توهم وليس قوله ويلازم كلة مكانه داخلا
في التعريف كما زعمه صاحب المحاكمات بل لتخصيص مادة المثال من غير هذه
الحركة لئلا يقع الاشتباه بينها وبين غيرها واعلم ان الجوهر لا يقع فيه
حركة والا لكان الانتقال فيه اما من شخص منه الى شخص آخر او من
نوع الى نوع آخر فان كان الاول فما تغيرت الصورة الجوهرية
في ذاتها بل انما تغيرت في عارض فيكون استحالة لا كونا وان كان
الثاني ففي كل آن يتحقق جوهر آخر لامتناع تحقق الاتصال الواحد في
بين امور متخالفة بالماهية فيكون بين جوهر وجوهر انواع جواهر
غير متناهية بالفعل وهذا محال وهذا بخلاف الكيف فانه مما يقبل
الاشتداد والنقص فيمكن وجود كيفية واحدة مستمرة من مبدأ
زمان الحركة الى منتهاه لا يكون له جزء ولا حد الا بمجرد الفرض وهذا لا
يتصور الا في الحال بالنسبة الى المحل الذي يقوم به وانه فلا يمكن في
الصورة بالقياس الى المادة فالكون والفساد لا يكونان بحركة والله اعلم

من مقولات العرض لا يقبل الا بالعرض اما الاضافة فانها ان كانت
عارضة لمقولة تقع فيها الحركة فهي متحركة بتبعيتها والا فلا فان للماء
اذا تحرك في السخونة فقد انتقل من الاشد الى الاضعف او بالعكس على
التدريج بالتبعية وكذا الانتقال من الاعلى الى الاسفل تابع للانتقال
عن اين الى اين والانتقال من الاكبر الى الاصغر تابع للانتقال لكمي وكذا
في الوضع الى الاحسن فيه تابع للانتقال لوضعي واما الحية فتنبك الحال فيها
هوا ولا في الاين فالحركة فيها بالعرض لا بالذات فالحركة اولا في العمامة
بحسب الاين ثم في لفها وفي السلاح ثم في التسلح واما امامة فان رجوع الجسم
بتوسط الحركة فان كل حركة كما سيأتي في متى فلو كان فيه حركة كان لمتى
آخر وهو محال واما الفعل والانفعال فليس فيهما حركة لان الحركة خروج
عن هيأة قارة الى هيأة قارة لانه لو كانت عن هيأة غير قارة لما كان خروج
عنها وتركها بل امعانا في تلك الهيأة مثلا ان كانت الحركة من التسخن
الى المتبرد وكان الجسم في حالة تسخنه يتبرد فانه لم يخرج عن التسخن حتى يكون
قد تحرك في مقولة ان يفعل فان كان قد ترك التسخن فالحركة في غير
مقولة ان يفعل هذا ما ذكروه هيهنا وفي التحصيل في نفي الحركة في مقولة
ان يفعل او ان ينفعل اقول توضيح ذلك ان الحركة في كل مقولة كما مر عبارة عن ان يكون
الموضوع في كل آن من آنات زمان تلك الحركة فرد من تلك المقولة وهذا لا
يتصور في غير القارة من المقولات مقولة متى وان يفعل وان ينفعل وكذا الحال في كل هيأة غير
مستقرة حيث انها غير مستقرة كالحركة والزمان اذ لو تحرك شيء في مقولة متى لزم ان يكون

في كل آنٍ يفرض من زمانٍ حركة سنةً او شهراً وغير ذلك فيكون انتقاله من سنة
الى سنة او من شهر الى شهر دفعياً وعلى هذا القياس حكم المفولتين الباقيتين اذ يوخذ
في مفهوميهما التدرج وعدم الاستقرار فانهما التاثير والتاثر على نهج التجدد والاتصال
وحكم المسافة من حيث انه مسافة كذلك فالحركة جسم في المسافة من تلك الحيثية يلزم ان تكون
انتقاله من فرسخ الى فرسخ او من ميل الى ميل دفعياً بالبيان المذكور وبما ذكرنا ظهر
تحقيق كلام الشيخ حيث قال في الشفاء ليشبه ان يكون الانتقال في مقولة متى دفعياً
كان الانتقال من سنة الى سنة ومن شهر الى شهر يكون دفعة ويقول ايضاً ان كل حركة
باعتبار المحرك فهي اما ذاتية او عرضية لان القوة المحركة اما ان تكون موجودة
في المتحرك من حيث انه متحرك او لا تكون موجودة فيه من تلك الحيثية فالحركة
في الاولى ذاتية وفي الثاني عرضية وكل حركة ذاتية فهي اما طبيعية او قسرية
او ارادية لان القوة المحركة الموجودة في المتحرك بما هو متحرك اما ان تكون
باعتبار كونها مستفادة من خارج اي مرجباً للمتحرك في الاشارة الحسية
او لا تكون وان لم تكن مستفادة من خارج واما ان يكون لها شعور او لا يكون
فان كان لها شعور فهي الحركة الارادية سواء كانت على نهج واحد كما في
الافلاك او لا على نهج واحد كما في الحيوانات وان لم يكن لها شعور فهي الحركة
الطبيعية سواء كانت على نهج واحد كما في العناصر او لا على نهج واحد كما في
النباتات وان كانت مستفادة من خارج فهي الحركة القسرية والفاعل
للحركة القسرية طبيعة الجسم المقسور لكن مع انضمام ميلٍ قسري
اليها بان يكون القاسر علة معدة له ولو كان القاسر فاعلاً للحركة القسرية والميل القسري

قوله الانتقال من سنة الى سنة ومن شهر الى شهر دفعة

لانتفى كل منهما بانتفائه وليس كذلك وحينئذ نقول هذا المقام ان الحركة
لما كانت امرا متجدد الذات متدرج الحصول فلا بد ان لا يكون علتها امرا
ثابتا غير متغير اصلا والا يلزم تخلف المعلول عن علته التامة وهو محال
فالطبيعة مثلا اذا كانت على صيانة ثباتها كان مقتضاها ثابتا فلم تكن مقتضية
للحركة اذ هي متجددة شيأ فشيأ والثابت من حيث انه ثابت لا يكون علة للتغير
كما بينا ففي اقتضائها للحركة يجب ان يلحقها ضرب من تبدل الاحوال لا يتم
للحركة حيثيتان احداهما حيثية ذاتها وهي توسط الجسم بين مبدأ المسافة
ومنتهاها وهي بهذا الاعتبار ثابتة باقية من اول زمان الحركة الى آخره والثانية
حيثية النسب التي تلزمها وهي بهذا الاعتبار متجددة منقضية غير ثابتة فالحركة
من الحيثية الاولى مستندة الى القوة المحركة دون الحيثية الاخرى وهذه
الحيثية مستندة الى تلك الحيثية لانا نقول الكلام في استناد هذه الى تلك
عائد بعينه فالحركة الطبيعية يجب ان يكون لها علة متجددة هي مجموع امرين احدهما
ثابت وهي الطبيعة وثانيهما متجدد وهي الوصولات الى حدود متجددة متبدلة
يكون تلك الوصولات حالات غير ملائمة للطبيعة والا لم تصر مة وكلما
تتوجب الطبيعة بشرط وجود تلك الحالات العود الى الحالة الطبيعية وعند حصولها
تنقطع الحركة لانتفاء احد جزئي علتها وهي الحالات المتجددة وكما ان العلة
ذات جهتين جهة ثبات وجهة تجدد كذلك المعلول باعتبار التوسط والقطع الثابت
للثابت والمنقضي للمنقضي ولقائل ان يقول الكلام في علة تجدد اجزاء الحركة
الغير الطبيعية كالكلام في علة تجدد اجزاء الحركة

لكن يجاب بان الطبيعة مع كل حالة غير ملائمة علة للحركة ومع كل حركة
علة لحالة اخرى غير تلك الحالة لئلا يلزم الدور فلا تزال الحالات موجبة للحركات
والحركات معدة للحالات على الوجه المستمر لغير اثر الى الان تعشق الطبيعة
الى الحالة الطبعية وكذا الكلام في النفس بالنسبة الى الحركة الارادية وذلك
لان النفس في ذاتها ثابتة فتقتضيها ثابت فلا تكون الحركة الارادية
مقتضى النفس فلا بد من انضمام اليها وذلك الامر ليس هو التصور
الكلي لان نسبته الى جميع الجزئيات على السوية بل التخيلات الجزئية المنبعثة
عنها الارادات الجزئية المتجددة الموجبة لجزئيات الحركة ونجد كل من الارادة
والحركة بتجدد الاخرى على وجه التصال كما عرفت في الحركة الطبعية ولا يخفى
على المتفطن انه كما لا يجوز ان يكون فاعل الحركة ثابتا محضا بلا تبدل حال
بعد حال لك بحكم القابل لها فكل ما يقال في تصحيح نسبة الحركة الى الفاعل يجب
ان يؤتى مثل ذلك في تصحيح نسبتها الى القابل

فصل في الزمان

هذا الفصل ثلثة الاول لتنبيه على ماهية الزمان الثاني في تحقيق ماهيته
الثالث في بيان كونه غير مقطوع البداية والنهاية وقبل الخوض في المطالب
ينبغي ان يعلم ان الناس قد اختلفوا في الزمان اختلافا عظيما فمنهم من
لم يثبت له وجودا عينيا ومنهم من نفى وجوده الا بحسب الوهم والمثبتون
لوجوده منهم من جعله جوهرا ومنهم من جعله عرضا والجاعلون له جوهرا
منهم من جعله جوهرا مفارقا غير جسماني وفرقة منهم زعمت انه
الواجب لوجوده لذاته تعالى ومنهم من جعله جوهرا جسمانيا هو الفلك الاعلى

والحجا على انه عرض غير قار فهو اما نفس الحركة او غيرها
فهنا تفصيل المذاهب ومآخذ كل فريق فحجة المنكرين لوجوده اولا
انه لو كان موجودا لكان منقسما والا لزم ارتفاع المتقدم والمتاخر عن الموجود
وهو باطل بالبداهة ولزم ان يكون وقت وجود الحادث ووقت عدمه واحدا
فيلزم كونه موجودا ومعدوما وهو محال واذا كان منقسما كان بعضه منقضيا
وبعضه متجددا اذ لو كان حاصلا بجميع اجزائه لعاد المحال المذكور فيكون
بعضه ماضيا وبعضه مستقبلا وهما معه ومان لا معه واما الآن الغير
المنقسم المحقوف فلم يكن له وجود اما عندنا فلانه طرف الزمانين
والشيء اذا لم يكن موجودا امتنع ان يكون طرفه موجودا واما عند
من يثبته فلان الطرف لا يوجد الا اذا وقع وقطع اذ الطرف والزمان عندهم
غير مقطوع من الجانبين والجواب ان الوجود المطلق اعم من الوجود في
الآن او في الماضي وفي المستقبل ولا يلزم من رفع الاخص رفع الاعم كما
ان المكان اذا كان موجودا لا يلزم ان يكون موجودا في المكان
او في طرفه كذلك الزمان اذا كان موجودا
لا يلزم ان يكون موجودا في الماضي وفي المستقبل وقد
هو طرفه والحجة الثانية لو كان الزمان موجودا لكان بعض
اجزائه قبل البعض كما بينا فتلك القبلية لا تكون بالذات اما اولا فلان العلة من حيث هي علة واجبة الحصول مع المعلول وههنا يمتنع حصول
الجزء المتقدم مع الجزء المتاخر واما ثانيا فلان الجزء المفروض علة

امّا ان يكون علة لماهية الجزء الآخر او للازم من لوازم ماهيته او لامر
عارض له او نقول هذا امّا ان يكون علية الجزء المتقدم لماهيته او للازم
من لوازم ماهيته او لامر عارض له فعلى الاولين يلزم كونهما متخالفين بحسب
الماهية والا لزم كون العلة علة لنفسها وهو محال فكل جزء يفرض
في الزمان يجب ان يكون مخالف الماهية للجزء الآخر لكن الاجزاء الممكنة
الانقراض في الزمان غير متناهية وتخالفها بحسب الماهية لا يتوقف امتياز
بعضها عن بعض على الفرض فامكن له من الاقسام الغير المتناهية بعمان تكون
حاصلة بالفعل متمايزة فكل واحد من تلك الاجزاء غير قابلة للانقسام والا
كانت له اجزاء متمايزة حاصلة بالفعل فلم يكن واحدا وقد فرض كذلك هف
فيلزم تركب الزمان عن الآنات المتتالية المستلزم لتركب الجسم من الاجزاء
الغير المتجزية وقد بين بطلانه وعلى الثالث وهو كونه علة لامر عارض
لماهية الجزء المتاخر او كون علّيته لامر عارض له يلزم جواز صيرورة
الغد امسا والامس غدا وذلك محال وايضا اذا كان الجزء المتاخر ممكنا ان يكون
هو بعينه متقدما كان حصول القبلية له بسبب وقوعه في الزمان المتقدم وذلك
القول في الجزء المتقدم فيلزم ان يكون للزمان زمان هف فثبت ان تقدم
اجزاء الزمان بعضها على بعض ليس بالعلية ولا بالطبع ولا بالشرف بعين
ما ذكرناه ولا بالمكان وهو ظاهر فهذا ذن بالزمان كان اصناف التقدم منحصرة
في الخمسة باتفاق الفلاسفة فيكون للزمان زمان وينتقل الكلام الى ذلك الزمان و
هكذا الى غير النهاية والجواب ان المتقدم والمتاخر اذا لم يكونا جزءين من اجزاء الزمان

منحة الوهاب

يجب ان يكون اتصافهما بالتقدم والتاخر لاجل وقوعهما في زمان يكون
احدهما قبل والاخر بعده واما اذا كانا جزئين من اجزاء الزمان فلا يلزم
ان يكون كل منهما في زمان آخر اذ التقدم والتاخر من العوارض
التي تعرض لاجزاء الزمان لذواتها لا لملاحظة امر آخر معهما فما به التقدم
والتاخر هو نفس اجزاء الزمان سواء كان المتقدم والمتاخر هي او غيرها
فكل جزء من اجزاء الزمان هو نفس القبل والقبلية باعتبارين كما ان ذات الباري
هو نفس الوجود والموجود باعتبارين والجوهر الممتد في ذاته نفس المتصل والاتصال
باعتبارين وكذلك التاخر الزماني والمعية الزمانية فان المعيين اذا كانا جميعا
غير جزء من اجزاء الزمان كان ما به المعية بينهما امرا ثالثا هو جزء من الزمان
واما اذا كان احدهما جزءا منه كان ذلك الجزء ما به المعية فيكون معروضا
باعتبارين فان قيل فالزمان اذا كان لذاته متقدما ومتاخرا وكل ما كان كذلك فهو
والزمان مجرد اضافة فنقول ليس مفهوم الزمان مجرد التقدم والتاخر
بل هو مفهوم آخر يقتضي التقدم والتاخر اذ هو من مقولة الكم ولكنه لذاته
يقتضي ان يكون معروضا لهذين الوصفين لانه لا معنى له الا التقدم والتاخر
كما ان الهيولى لذاتها جوهر لكن لذاتها تقتضي القوة ولا تستعد لذلك
لانها محض الاستعداد حتى تكون من مقولة الاضافة هذا
ما ذكر في هذا المقام وظني انه يجوز ان يكون حال عليه بعض تلك
الاجزاء لبعض بعينه فان كون بعضها متقدما وبعضها
متاخرا مع تشابهها وتساويهما في الحقيقة النوعية

لابد له من امور زائدة على ذاتها يكون سببا لامتياز بعضها عن بعض
ولا يلزم الترجيح من غير مرجح والجواب بان اجزاء الزمان يمتاز بعضها
عن بعض بذواتها الشخصية وهويتها غير مبينة فانه ان جاز هذا جاز
ان يقال في كل شيئين من نوع واحد انهما يمتازان بذواتهما من دون مميز واجزاء
الزمان اشتركت في الماهية والمحل فلا بد من مميز والحق في الجواب ان الزمان متصل
واحد في الخارج ولا جزء له بالفعل ولا بالقوة بحسب الخارج فلا حاجة الى مميز خارجي
ليمتاز شيء منه عن شيء واما بحسب الوهم والتصور فانه يمتاز بعض اجزائه
عن بعض بالتقدم والتاخر والقرب بما يوخذ في الوهم مبدأ والبعد عنه
ولا يبعد ان يمتاز ايضا بنسب كوكبية في الاجرام السماوية من مقابلاتها و
مقارناتها وغيرها من الاوضاع التي تحدث فيما بينها الحجة الثالثة ان المعقول
من الزمان ما به يتقدم الاشياء بعضها على بعض ويتاخر بعضها عن بعض
بالتقدم والتاخر اللذين يمتنع ان يوجد المتقدم والمتاخر بهما معا وهذا المعنى
لو كان موجودا لكان متعلقا بالمادة الجسمانية والحركة والتغير مع ان
هذا المعنى يوجد في غير الجسمانيات والمتغيرات فان الباري تعالى يصدق
عليه انه قبل كل حادث عند عدمه ومع كل حادث عند وجوده فاذا
قطعنا النظر عن سائر اقسام المتقدم من العلية والشرف والطبع وجردنا
النظر الى ذاته تعالى كان موجودا مع عدم الحوادث وهو الآن موجود معها فهي
فكانت قبليته تارة ومعيته اخرى كقبلية سائر الاشياء ومعيتها فاذا كانت
هذا النحو من القبلية والمعية فيما يستحيل عليه الحركة والتغير فعلمنا ان حصول

بلفظ المقبول بالنسبة الى الصدرية وبضمير الجمع وهو اسم كانت وكذا لفظة السبع كانت وخبر قوله الزمان كقبلية آية الله

التقدم والتاخر هذا الوجه لا يتوقف على وجود الزمان المتعلق بالحركة والجواب
ان نسبة الباري تعالى الى جميع الموجودات نسبة واحدة هي المعية الغير الزمانية
ولا تجدد ولا تعاقب للزمانيات بالنسبة الى الباري القيوم فكلها توجد
بالنسبة اليه تعالى مرة واحدة اما مبدعاتها فلانها في زمان واما كائناتها فكلا
في زمانه فيعبر عن نسبته تعالى الى المبدعات بالسرمد وعن نسبته تعالى الى الكائنات
المتغيرة بالدهر كما يعبر عن نسبة المتغيرات بعضها الى بعض بمتى واما
من زعم ان الزمان واجب لوجود لذاته فهو ان الزمان يلزم من فرض
عدمه لذاته امر محال وكل ما يلزم من فرض عدمه محال فهو واجب الوجود
لذاته اما الكبرى فضرورية واما الصغرى فلانا لو فرضنا عدم
الزمان قبل وجوده او بعده وجوده لكانت القبلية والبعدية زمانية
فقد لزم من فرض عدمه فرض وجوده فتجويز العدم على الزمان
متناقض والجواب ان استحالة نحو خاص من العدم لذاته لا يقتضي
استحالة مطلق العدم وواجب لوجود لذاته ما يمتنع عليه جميع انحاء
العدم لذاته والزمان لا يابى لذاته ان لا يوجد اصلا وان ابى لذاته ان
يعدم بعد كونه موجودا واما ظن كون الزمان جوهرا قائما بنفسه
مفارقا عن المادة المنسوب الى افلاطون الالهي وشيعته من الاقدمين
فمبناه التي زعم عن مضايق الشبه الواردة على مذهب المعلم الاول من كون
الزمان مقدارا للحركة قالوا لا يقع في بحت ذات الزمان تغير اصلا عالم يعتبر نسبته
الى المتغيرات فلم يقع فيه شيء من الحركات والتغيرات لم يكن فيه لا الدوام

والاستمرار وان وقع فيها شيء منها حصلت لها قبليات وبعديات لا من جهة
التغير في ذات الزمان والمدة بل انما هي من قبل تلك المتغيرات واستصوب
ذلك الامام حيث قال في شرح عيون الحكمة ان الناصرين لمذهب
ارسطاطاليس في ان الزمان مقدار الحركة لا يمكنهم التوغل في شيء من مضايق
المباحث المتعلقة بالزمان الا بالرجوع الى مذهب الامام افلاطون والاقرب عنده
في الزمان وفي المدة هو مذهب افلاطون وهو انه موجود قائم بنفسه مستقل
بذاته فان اعتبر بالنسبة ذاته الى ذوات الموجودات الدائمة المنزهة
عن التغير يسمى بالسرمد من هذا الاعتبار وان اعتبر بالنسبة ذاته الى ما قبل
حصول الحركات والمتغيرات فذلك هو الدهر وان اعتبر بالنسبة ذاته
الى كون المتغيرات مقارنة معه فذلك هو الزمان وقال ايضا وانما مذهب
افلاطون فهو الى المعالم البرهانية الحقيقية اقرب وعن ظلمات الشبهات
ابعد ومع ذلك فالعلم التام ليس الا عند الله تعالى والجواب ان هذا
الظن نفيس بما سيأتي من تحقيق ماهية الزمان وانها مقدار لما هو
ذو تقدم وتاخر في ذاته لا يوجد المتقدم منه مع المتاخر بحسب الذات
وماهية تتعلق بامر متغير له ان بعضه فائت وبعضه لاحق ومثل
هذا الامر الذي وجوده على سبيل حدوث امر فامر لا يكون الا مادة ثم ان
متعلق بالمادة بتوسط الحركة فلا يكون مقدارا كيف ولو لم يكن الزمان
منقضيا سيالا في ذاته لكان الشيء الذي حدث الآن فهو قد حدث
في زمن الطوفان وحينئذ لا يكون بين الاشياء تقدم وتاخر وهو ما يدفعه الحس

بالجملة لو لم يكن في الموجودات شيء يكون متقدما ومتاخرا بالذات لا يوجد
التقدم والتاخر في شيء من الاشياء بالعرض وذلك شيء هو المسمى بالزمان
واذا كان الزمان منقضيا متجددا الذاته استحال ان يتعلق وجوده بالفلك
عن المادة اذ لا تجدد ولا انسلاخ في عالم القدس فضلا عن ان يكون هو بنفسه
جوهرا قائما بذاته مفارقا عن المادة ووهم من جعل الزمان جسما هو الفلك
الاعظم لزعمه ان كل شيء في الزمان وكل شيء في الفلك والمقدمتان على تقديم
حقيقتهما لا تنتجان الا ان بعض ما يوجد في الزمان يوجد في الفلك واما من
جعل الزمان نفس الحركة فاستدل عليه بامرين الاول ان الزمان منقض
متجدد والحركة ايضا كذلك والجواب اما اولا فبان الموجبتين في
الشكل الثاني لا تنتجان واما ثانيا فبان الاوسط غير متكرر اذ التقضي
والتجدد في الزمان بالذات وفي الحركة بالعرض كما هو اي الجهور او
بالعكس كما هو اي بعض آخر الثاني ان من لا يحس بحركة
لا يحس بزمان والجواب ان هذا انما يوجب الاتحاد فان ههنا وجوها
من المغايرة والفرق بينهما يمكن ان نعكسها واحدا منها ان الزمان
قد يوخذ في حد الحركة السريعة دون العكس ومنها ان حركة
تكون اسرع من حركة ولا يكون زمان اسرع من زمان
ومنها انه قد يكون حركتان معا ولا يكون زمانان معا
ومنها ان جزء الزمان زمان وجزء الدور ليس بدور ومنها ان الحركتان قد تتحدان في
الزمان وما به الاختلاف غير ما به الاتحاد ومنها ان السريع هو الذي يقطع المسافة

في زمان بصورة في حركة اقتضى وتشخص حكم الحركة الاولى المعلكية فهذه
حجج اصحاب هذه المذاهب قائمة في الزمان واجيبت تارة اما تخرق ما ذهب اليه
اهل الحق فيه فقيه برهانان اقامة الاول وهو المناسب لمسلك الاكثرين ولهذا
ذكره الشيخ الرئيس في النمط الخامس من الاشارات فتقريره ان الشيء اذا كان عند
مع وجود شيء آخر واذا صار معدوما وان ذلك الشيء متقدما عليه بالعتبار
اقترانه مع عدم الحادث ومعه باعتبار اقترانه مع وجوده فتقدم الشيء
المتقدم ليس باعتبار نفس ذاته لان ذاته قد توجد مع ذات المتاخر بخلاف
قبليته كالاب بالقياس الى الابن فان جوهر الاب يوجب مقارنا لجوهر الابن واما
قبليته للابن فلا توجد مع جوهر الابن فاذن قبليته زائدة على ذاته وكذا
باعتبار وصف لازم لذاته وانه باطل ايضا لما ذكرنا من ان ذات
المتقدم توجد مع زوال وصف التقدم وذلك عند كونه متقارنا لوجود
ما تقدم عليه بل نفس عدم المتاخر اذ قد تكون بعد وجوده ايضا وكذا باعتبار
مركب من اعتبار نفس وجود المتقدم واعتبار نفس عدم المتاخر اذ قد تحقق هذه
الهيأة التركيبية بدون الاتصاف وجود الاب مع العدم الحاصل للابن بعد
الوجود مع انه ليس هذا الاعتبار متقدما على الابن بل متاخرا عنه كالذات
الفاعل فانه قد تكون تارة مع وبعد وبالجملة لا بد لعروض القبلية والبعدية
من امر يكون معروضا له لذاته اذ كل صفة يتصف بها شيء او اشياء لا
بالذات فلا بد من ان تنتهي الى ما يتصف بها بالذات لاستحالة التسلسل ولا
ان يكون المعروض بالذات للقبلية والبعدية امورا متفاصلة غير منقسمة

يقتضي كل منهما الذات سبقا على لاحق ولحوقا لسابقه الا لو فرضنا متحركا يقطع
بحركته مسافة يكون بين ابتداء حركته ولنتهاء هما قبليات وبعديات متصورة
ومتجددة مطابقة لاجزاء المسافة والحركة فاذا تحقق قبليات وبعديات متصورة
ومتجددة على سبيل الاتصال والانطباق لاجزاء المسافة فيجب ان يكون ما هو المعروض
بالذات لتلك القبليات والبعديات امرا لا يزال يتصرم ويتجدد على الاتصال بحيث
يستحيل انفكاك التصرم والتجدد عنه ويكون جزء منه لذاته قبل وجزء
اخر منه لذاته بعد ويمتنع لذاته صيرورة القبل بعدا والبعد منه قبلا وهذا هو
المعنى بالزمان واما البرهان الثاني فهو الذي اشار اليه المصنف بقوله اذ فرضنا حركة واقعة في مسافة على مقدار ما من
من السرعة وابتدأ معها حركة اخرى ابطأ منها واتفقتا في الاخذ والترك وجدت
البطيئة قاطعة لمسافة اقل من مسافة السريعة والسريعة قاطعة لمسافة اكثر
وربما اتفقتا في احدهما فقط فيتفق مقطوعاهما من المسافة واذا فرضنا معهما اخرى
على مرتبتهما من السرعة واتفقتا في الاخذ والترك وجدتهما قاطعة لمقدار
واحد من المسافة وان ابتدأت احدهما ولم تبتدئ الاخرى ولكن يركتا معا او تكون على عكس
وتيرة احدهما تقطع مسافة اقل مما تقطع الاخرى واذا كان كذلك كان بين اخذ السرعة وتركها
امكان اي امر محدود ليسع قطع مسافة معينة بسرعة معينة واقل منها ببطوء
معين وليس هو نفس شيء من المسافة والحركة او السرعة والبطوء فان كل واحدة منها
تختلف مع الاتفاق فيه وتتفق مع الاختلاف فيه واعترض الامام الرازي
في المباحث المشرقية على هذا البرهان بانه لا خذ فيه السرعة والبطوء المأخوذ في

مفهومها الزمان وكون الحركتين معًا في الاخذ والترك وليست هذه المعية الا المعية الزمانية
التي يمكن اثباتها الا بالزمان فقد اشتمل البيان على الدور واجاب عنه بان المطلوب هذا
البيان اثبات حقيقة الزمان على الوجه المخصوص من كونه كمية للحركة فان العلم بوجوده
من الاولیات وهذا قيل الزمان ظاهر لا ينبغي خفي الماهية والعلم بوجوده كافٍ في
القطع بتحقق هذه الامور والمناسب ههنا ان يقال ان الغرض ههنا اثبات
الزمان على وجهٍ يترتب عليه اثبات كونه مقدارًا للحركة وربما يجاب بمنع توقف العلم
بتحقق هذه الامور على العلم بوجود الزمان في الخارج فان المنكرين لوجوده في الخارج
يعترفون بكون شيء مع شيء وبكون حركة اسرع من حركة وانما يتوقف ذلك
على ملاحظة الزمان في الجملة سواء كان موجودا خارجيًا او وهميًا فيمكن
ان يجعل ذلك ذريعة الى اثبات وجوده في الخارج والحق ان المتوقف
على ملاحظة الزمان انما هو تصور حقائقها لا العلم بوجودها وذلك من البديهيات الغير المحوجة
الى ملاحظة الزمان عينًا او ذهنًا والمأخوذ في البرهان انما هو هذا الاذاك
وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان فانه اذا انتصفت المسكونة بعينها او
كل من السرعة والبطوء بعينه حصل امكانان متساويان كل واحدٍ منهما نصف
الامكان المفروض ولا ايضا فان في الوجود حركات كثيرة مختلفة في الاخذ او
الترك او فيهما جميعًا والامكانات الواقعة بين اخذ تلك الحركات وتركها متخالفة بالزيادة
والنقصان وكل قابل للزيادة والنقصان بالذات فهو مقدار اذا كان متصلًا
وذلك الامكان كذلك فيكون مقدارًا اما ان قبوله للزيادة والنقصان بالذات
فلان العقل اذا نظر اليه وجده قابلًا لهما مع قطع النظر عن الحركات والمسافات

وغيرهما من الاشياء وهذا يدل على ان قبولهما اما هو بالذات واما انه متصل واحد
فلانه لو كان منقسما الى امور غير منقسمة لادى ذلك الى تركب المسافة من
الاجزاء التي لا تتجزى لانطباقه على الحركة المنطبقة على المسافة واذا ثبت انه
مقدار فنقول كل مقدار اما ثابت اي قار الذات مجتمع الاجزاء في الوجود
معا او غير ثابت وذلك لامكان مقدار غير ثابت اذ لا يجب اجزاؤه ان معا
لانه لو كان مقدارا ثابتا لكان اما مقدار المسافة او لمادة المتحرك وكل
منهما باطل اذ على الاول يلزم كون جميع الحركات الواقعة في مسافة واحدة او مسافات
متساوية في ذلك الامكان وليس كذلك وعلى الثاني يلزم كون زيادة المادة بزيادة
ونقصانها نقصانه ويلزم كون الاصغر جسما اسرع حركة والاكبر ابطأ وفي الخلاء
بعكس ما ذكرناه لانه قال هذا المقدار لو كان مقدارا للمادة لكان بزيادة بزيادة
المادة ولو كان كذلك لكان كل ما هو اسرع البر واعظم واعترض عليه صاحب المباحث
المشرقية بان هذا المقدار في الاسرع ليس اعظم مما في الابطأ حتى يلزم ان يكون
الاسرع اعظم بل هو في الاسرع اقل مما في الابطأ لان الاسرع هو الذي يقطع المسافة
في زمان اقل فاذن الصحيح ان يقال لو كان هذا المقدار للمادة لوجب ان يزداد المادة
فيلزم ان يكون الابطأ اعظم لان هذا المقدار في الابطأ اعظم ويمكن توجيه كلام
الشيخ بوجه لا يرد عليه شيء بان يقال معناه لو كان هذا الامكان مقدارا للمادة
يلزم ان يكون ما هو الاسرع في الحركات الطبيعية وهو الذي يكون مقداره جسميته الكبرى
لشدة الميل الطبيعي منه كما سنبين في موضعه يكون ازيد في هذا المقدار ليس كذلك بل الامر
بالعكس فان ما هو الابطأ فيها وهو الذي جسميته اصغر وميله لضعف يكون ازيد

في هذا المقدار فههنا امكان مقدار غير ثابت وهو المعنى من الزمان فثبت
اى امكان هو مقدار آخر وفي بعض النسخ مقدار اخر اى زمني مقداره ١٢ منه رح
انيته واما المطلب الثاني الذي هو تحقيق ماهية الزمان فهو ما اشار اليه
بقوله وهو مقدار الحركة لانه ثبت انه كمية متصلة وكل كمية متصلة هو اما
يخ اما ان يكون مقدار الجسم ولهيأة قارة من هيئات الجسم او يكون مقدارا
لهيأة غير قارة منها لا سبيل الى الاول اي كونه مقدار الجسم ولهيأة قارة
لان الزمان غير قار وما لا يكون قارا لا يكون مقدار الجسم ولهيأة قارة مثل لانه يلزم
ح ان يوجد الشيء بدون مقداره اللازم له اذ مطلق المقدار لازم للشيء
المقدار كما يحكم به الفطرة واعترض عليه لعلامة القوشجي في حواشيه على
بعض شروح هذا المختصر بان الجسم اذا تحرك بالحركة الكمية يكون له الكم الغير القار
مقدار للجسم القار ولا يبقى الجسم والمقدار بدون مقداره ورد عليه كما هو
منقول في الحواشي الفخرية بان الكم الذي يتحرك فيه الجسم ليس غير قار لاجتماع
اجزائه نعم افراد كمية هذا الجسم غير مجتمعة وهذا لا يقتضي غير قارية فرد من
افراد الكم في تلك الصورة قول الاولى في الجواب ان يقال ان الكم الذي يتحرك فيه
الجسم له فرد واحد زماني تدريجي لا يخ المتحرك عنه في زمان حركته وافراد
آنية يتلبس المتحرك في كل آن بواحد منها فلا يلزم ح خلو الجسم عن مقداره لا
في الزمان ولا في الآن بخلاف ما اذا كان الزمان مقدارا لامر قار فانه لا محيص يلزم
خلو ذلك الامر عن مقداره في كل آن فرض ذا لا يكون للزمان فرد آني اصلا
فهو مقدار لهيأة غير قارة وكل هيأة غير قارة فهي الحركة هذا موافق لما ذهب اليه شيخ
الاشراق من ان الغير القار بالذات كالحركة والزمان غير قار بواسطة

حاشية في مادة الكم قبل قول الشارح وهو مقدار الخ
اقول ولا يخفى ان مادة الكم قبل قول الشارح وهو مقدار الخ
فحينئذ المادة والصورة لا تحققان معا
الطبيعيات بالصورة فهو ان
مقدار في ذاته وغير قار بالذات
منهم قائلون بموجودية الزمان
بما ذكرنا فيما سبق
اصلا فتدبر ١٢ منه
بحر العلوم ره
لانه يلزم ان يوجد الشيء بدون مقداره اللازم له اذ مطلق المقدار لازم للشيء
المقدار كما يحكم به الفطرة
بحمل بعض الحيوانات
ما يقوله الشارح
فساده ظاهر ان الزمان
بحر العلوم ره
الحركة التوسطية
الحركة القطعية
الحركة التوسطية
الحركة القطعية
الحركة التوسطية
الحركة القطعية

الحركة فعلى التقدير المذكور لا يلزم كون الزمان حركة وكونه مقدارا للنفسية
اما ايراد النقض على كلامه بسائر الامور التي قد تحصل على سبيل التدريج كالمقولات
التي يقع فيها الحركة وكحدوث السطح العير القار والجسم التعليمي العير القار فيما
اذا قطع الجسم بشيء وكالخط العير القار الحاصل من حركة الكرة على السطح
المستوي على ما ذكر في الحواشي الجغمينية فمبني على عدم التفرقة بين الاتصاف بالشيء
بالذات والاتصاف به بالعرض فاما ما اجاب به صاحب الحواشي عن بعض هذه النقوض بقوله
كانت الحركة تدريجية لانه لا يحصل السطح العير القار اذا قطع الجسم شيئا ما لقطع
تدريجي والحاصل في كل آن من زمان القطع امر منقسم لاستحالة الجزء فالحاصل
في كل آن مجتمع الاجزاء لا غير قار وحصوله الحاصل من حركة الكرة على السطح مما
عرفت من ان زمانها عين موضع الملاقاة لا يكون في آن بل يحصل الا
بالحركة وهي في زمان الحركة غير ملائمة للسطح كما ذكره الشيخ في الشفاء
فاقول فيه وجوه من الخلل غير خفية على من استحضر الاصول التي قد ذكرناها سابقا
وما ذكره الشيخ في الشفاء ليس كلاما في نفي الملاقاة الآنية عن الكرة للسطح في زمان
حركتها عليه بل في الملاقاة الزمانية بينهما عند ما فالزمان مقدار الحركة ولهذا
من غفل عن الحركات غفل عن الزمان كما وقع لاصحاب الكهف والقوم من المتألهين على
ما حكى المعلم الاول واما المطلب الثالث الذي هو كون الزمان غير مقطوع البتة
والنهاية بضم فقوله ونقول ايضا ان الزمان لا بداية له ولا نهاية له لانه لو كان له
بداية لكان قبل وجوده قبلية لا توجد مع البعدية وكل قبلية لا توجد مع البعدية
ففي زمانية ومعروضها بالذات نفس اجزاء الزمان لما ذكرنا من ان معروض

هذا النحو من القبلية ليس بفضل لعدم الذي وصف بالقبلية لزوال هذه
الصفة منه اذ المحقق بعد البعد ولا نفس شيء فرض سابقا غير اجزاء الزمان
كالفاعل وغيره اذ قد يوجد مع البعد وبعده ايضا ولا نفس محقق وجود
السابق وعدم اللاحق بذا اعتبار امر آخر اذ قد يتحقق ايضا بعد البعد فثبت
انه اذا فرض عدم الزمان قبل وجوده قبلية لا تجامع معه المعية يكون المفروض
بقبلية عدمه نفس وجوده فيكون قبل الزمان هف ففرض عدم الزمان يستلزم
فرض وجوده وهذا معنى قول المعلم الاول من قال بحدوث الزمان فقد قال بقدمه
من حيث لا يشعر وذلك لو كان له نهاية كان عدمه بعد وجوده بعدية لا تجتمع
مع القبلية فيكون زمانية بالمعيات المذكورة فيكون بعد الزمان زمان هف
ولما ثبت ان الزمان من عوارض الحركة والحركة من عوارض الجسم فالقول
في الجسم والحركة كالقول في الزمان وهذه احدى الشبهات الملقاة على بقدم العالم
ويمكن دفعها بما تشبث به طائفة من المتكلمين من ان تقدم عدم الزمان
على وجوده لا يجب ان يكون زمانيا كما ان تقدم بعض اجزاء الزمان على
بعض آخر هيئة لا يكون زمانيا والا لزم ان يكون للزمان زمان بل هو
نوع آخر غير ما بالزمان وبالشرف والرتبة والعلية والطبع كما عقل نوع
آخر من التقدم في الزمان بحيث لا يستدعي زمانا فليعقل مثل ذلك في تقدم
عدم الزمان على وجوده حتى لا يلزم ان يكون ذلك التقدم زمانيا لانك قد علمت
ان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض زماني كيف وقد ذكرنا ان مصداق
الحمل ومطابق الحكم بهذا النحو من التقدم والتاخر نفس اجزاء الزمان بلا ملاحظة

امر آخر غيرها ولا بان الحوادث الماضية يتطرق اليها الزيادة والنقصان وكل
ما كان كذلك فله بداية فللحوادث الماضية بداية كان المحكوم عليه بالزيادة
والنقصان يجب ان يكون موجودا ومجموع الحوادث من حيث هو مجموع مما
وجوده في الخارج ولا يحكم عليه حكما ثبوتيا خارجيا بل بان يقال امتا او لا
هو انا لانم ان الزمان لو كان له بداية وجب ان يكون له عدم قبل وجوده
اذ التناهي في المقدار سواء كان قارا او غير قار لا يستدعي المسبوقية
بالعدم نعم ان تناهى البعد المكاني في مقداره لا يستدعي كونه مسبوقا بالعدم لذلك
حكم تناهي الزمان فان مجرد تناهيه لا يوجب مسبوقيته بعدم سابق عليه وكما
ان تناهي الفلك الذي هو محدد جهاته الامكنة لا يستلزم تاخره عن امر متقدر
موجود او موهوم خلاء او ملاء تاخرا امكانيا فكذلك تناهي الزمان الذي
هو محدد جهات الازمنة وعرض الزمانيات لا يستلزم تاخره عن متداد زماني
هو موهوم او موجود مقارن لشيء او غير مقارنه تاخرا زمانيا وان كان
الوهم يعجز عن ادراك تناهيه كما يعجز عن ادراك انه ليس وراء الفلك الا على
شيء لا خلاء ولا ملاء وامكانيا فهو ان الزمان لما كان امرا متصلا موجودا
في الخارج كما بينا فيجري فيه اكثر البراهين المذكورة في تناهي الكميات من التطبيق والتضا
والوسط والطرف والحيثية والاعتذار بعدم وجود اجزائه مجتمعة غير مجد
في نفي جريان تلك البراهين لانه وان لم يجتمع اجزاؤه في حد واحد ولم
يحضر بعضها عند بعض في مدارك المحسوسين في مطمورة الزمان المسجونين
في سجن المكان لكنها في الواقع موجودة بوجود واحد شخصي ما بالنظر الى المبادي

العالية على الزمان والمكان وما هو على منهما مجتمعة التحقق متوافقة
الحضور اذ لا فقد ولا غيبة هناك الا للامور المستحيلة بالكل ما يكون وجوده
تدريجيا بالنسبة الى زماني يضع وذهني يقيا الى المراتب الرفيعة وكذلك
كل ما هو غائب عن مكاني هو حاضر عندهم فالتجدد والتصرم والحضور والغيبة
انما تحقق في الزماني والمكاني بالنسبة الى الزماني الآخر والمكاني الآخر واما بالنسبة
الى لقدوس الحق وضوب من الملائكة فلا يتصور شيء منها بوجه من الوجوه
فاذا كان الزمان في الواقع وبالقياس الى المفارقات والحق الاول موجودا
منصرما قارا فلا مجال لمنع جريان تلك البراهين ولقائل ان يقول لما كان
التناهي والنهاية من باب المضاف والمتضايفان متى كان احدهما بالفعل
كان الآخر بالفعل وان كان بالقوة كان بالقوة فنقول ان كان
للزمان نهاية في الوجود كانت نهايته لا محة آنا فلا يخلو اما ان يكون
وجود الآن مع الزمان مقارنا له فيكون للزمان معية ومقارنة
في الوجود مع الآن وهذا باطل لان الزمان منقسم والآن غير منقسم
فكيف يكون بينهما مطابقة واما ان يكون وجوده متقدما على وجود
الزمان فيكون الآن بالفعل حيث يكون الزمان بالقوة مع انهما
متضايفان والمتضايفان لا يكون احدهما بالفعل والآخر بالقوة
وهذه الشبهة قد سنحت لي في سابق ايام التحصيل وقد عرضتها
على استاذي ادام الله علوه ومجده فاقاد ان الزمان على تقدير
التناهي لا يلزم ان يكون له طرف بالفعل فان التناهي قد يطلق بمعنى

قطع الاستداد في جهة تماديه وقد يطلق بمعنى تناهي العدد العارض للمقدار
بسبب تجزيته باجزاء متساوية وقد يفارق المعنى الثاني الاول كما
في محيط الدائرة فليكن الزمان ايضا من هذا القبيل هذا واقول
يمكن الجواب عنها بوجوه الجزء الاول انها منقوضة بالحركة الحادثة
فان بدايتها ان كانت موجودة فلا يخ اما ان يكون التي هي بدايتها موجودة
معها وهو محال لامتناع المطابقة بين بداية الحركة وبينها وان لم تكن
موجودة كان احد المتضايفين بالفعل والآخر بالقوة فيلزم ان لا يكون
شيء من الحركات متناهيا هف انا نقول في ان المضاف قد يكون بسيطا
حقيقيا لا يكون له معنى غير نفس الاضافة وقد يكون ذاته من مقولة
اخرى قد تعرضها الاضافة وهو المضاف المشهوري فنقول لكل من
الزمان المتناهي والآن الذي هو طرفه حقيقة سوى كونه مضافا
وهما باعتبار ذاتيهما لا يجب ان يكونا معا في الوجود والاضافة انما تعرض
لهما في العقل ولا استحالة في وجودهما دفعة في العقل الثالث انا لا نسلم
ان الآن له مفهوم محصل بل لا معنى له الا قطع الزمان وهو امر
سلبي يعلل بتقدير تناهي الزمان لا يكون له بعلية الوجود
حتى يجب معه وجوده مع عدم الزمان والاضافة انما تعرض
باعتبار تحققه في العقل وقد قلنا انه لا محذور في اجتماعه
مع الزمان دفعة في العقل واما ما تمسك به رئيس الفلاسفة
في كتبه كالشفاء والنجاة والتعليقات والمبدأ والمعاد من

٢١١

الزمان تخطوا الدراية ويوقفنا في
الماضي لان احكامه الاستمرارية موجودة
وانه وصول الى المتحيل طرف وهو آن
ويقبل بين الطرفين الوكر فيلزم وجود
بين طرفين تزاحفت في الوجود الكل
الامور وهو آخر الزمان يتحيل ان الوصول
الذي يحاول الوكر الكل
الآن حاصل فيكون الحادث في
هذا الآن مقترنا بين الزمان الذي
قبله وبعضي في زمان السكون قال
الشيخ في الشفاء وكتاب العلوم
فان الآن عرض في الزمان على
ما تقدم في الفصل الاشكال
الخ

انه لو كان الزمان حادثا لكان فرض حركتين متفاوتتين
في السرعة والبطوء
تنتهيان معا بداية الزمان امكان يكون ممتنعا او ممكنا فان
امتنع فذلك الامتناع ان كان عائدا الى ذات المقدور لزم
انقلاب الشيء من الامتناع الى الامكان الذاتي وان كان
عائدا الى قدرة الله تعالى لزم انقلابه من العجز الى القدرة وكلاهما
محال فاذن هذا الفرض ممكن فلا يخلو اما ان يمكن ان تبتدئ
الحركتان العظمى والصغرى معا وتنتهيا او لا يمكن ومحال
ان تبتدئا معا وتنتهيا معا فلا بد من ان تتخلف الصغرى
عن الكبرى بشيء فما تخلفت به عنها هو مقدار ذو تقدم
وتاخر وهو الزمان فيكون قبل الزمان زمان وهكذا
الى غير النهاية فبامكان وجود الحركات المختلفة يستدل
بوجود المدة على وجود الحركة والمتحرك فهو ليس مستدلا
برهانيا بل مبناه على قانون الجدل وانما يصح المخاطبة به مع بعض
المتكلمين من المعتزلة حيث يضعون امتدادا ثابتا بين
الاول تعالى وبين خلق العالم وسموه اللاوجود كما يضعون
فوق محدد الجهات خلاء غير متناه فان للمرهن ان يقول على
تقدير تناهي الامتداد الزماني يكون فرض وجود الحركة في
اللازمان كفرض وجود الممتنعات بالذات فان الانطباق
على الزمان ملحوظ في المفهوم من طبيعة الحركة والممتنع

الجامع العلوم رحمه الله تعالى

بالذات لا يكون مما يتعلق به القدرة اذ المصحح للمقدورية هو الامكان
وليس قبل الزمان كمية موجودة او موهومة حتى يتمكن
العقل من فرض وجود حركة او حركات فيها بل هذا
وامثاله من مخترعات الوهم وحوافاته فكما ان للوهم ان يتصور
الظاهر من الفلك الاعظم كرتين محيطتين بالعالم يماس السطح الباطن
من كل منهما السطح الاعلى من العالم بحيث يكون ما بين سطحي
احدهما ذراعا وما بين سطحي الاخرى ذراعين وهذا التوهم
لا يوجب تقديرا امتداد خلاء او ملاء فوق المحدد فكذلك
حكم فرض الحركتين المختلفتين قبل وجود الزمان الذي يقتضي
مدة ثابتة او عدما مستمرا فكما ان فرض الكرتين على
الوجه المذكور محال فكذلك فرض الحركتين محال والشيخ
ايضا لم يستعمل هذه الحجة على انه نظر حكمي بل على انه مسلك
جدلي مسكت للخصم كما يظهر من كلامه حيث
قال في الهيات النجاة ان المخالفين يلزمهم ان يضعوا وقتا
قبل وقت بلا نهاية وزمانا ممتدا في الماضي بلا نهاية
وهو بيان جدلي اذا استقصي فاد الى البرهان

من الاستقصاء (نسخة بدل الجديد ١٢)

تم الفن الاول فيما يعم الاجسام ويتلوه الثاني

تمت

٢١٣

خاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبع

لله الحمد على ما انعم به البيان من الزلال محمد مختار الفضل ذي الجلال المتقدس عن شوائب الانفعال محرك الاجرام الفلكية وساكن البسائط العنصرية مكون المطر والسحاب ومزين الجو بالشهاب مبدع المائل والمدبر ومخترع الحائل والتدوير وابهى درر تنظم في سلك الاسفار وازهر زبر تنثر في اردان صحف الكبار الصلوة والسلام على [illegible] شرح مطالع الانوار وعلى آله المقتبسين بقبساته الابرار واصحابه الموضحين بايماضاته الاخيار سيما المقولات العشر الاظهار الى يوم لا دار فيه الا الجنة او النار **اما بعد** فاقول وانا راجي رحمة الرؤف الرحيم المدعو بشبار تكريم المحمدي الحنفي مذهبا والبهاري الاسحاقفوري وطنا ان ارباب العقل متوافقون واصحاب النقل متطابقون على ان اربح المكاسب واعز المطالب تحصيل قوتي النظرية والعملية بالقواعد اليقينية من العلوم الحكمية اذ بها يسلك الانسان سبل العرفان ويخلص من سجن الحدثان والحرمان وقد صنف فيه علماء الامصار وفضلاء الاعصار صحفا شريفة وزبرا سنية وكان شرح هداية الحكمة للشيخ المحقق والبحر المدقق الحكيم الكامل والنحرير الفاضل الفائق على الاقران وعلم حكماء اليونان البارع في النقليات والعقليات سيما الطبعيات والالهيات صاحب التدقيقات كالبازي **صدر الدين محمد الشيرازي** تغمده الله بالغفران وسكنه بحبوحة الجنان متداولا بين الخواص والعوام ومقبولا لطبائع العظام وقد انطبع الجزء الاول من الطبعيات الذي هو اهم المهمات في السنة الثانية والستين بعد مضي الالف والمائتين من هجرة سيد المرسلين تحشى الذكي التقي والعالم الدري المولوي ابي الحسن المعروف بحسين علي الفتحفوري ثم اللكنوي تلميذ البحر الهمام الحبر القمقام رئيس فضلاء الدهر رأس كملاء العصر محقق الفنون العقلية مدقق العلوم النقلية مولانا المفتي **محمد سعد الله** اوصله الله الى غاية ما يتمناه فطار في الاقطار كالطير الطيار ولم يبق نسخة منه عند التجار وامتدت لطبعه الجديد اعناق الكبار فتوجه اليه من كل مصر في الامصار لاكاشتهار النير على نصف النهار نقاد جواهر العلوم وصراف دراهم الفهوم الماهر في العلوم العقلية والنقلية والكامل في البدايع الادبية وروضة البلاغة وريحان حديقة الفصاحة شيخ الاسلام ورئيس العلماء الاعلام جامع كمالات الانسان والانسان عين الاعيان مظهر غرائب اللطائف ومصدر غرائب الظرائف فرع الشجرة النبوية وغصن الدوحة المصطفية ذو السيرة الحسنة المرضية والاخلاق الكريمة العلوية العلامة الجليل الفاخر الذي لا تدانيه مناقبه ولا تحصر محي السنة السنية وقامع البدعة السيئة استاذنا المكنى بابي الحسنات مولانا الحاج الحافظ **محمد عبد الحي** ينبوع الخيرات متع الله المقتبسين ببقائه الى يوم الدين بحرمة خاتم الانبياء المبعوث في السموات والارضين وزاد على الحواشي السابقة حواشي مفيدة من عند نفسه فرائد فريدة فجاد بحمد الله كانه سلك من اللآلي المنظومة ودرج من الجواهر المنثورة ففي كل لفظة منه روض من المنى وفي كل سطر منه عقد من الدرر والحواشي التي كانت وقت التحشية حاشية استاذ كملاء الهند والسند والصين نظام الملة والدين وقدوة المتقدمين والمتاخرين بحر العلوم وحبر المحققين الفاضل اللبكني عماد الدين والعلامة الدهلوي خاتم المحدثين والمفسرين والمؤيد بتائيد الله مولانا احمد الله والعلامة الاوحد مولانا امجد والبحر الاعظم مولانا اعلم وفريد الدهر والزمان القاضي ارتضا علي خان بحر الفضل والجاه مولانا ولي الله تعليقات قاضي شريعة رسول الله مولانا المفتي محمد سعد الله مصححه من اختصه الله بلطفه السرمدي المولوي **محمد معشوق علي** طبع الفخر البهي **محمد علي بحشبخان** اللكنوي في المطبع العلوي في السنة الحادية والتسعين بعد المائتين والالف من هجرة سيد الاولين والآخرين وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على رسوله محمد وآله واصحابه اجمعين فقط

واسطے سند ایں کتاب کہ یہ کتاب چھپی ہوئی مطبع علوی کی ہے مہر

ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة

من فضل الملک القدير على طلاب شرح العسير انطبعت رسالة متعلقة بالمثناة بالتكرير اسمه

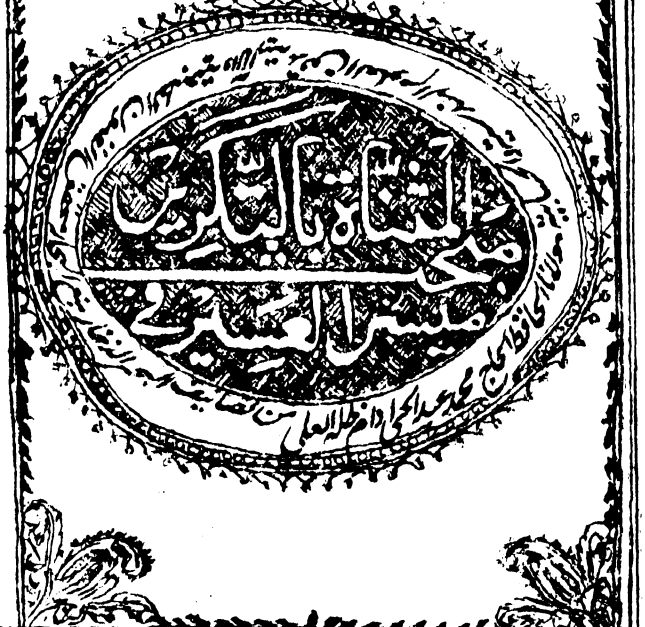

ابن الصدر المعتمد السيد المستند البحر الهمام الحبر القمقام مولانا محمد عبد الحليم ادخله الله فى دار النعيم

فى المطبع لعلوائهم محمد نجم خان اللكنوى

۵۱

ای فی فضائل الماثورة فان فضل سیدنا
ابی بکر علی سیدنا عمر کفضل سیدنا عمر علی سیدنا علی کما ثبت
فی الکتب المشهورة ۱۲ **منه سلمه ۵۲** للشیخ خیر الدین مفضل
بن عمر الاهری المتوفی فی حدود سنة ستین وستمائة تقریبا کذا فی کشف الظنون والاهری نسبة
الی اهر اسم قریة من قری گارزون کذا قال العماد وذکر السمعانی فی الانساب انه بفتح الالف وسکون
الهاء وفتح الهاء واسم قریة بالقرب من اصبهان ۱۲ **منه سلمه ۵۳** هو محمد بن ابراهیم صدر الدین الشیرازی
من تلامذة السید باقر واما وفاته فی سنة الف وخمسین وهو غیر الصدر الشیرازی المعاصر للجلال الدوانی وکانت وفاته
علی ما قیل سنة تسع وتسعمائة وذکر صاحب کشف الظنون ان وفاته فی حدود سنة ثمانین وتسع مائة ۱۲ منه

بسم الله الرحمن الرحیم

ابتدء الکلام بحمد المفضل المنعام رافع السماء بغیر عماد وراسخ الارض بالاوتاد وأثنی بالتکریر علی الملک القدیر مولف
النسب بین الاجرام والابعاد ومرصف الرواطب بین الاعداد وأثلث بشهادة ان لا الٰه الا هو وحده لا شریک له خلق
الازواج والافراد وتفرد بوحدته الحقیقیة من بین الآحاد وأربع بالصلوة والسلام علی سید الانام مرکز دوائر السیادة
والرسالة وقطر ربعات النبوة والکرامة متمم قصر الایجاد وعلی اله وصحبه لا سیما الاربعة المتناسبة هداة الاجداد اما بعد
فیقول المعتصم بحبل الصمد القوی ابو الحسنات محمد عبد الحی اللکنوی تجاوز الله عن ذنبه الجلی والخفی ابن سید العلماء سند
الفضلاء الحبر القمقام البحر الهمام مولانا محمد عبد الحلیم بوّاه الله فی قصر النعیم انی منذ اقرءت شرح هدایة الحکمة للفاضل
المتبحر فی الادانی والاقاصی الصدر الشیرازی کان یخطر ببالی ان اکتب ما تحل به معضلات مبحث الممتناة بالتکریر
وتیسر ما فیه من العسر العسیر لما انی رأیت جماعة من الطلبة متحیرین فی کشف مغلقاته وطائفة من الکملة متفکرین فی حل
مشکلاته وما ذلک الا لتوقفه علی اصول موضوعة فی علمی الحساب والهندسة وهما من الفنون المتعسرة علی اکثر الکملة فضلا
عن الطلبة وقد طلبوا منی مرارا شیئا فشیئا ان اتخذ وهما ظهیرا فصاروا فی تحصیل المقاصد العلیة کالجاری فی البریة وهم یزیل الاشتغال انواع الاشغال
عائقا عن بروز الامر المکنون ومانعا عن ایثار بنا شیئا لا یکون الی ان جاءت نوبة قراءة جمع من الاخوان الشرح المذکور
علی وصولهم الی المبحث المذکور رددی منهم الفاضل البر عن کل شین المتصف بکل زین المولوی محمد حسین ابن ذکی الفضائل المتوافرة والشمائل
المتکاثرة المولوی محمد تفضل حسین الاله آبادی سلمه الله ذو الایادی ذو الطبع السلیم المولوی محمد بشارت کریم بن المولوی
محمد هاشم بن ملک فضل علی الاسحاقفوی البهاری لازال متنعما بالخیر الجاری وجامع فضائل الانسان المولوی محمد عبد الرحمن
بن نعمان بن عثمان الصاحبگنجی حفظه الله عن شر النبی الغوی والفاضل المتین المولوی محمد محی الدین بن المولوی

المولوی محب علی البهاری لازال مغبوطا بفضل الباری ولم تختم نوبتهم الی ان جاءت نوبة قرأة التوحة الاذکی ذی
الفضل الاوفی المولوی محمد عبد الباری ابن منشی محمد لطف حسین النکرنسوی العظیم آبادی افیض عایة بجمال الایادی
فرأیتهم ممتدین اعناقهم الی تالیف رسالة وافیة وعجالة کافیة تکون جامعة للاصول الموضوعة وحاویة علی الفروع المرموزة
فتکون صدقة جاریة علی الانام یستفید منها الخواص والعوام لکنی مع ذلک کنت معتذرا لقلة الفرصة لاشتغالی بالتدریس
والتصانیف المطولة الی ان وافقهم الفاضل فارغ التحصیل البالغ الی درجة التکمیل الواقد الاوحد المولوی عبد الاحد
بن الشیخ امام علی الاله ابادی وطلب منی طلبا مکررا افتقمت لانجاح مکنونهم واجتهدت فی ابراز مظنونهم مسمیا الرسالة
بمیسر العسیر فی مبحث المثناة بالتکریر سائلا من الله تعالی ان یجنب من السهو والخلل اقلامنا ومن الخطاء و
الزلل اقدامنا راجیا ممن یستفید منها ان لا ینسوفی دعائهم فی خلواتهم وجلواتهم وان ینظر وافیها بنظر اللطف والوداد لا بنظر
الحسد والعناد وما توفیقی الا بالله علیه توکلت والیه المتوکلون ومثل ذلک یعمل العاملون ولنقدم هنا مقدمات تقدیمها من
المهمات ثم نخوض فی حل المعقود وکشف المقصود **المقدمة الاولی** کل عدد اذا ضرب فی نفسه یسمی حاصل الضرب مجذورا
ومربعا والمضروب جذرا کما اذا ضربت الاربعة فی الاربعة حصلت ستة عشر فهو مربع الاربعة والاربعة جذره واذا ضربت العشرة فی
نفسها حصلت مائة فهو مربع العشرة وهو جذره وکل مقدار اذا ضرب فی نفسه یسمی المقدار الحاصل مجذورا ومربعا
لذلک المقدار وهو یسمی جذرا وضلعا للمربع وضرب المقدار فی المقدار عبارة عن تحصیل مقدار ضلعاه المضروب
وضلعاه الآخران المضروب فیه کما اذا ضربت ذراعین فی ثلث اذرع حصل شکل مستطیل یحیط به اربعة اضلاع
ضلعاه المتوازیان کل منهما ثلثة اذرع وضلعاه المتوازیان الآخران کل منهما ذراعان واذا ضربت ذراعا
فی ذراع حصل شکل مربع یحیطه اربعة اضلاع کل منها ذراع **المقدمة الثانیة** کل عدد صحیح اذا نسب الی عدد آخر یسمی
کسرا بالنسبة الیه فمن الکسور کسور مسماة باسم یعبر بها عنها ومن الکسور کسور لا یعبر عنها الا بالاضافة الی ما هی کسور له اما
الاولی فهی النصف کالواحد اذا نسب الی الاثنین والاثنین اذا نسب الی الاربعة یکون بینهما نسبة النصفیة وان
کان کل منهما عددا مستقلا والثلث کالواحد بالنسبة الی الثلثة والثلثة بالنسبة الی التسعة والربع کالواحد بالنسبة
الی الاربعة والاربعة بالنسبة الی ستة عشر والخمس کالواحد بالنسبة الی الخمسة والخمسة بالنسبة الی خمسة وعشرین
والسدس کالواحد بالنسبة الی الستة والستة بالنسبة الی ستة وثلثین والسبع کالواحد بالنسبة الی السبعة والسبعة بالنسبة
الی التسعة واربعین والثمن کالواحد بالنسبة الی ثمانیة والثمانیة بالنسبة الی اربعة وستین والتسع کالواحد بالنسبة الی
تسعة والتسعة بالنسبة الی احد وثمانین والعشر کالواحد بالنسبة الی العشرة والعشرة بالنسبة الی المائة فهذه
کسور تسعة مسماة باسماء مبتدأة من النصف منتهیة الی العشر ولذا تسمی بالکسور المنطقة لنطقها باسماء ما یسمی
الاعداد التی لها هذه الکسور ایضا منطقة واما الثانیة فکالواحد بالنسبة الی احد عشر فانه لیس له اسم بل یعبر عنه بجزء من
احد عشر وکالاثنین بالنسبة الی ثلثة عشر یعبر عنه بجزء من ثلثة عشر وقس علیه امثاله وهذه الکسور تسمی کسورا صمیة
والاعداد التی لها هذه الکسور اعدادا صمیة والضابط فی معرفة هذا ان الاثنین والثلثة الی العشرة اعداد منطقة

لها كسور منطقة والاعداد التي بعد العشرة ما كان منها ضعفا او ضعفا فالهذه الاعداد المنطقة تكون ايضا منطقة كاربعة عشر
فانه ضعف السبعة فالكسور منطقة كالنصف هو السبعة والسبع وهو الاثنان والخمسة وعشرين فانه اضعاف الخمسة فله
الخمس وهو خمسة والاعداد التي ليست كذلك لا تكون منطقة كاحد عشر فانه ليس ضعفا لواحد من ما تحته فليس له كسر منطق
وكثلثة عشر وغير ذلك ولعلك تفطنت من ههنا انه ليس للواحد الذي هو مبدء الاعداد كسر لانه ليس تحته عدد ينسب
اليه نعم قد يسمى نصف الواحد وثلثه وربعه وخمسه الى غير ذلك كسورا بالنسبة الى الواحد لكنها خارجة مما نحن فيه لان
كلامنا في الكسر الذي يكون عددا في نفسه فان قلت كما انه ليس تحت الواحد عدد كذلك الواحد نفسه ليس بعدد
فينبغي ان لا يكون كسرا بالنسبة الى ما فوقه وهو خلاف ما صرحوا به قلت النزاع في كون الواحد عددا وعدم كونه عددا
نزاع لفظي لا يرجع الى طائل والامر في ذلك سهل فان من لا يعده عددا يقول كل عدد او مبدء عدد اذا نسب الى آخر
الثالثة كل كسر له مخرج وهو عبارة عن اقل عدد يكون هذا الكسر منه صحيحا فمخرج النصف الاثنان واذا كان
يخرج صحيحا من اربعة وثمانية وعشرة وغير ذلك من اضعاف الاثنين ومخرج الخمس الخمسة فانه لا يخرج صحيحا مما فوقه
واذا كان يخرج مما فوقه كعشرة وخمسة عشر وغير ذلك من اضعافه ومخرج التسع التسعة فانه لا يصح مما تحته واذا كان يصح
مما فوقه وقعت عليه امثاله وتبين ان الواحد ليس مخرجا للكسور لانه لا يخرج منه كسر صحيح الا الربعة الكسر اما مفرد كالنصف والثلث وغير
ذلك من الكسور المفردة واما مكرر وهو ان يوخذ كسر واحد مرتين او ثلاثا كالثلثين وربعين وثلثة اخماس ونحو ذلك فان التكرار ذكر
الشيء مرة بعد اخرى ومخرجه مخرج المفرد لانه ليس مغايرا للمفرد بل هو هو ومثله معه فيخرج مما يخرج منه وامّا
معطوف وهو ما عطف فيه احد الكسرين على الآخر بشرط ان يكونا متغايرين فانهما اذا كانا متحدين كثلث وثلث
فهو داخل في المكرر ولا فرق بينهما الا في التعبير وذلك كربع وسدس وسبع وثمن ونصف وثلث وامثال ذلك
ومخرجه حاصل ضرب مخرج احد المعطوفين في مخرج المعطوف الآخر فمخرج الربع والسدس اربعة وعشرون فان
ربعه ستة وسدسه اربعة ومخرج النصف والثلث ستة فان نصفه ثلثة وثلثه اثنان ومخرج السبع والثمن ستة و
خمسون فان سبعه ثمانية وثمنه سبعة واما مضاف وهو ما يكون فيه احد الكسرين مضافا الى الآخر ومخرجه حاصل
ضرب مخرج احد المضافين في مخرج المضاف الآخر سواء كان المضاف والمضاف اليه من جنس واحد او من
جنسين كنصف النصف فمخرجه اربعة ونصف الثلث فمخرجه ستة وسدس السبع فمخرجه اثنان واربعون وقد يقسم
الكسر على قسمين مفرد ومؤلف فالمؤلف هو الكسر المضاف ويدرج المكرر والمعطوف في المفرد فالمفرد ههنا مقابل للمضاف
وقد يقسم على قسمين مفرد ومكرر والمعطوف يدرج في المفرد والمضاف في المكرر والامر في الاصطلاح سهل لا مناقشة فيه
والاول هو التفصيل والتمييز لما ذكرنا **الخامسة** النسبة التي تحصل بين الاعداد بحسب الكسور عند اهل الهندسة
على قسمين مفردة ومؤلفة فالمفردة عبارة عما لا يكون مضافة سواء كانت بالافراد او بالتكرار او بالعطف فنسبة
النصف الى اثنين نسبة مفردة وكذا نسبة الثلثين الى الثلثة وكذا نسبة ربع وسدس الى اربعة وعشرين غاية ما في الباب
ان الاول نسبة واحدة وفي الثانية في الحقيقة نسبتان لان الثلثين مثلا عبارة عن ثلث وثلث فنسبة الثلثين الى

الستة في الحقيقة نسبتان لكن كل منهما مفردان وفي الثلاثة هي نسبتان نسبة المعطوف ونسبة المعطوف عليه فان
نسبة ربع وسدس الى اربعة وعشرين في الحقيقة نسبتان نسبة ربع الربع ونسبة سدس الربع وليس في واحد من هذه الصور
الثلاثة نسبة واحدة مؤلفة من نسبتين بل في كل منها النسبة مفردة لكن في الاولى نسبة مفردة ومتفردة وفي الآخرين نسبتان
مفردتان والمؤلفة عبارة عن نسبة مركبة من نسبتين بان يكون احد الكسرين مضافا الى الآخر كنسبة نصف الثمن الى
مخرجه اي ستة عشر فانها مركبة من نسبة نصف الى ثمن ونسبة ثمن الى ستة عشر فثمن ستة عشر اثنان ونصفه واحد
فنسبة الواحد الى الاثنين مفردة وكذا نسبة الاثنين الى ستة عشر لكن نسبة الواحد الى ستة عشر مؤلفة من هاتين النسبتين
وبه يظهر انه لابد في النسبة المؤلفة من ثلث اعداد او ثلث مقادير يكون للاول منها الى الثاني نسبة والثاني الى
الثالث نسبة فنسبة الاول الى الثالث يكون مؤلفة وحاصلها يرجع الى اضافة نسبة الى نسبة اخرى فان كانت
النسبتان متحدتين بان يكون الكسر المضاف عين المضاف اليه ويكون هناك ثلثة اعداد او مقادير نسبة الاول الى الثاني
كنسبة الثاني الى الثالث يسمى النسبة المؤلفة منهما وهي نسبة الاول الى الثالث تسمى بالتكرير كنصف النصف فان نسبة
الى مخرجه وهو اربعة تسمى بالتكرير مؤلفة من نسبة نصف النصف اي الربع وهو واحد الى النصف وهو الاثنان
ونسبة النصف الى الاربعة وكلاهما نسبة التناصف وكسدس السدس فان نسبة الى مخرجه وهو ستة وثلثون تسمى مؤلفة
من نسبتين متحدتين نسبة سدس السدس وهو الواحد الى السدس وهو ستة ونسبة السدس الى ستة وثلثين وقس عليه
امثاله فحاصل النسبة المسماة بالتكرير يرجع الى اضافة نسبة الى نفسها فهي اخص من النسبة المؤلفة وهي اعم
منها وان كان التاليف باضافتين متحدتين بان يكون الكسر مضافا الى نفسه وهو مضاف الى نفسه تسمى النسبة
الحاصلة منه مثلثة بالتكرير كنسبة نصف نصف النصف الى مخرجه وهو ثمانية فانها مؤلفة من نسبة نصف نصف النصف
وهو واحد الى نصف النصف وهو اثنان ونسبة نصف النصف الى النصف وهو اربعة ونسبة النصف الى ثمانية
ففيه ثلث نسب متحدة تتركب منها نسبة الواحد الى ثمانية فيحتاج في ذلك الى اربعتين فيكون هناك اربعة اعداد
نسبة الاول الى الثاني كنسبة الثاني الى الثالث وهي كنسبة الى الرابع وهي المسماة بالاربعة المتناسبة وكنسبة
ثلث ثلث الثلث الى مخرجه وهو سبعة وعشرون فانها نسبة مؤلفة من نسبة واحد وهو ثلث ثلثة الى
ثلثة وهو ثلث ثلثة ونسبة ثلثة الى تسعة وهو ثلثة ونسبة تسعة الى سبعة وعشرين ففيه اربعة اعداد متناسبة
وقس عليه نظائره وان كان التاليف بثلث اضافات كنصف نصف نصف النصف الى مخرجه وهو ستة عشر
تسمى مربعة بالتكرير فانها مؤلفة من اربع نسب نسبة الواحد وهو نصف نصف نصف نصف ستة عشر الى
اثنين وهو نصف نصف نصفه ونسبة اثنين الى اربعة وهو نصف نصفه ونسبة اربعة الى ثمانية وهو نصفه فيكون
هناك ثلث وسائط وخمسة اعداد يكون نسبة الاول الى الثاني كنسبة الثاني الى الثالث وهي كنسبة الثالث
الى الرابع وهي كنسبة الرابع الى الخامس فيكون نسبة الاول الى الخامس مؤلفة مربعة بالتكرير وان كان التاليف
باربع اضافات تكون النسبة المؤلفة مخمسة بالتكرير وكذا الى العشرة والحاصل ان تاليف النسبة عبارة

عن اضافة نسبة اخرى فلا بد فيها من عدد وسط بين المنسوب والمنسوب اليه فان كانت اضافة واحدة تكون
الاعداد ثلثة المنسوب بان والوسط وان كانت اضافتان يحتاج الى الوسطين وتكون الاعداد اربعة وان كانت
اضافات ثلثة يحتاج الى ثلث وسائط وتكون الاعداد خمسة وهكذا يزيد عدد الوسط حسب زيادة الاضافة
واما عدد النسبة فان كانت الاضافة واحدة يكون هناك نسبتان وان كانت اضافتان يكون هناك
ثلث نسب وان كانت الاضافات ثلثة يكون النسب اربعة وهكذا يزيد عدد النسبة حسب تزايد عدد
الاضافات السادسة نسبة الانصاف كنسبة الاضعاف ونسبة الاضعاف كنسبة الانصاف يعني النسبة التي تكون بين
عددين او بين مقدارين تكون بعينها في ضعفي العددين والمقدارين المذكورين والنسبة التي تكون بين عددين
او مقدارين اذا اخذ نصف كل منهما او ربع كل منهما الى غير ذلك من الكسور تبقى تلك النسبة بعينها مثلا بين
الاثنين والاربعة نسبة التناصف فبين الاربعة الذي هو ضعف الاثنين والثمانية التي هي ضعف الاربعة
تلك النسبة بعينها وبين الخمسة وخمسة وعشرين نسبة الخمسية فبين العشرة التي هي اربعة اضعاف للخمسة
بين المائة التي هي اربعة اضعاف للعشرة تلك النسبة بعينها وكذا بين الاثنين وثمانية نسبة مثناة بالتكرير
اي نسبة نصف النصف فكذا بين الاربعة وستة عشر وبين العشرة والثمانين نسبة مثلثة بالتكرير وهي نسبة
نصف نصف النصف فكذا بين العشرين ومائة وستين وهكذا السابعة ليس بين الواحد والاثنين عدد صحيح فان الواحد مبدء
الاعداد والفردة عند من يقول بكونه عددا والاثنان مبدء الازواج فاذا كان بينهما عدد فلا يخلو اما ان يكون زوجا او فردا فان كان
فردا اتسق العددان الفردان احدهما الواحد وثانيهما ذلك العدد الوسط وهو محال فان كل عدد زائد على ما تحته بواحد فكل عدد يكون
فردا يكون تحته فرد يكون هو زوجا لزيادته عليه بواحد فيعلل به الفردية وان كان هو زوجا لم يتسق الاثنان اول زوج بل يلزم ان يكون
فردا لزيادته على الفرج بواحد وكل عدد زائد على زوج جوز يكون فردا واما من لا يقول بكون الواحد عددا يقول
لو كان العدد الوسط زوجا اتسق الزوجان اولم يتسق الاثنان زوجا وان كان فردا يلزم ان لا يكون زائدا على
الواحد والا كان زوجا **الثامنة** ليس بين الواحد والاثنين نسبة مثناة بالتكرير وانما بينهما نسبة النصفية من
الواحد والضعفية من الاثنين وكل منهما نسبة مفردة وذلك لان وجود النسبة المثناة بالتكرير بل وجود النسبة
المؤلفة مطلقا موقوف على وجود ثلث اعداد متوالية نسبة الاول الى الثاني كنسبة الثاني الى الثالث ليكون
وسط وطرفان كما مر وليس بين الواحد والاثنين عدد يكون نسبة الواحد اليه كنسبة اليه الى الاثنين حتى تتحقق بينهما
تكرير النسبة وبالجملة النسبة المؤلفة انما تتحقق بين عددين بينهما ثالث لا بين عددين متقاربين ليس بينهما وسط
والواحد والاثنان متقاربان فلا تتحقق بينهما الا النسبة المفردة لا المؤلفة **التاسعة** النسبة بين الاثنين
تكون على نحوين احدهما ان يوجد بينهما عاد اي مقدر مشترك بان يكون شيء واحد مشتركا بين المنسوب والمنسوب
اليه ويكون اذا القي منهما مرة بعد مرة فني كل منهما وهذا النحو من النسبة يسمى نسبة عددية لانها توجد في الاعداد
اولا وبالذات فان كل عددين لهما عاد مشترك بينهما وهو الواحد فاذا القي منهما مرة بعد مرة فني كل منهما ولم يبق

شتى منهما وفى المقادير والاجسام انما توجد من حيث عروض العدد لها بالذات والثانى ان لا يوجد بينهما عاد مشترك
وهذا المعنى من النسبة يسمى نسبة صمية كما فى الاجسام على تقدير اتصالها فان كل جسم على هذا التقدير قابل للقسمة
الى اجزاء غير متناهية بالقوة عند العقل فلا تتصور وجود عاد مشترك فيهما بل كل جزء يفرض من اجزائهما ينقسم الى
ما لا نهاية له واما على تقدير تركبهما من الجواهر الفردة التى لا تتجزى فتتصور بينهما نسبة عددية لان الجزء الواحد يقوم
مقام الواحد فى الاعداد فاذا القى مرة بعد مرة افنى كل الجسم **العاشرة** النسبة العددية والصمية تختلفان
فى الاحكام فكم من عارض يعرض للنسبة العددية دون الصمية وكم من عارض يعرض للنسبة الصمية دون العددية
وهو ظاهر **فاذا** انتقشت على صفحة خاطرك هذه المقدمات العشرة التى تفيد البصيرة فالآن نتوجه الى
حل كلام الشارح مع ذكر بعض المقدمات المحتاج اليها فى اثنائه **قال** رح الثانية اى الحجة الثانية من الحجج
المقامة على اتصال الاجسام المستلزم للابطال الجواهر الفردة وهى ماخوذة من كلام المحقق جلال الدين
الدوانى فانه قال من امثلة النسب الصمية نسبة قطر المربع الى ضلعه وذلك لان مربع قطر المربع ضعف مربع
الضلع بحكم العروس فيكون للقطر الى الضلع نسبة يكون مثناها بالتكرير الضعف لما تبين فى الاصول من ان
نسبة المربع الى المربع نسبة الجذر الى الجذر مثناة بالتكرير ثم ليس فى الاعداد نسبة يكون مثناها الضعف فليس بين العددين
انتهى كلامه ان مربع قطر المربع هو سطح يحيط به اربعة اضلاع متساوية وزواياه الاربعة قائمة وقطره عبارة عن
خط مستقيم واصل من احدى زواياه الى الزاوية المقابلة بهذا الشكل فيقسم المربع به الى
مثلثين متساويى الساقين احدى زوايا كل منهما وهى بعينه احدى زوايا المربع قائمة والباقيتان حادتان
ومربع القطر عبارة عن حاصل ضربه فى نفسه كما فصلنا فى المقدمة الاولى بحكم العروس وهو الشكل السادس
والاربعون من المقالة الاولى من كتاب اقليدس باعتبار بعض نسخه والسابع والاربعون باعتبار بعض النسخ وعزاه
ان كل مثلث قائم الزاوية فان مربع وتر زاويته القائمة مساو لمربعى ضلعيها ولاثباتها طرق كثيرة من
شاء الاطلاع فليرجع الى التحرير ضعف مربع ضلعه وذلك لان المربع اذا انقسم بقطره الى مثلثين احدى
زواياكل منهما قائمة صار قطره وتر زاوية قائمة وضلعاه المحيطان بها هما ضلعا المربع من الاضلاع الاربعة المتساوية
ولما ثبت فى العروس ان مربع وتر المثلث قائم الزاوية يكون مساويا لمجموع مربعى ضلعيها المحيطين بها
فيكون مربع قطر المربع الذى هو وتر القائمة مساويا لمجموع مربعى الضلعين فيكون ضعف مربع ضلع
واحد من الضلعين لان الضلعين متساويان بحسب الفرض فمربعاهما ايضا متساويان فما كان مساويا لمجموعهما
يكون ضعفا لواحد منهما بالضرورة ولو لم يكن ضعفا له لكان اما مساويا له واما انقص منه واما ازيد منه من غير ان يكون
ضعفا والكل باطل اما الاول فلانه يلزم ح ان لا يكون مربع قطر المربع مساويا لمجموع المربعين اذ قد صار مساويا
لاحدهما فلا بد ان ينقص من مجموعهما وهو خلاف العروس واما الثانى فلانه اذا انقص مربع قطر المربع من مربع
ضلع واحد فيكون ناقصا من مربع ضلع آخر ايضا لانهما متساويان وما انقص عن احد المتساويين ينقص

عن متساوي آخره بالبداهة فيكون مربع وتر القائمة ناقصا من مربعي الضلعين وهو خلاف العروس واما الثالث
فلانه اذا لم يكن زيادته الى الضعفية بل الى كسر آخر تكون زيادته على مربع الضلع الآخر مثل نصف تساويهما فلا يكون مساويا
لمجموع مربعي الضلعين فيكون تغييرا على كون مربع قطر المربع ضعف مربع ضلعه للقطر الى الضلع اى ضلع
المربع وهو ضلع المثلث قائم الزاوية نسبة اذا ثنيت بالتكرير اى جعلت ثمناة بالتكرير بان اضيف
الى نفسها صارت ضعفا ولا يمكن ان يرجع الضمير الى النسبة التى ثنيت كما هو ظاهر السوق بل هو راجع الى
النسبة الحاصلة بالتثنية والحاصل انه لما ثبت ان مربع قطر المربع ضعف مربع الضلع لزم ان يكون القطر
الذى هو جذر مربع القطر الى الضلع الذى هو جذر مربعه نسبة اذا صيرت ثمناة صارت نسبة الضعفية ووجه الملازمة
والتفريع بين بقوله لما تبين اى ظهر فى الاصول وهو كتاب اصول الهندسة والحساب المشتهر باصول اقليدس
وكتاب اقليدس وقد يطلق عليه اقليدس وهو بكسر الالف وسكون القاف وكسر اللام بعد ها ياء ساكنة وكسر الدال المهملة
آخره سين مهملة على ما ذكره السمعانى فى كتاب الانساب وقال مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجى خليفة القسطنطينى
المتوفى سنة سبع وستين والف فى كتابه كشف الظنون عن اسامى الكتب والفنون هو بضم الهمزة وكسر الدال وبالعكس
لفظ يونانى مركب من اقلى بمعنى المفتاح ودس بمعنى المقدار وقيل الهندسة اى مفتاح الهندسة انتهى وفى القاموس
اقليدس اسم رجل وضع كتابا فى هذا العلم وقول ابن عباد اقليدس اسم كتاب غلط انتهى وهذا ابو ذر بان مؤلف
كتاب الاصول هو اقليدس وعليه يدل ظاهر كلام الشهرستانى فى كتابه الملل والنحل اقليدس اول من تكلم فى النسب
وافرده علما نافعا وكتابه معروف باسمه انتهى لكن قال الفاضل موسى بن محمد الشهير بقاضى زاده الرومى فى شرح
اشكال التاسيس لشمس الدين محمد بن اشرف السمرقندى حكى ان بعض ملوك اليونان مال الى تحصيل كتاب
الاصول فاستقصى عليه جدا فاخذ يتسمع اخبار الكتاب من كل وارد عليه فاخبر بعضهم ان فى بلدة صور بالضم بلدة
بساحل الشام رجلا مبرزا فى علمى الهندسة والحساب يقال له اقليدس فطلبه والتمس منه تهذيب الكتاب
وترتيبه فرتبه وهذبه فاشتهر باسمه بحيث اذا قيل كتاب اقليدس فهم منه هذا الكتاب دون غيره من الكتب المنسوبة
اليه انتهى وقال صاحب كشف الظنون ظهر من كلام قاضى زاده ان اقليدس لم يصنف كتاب الاصول بل هذبه
وحرره ويؤيده ما فى رسالة الكندى فى اعتراض اقليدس ان هذا الكتاب الف رجل يقال له البونيوس النجار
وانه رسمه خمسة عشر قولا فلما تقادم عهده تحرك بعض ملوك الاسكندرانيين لطلب الهندسة وكان على عهده
اقليدس فامره باصلاحه وتفسيره ففعل وفسر منه ثلث عشرة مقالة فنسبت اليه ثم وجد استلاوس تلميذ اقليدس
مقالتين هما الرابعة عشر والخامسة عشر فاضافها الى الملك فاضيفتا اليه انتهى ثم نقل من اليونانية الى العربية
جماعة منهم حجاج بن يوسف الكوفى فانه نقله نقلين احدهما يعرف بالهارونى وهو الاول والثانى هو المسمى بالمامونى
وعليه يعول ونقل ايضا حنين بن اسحق العبادى المتطبب المتوفى سنة ستين ومائتين وابو الحسن ثابت بن قرة
المتوفى سنة ثمان وثمانين ومائتين واشتهر من النسخ المنقولة نسخة ثابت وحجاج انتهى كلام صاحب كشف

وهو الحسن بن محمد الشهير بحاجى خليفة
كان اماما فاضلا
فضيلا وفنون
نقل من اليونانية
الى العربية
بن قرة

الظنون وفي وفيات الاعيان للقاضي احمد بن خلكان في ترجمة ثابت بن قرة ابن هارون الحاسب الحكيم الحراني نسبة الى حران بلدة مشهورة اخذ كتاب اقليدس الذي عربه حنين بن اسحق فهذبه ونقحه واوضح منه ما كان مستعجما انتهى وفيه ايضا في ترجمة حنين هو ابو زيد حنين بن اسحق الطبيب كان امام وقته في صناعة الطب وكان يعرف لغة اليونانيين معرفة تامة وهو الذي عرب كتاب اقليدس ونقله من اللغة اليونانية الى العربية وكذلك كتاب المجسطي واكثر كتب الحكماء ولولا تعريبه لما انتفع احد بتلك الكتب لعدم المعرفة باسان اليونان انتهى ص ان نسبة المربع الى المربع نسبة الجذر الى الجذر مثناة بالتكرير هذه الدعوى للشكل الحادي عشر من المقالة الثامنة من كتاب الاصول وعبارته بين كل مربعين عدد متوالي التي تناسبة ونسبة المربع الاول من المربعين نسبة الضلع الاول الى الضلع الثاني مثناة ولكن المربعان اب وضلعاهما حز وضرب حز في ز فيكون ذ نسبة اكنسبة حز وكذلك نسبة ب ذ فاذن وقع بين اب ه وصارت اوب متناسبة فنسبة اب كنسبة ب ه اعني حز مثناة بالتكرير وذلك ما اردناه انتهى وتوضيح ذلك ان العدد اذا ضرب في نفسه يسمى الحاصل مربعا واذا ضرب في آخر يسمى الحاصل مسطحا مثلا اذا ضرب الاربعة في نفسها حصل ستة عشر يسمى ذلك مربعا واذا ضربت الاربعة في الستة حصل اربعة وعشرون وهو مسطح ونسبة مربع العدد الى مسطح في الآخر كنسبة احد العددين المضروبين الى الآخر الا ترى ان الاربعة اسدس الستة فكذلك ستة عشر الذي هو مربع المضروب اربعة اسداس اربعة وعشرين الذي هو مسطح الاربعة والستة وان شئت قلت الستة بالنسبة الى الاربعة مثل مع زيادة سدسين اي الاثنان فكذلك اربعة وعشرون بالنسبة الى ستة عشر مثل وسدسان اي ثمانية وقس عليه نظائره وهذا مع وضوحه قد ثبت في موضع آخر من كتاب الاصول اذا تمهد هذا فنقول ليكن الضلعان خطي حز وفرضنا الاول ثلثة اذرع والثاني اربعة اذرع ومربعاهما خطا اب فالاول يكون تسعة اذرع والثاني ستة عشر ذراعا فنضرب ح في اي ثلثة في اربعة يحصل اثنا عشر وهو مسطح الجذرين فيقع وسطا بين اوب وتنتظم ثلثة اعداد متوالية متناسبة وذلك لان نسبة اي تسعة الذي هو مربع حا اي ثلثة الى ه اي اثنا عشر الذي هو مسطح الجذرين كنسبة الجذرين اي ثلثة واربعة فان ثلثة بالنسبة الى اربعة ثلثة ارباعه فكذلك التسعة ثلثة ارباع اثني عشر اذ اربعة ثلثة وكذلك نسبة ه الذي هو مسطح الجذرين اي اثنا عشر الى ب الذي هو مربع دا اي اربعة تكون كنسبة الجذرين فانه كما ان الاربعة مثل للثلثة مع زيادة ربع كذلك ستة عشر مثل لاثنا عشر مع زيادة ربع ويلزم منه ان يكون نسبة اي الى ه كنسبة ه الى ب فان النسب المتساوية للنسبة تكون متساوية لما بينه اقليدس في الحادي عشر من المقالة المخامسة فاذا اتحدت نسبة اي الى ه نسبة ثلثة الى اربعة واتحدت نسبة ه الى ب بها ايضا اتحدت نسبة اي الى ه نسبة ه الى ب فاذن وقع بين اوب ه وصار وسطا صار نسبة الاول اليه كنسبة الى الثاني فوقعت ثلثة اعداد متوالية طرفان ووسط نسبة الطرف الاول اي تسعة وهو مربع الجذر الاول اي ثلثة الى الوسط اي اثنا عشر وهو مسطح الجذرين كنسبة الوسط الى الطرف الثاني اي ستة عشر وهو مربع الجذر الثاني

اى اربعة وهو نسبة ثلثة ارباع فانه كما ان التسعة ثلثة ارباع اثنا عشر كذلك اثنا عشر ثلثة ارباع ستة عشر فيكون
نسبة الطرف الاول الى الطرف الثانى وهما مربعا الجذرين هذه النسبة بعينها مثناة بالتكرير فيكون التسعة ثلثة
ارباع ثلثة ارباع ستة عشر وقد كان بين الجذرين نسبة ثلثة ارباع فنسبة المربع الاول الى المربع الثانى
كنسبة الجذر الاول الى الجذر الثانى مثناة بالتكرير وذلك ما اردناه **فان قلت** اثبات النسبة بهذا الوجه الذى اورده
اقليدس انما يكون فى ما له عاد مشترك والكلام فى المقادير المتصلة ذوات النسبة الصمية **قلت** على تقدير
تركب الجسم من اجزاء لا تتجزى تتحقق عاد مشترك فيه فيجرى هذا الكلام بان يقال لو تالف المقادير من
الجواهر الفردة لكانت نسبة مربع قطر المربع ومربع ضلعه مثناة نسبة القطر والضلع لانهما مربعان عدديان
على التقدير المذكور فيجرى فيه تقرير الشكل المسطور وبذه النسبة بالغة الى حد الضعفية وليست هذه النسبة
فى الاعداد فنسبة القطر الى الضلع صما رقلا تكون منتهية الى عاد مشترك فيبطل الخبر كذا قيل وفيه ان سياق
كلام الشارح يحكم بان مقصوده اثبات النسبة الصمية بين الاجسام بالذات وتفريع ابطال الخبر عليه ولو تقرر
بهذا النمط يكون الامر بالعكس **فالاولى** ان يقال كون النسبة بين المربع الى المسطح كنسبة الجذر الى الجذر
لا يختص بالاعداد وان كان تقريره على النمط السابق مختصا بها بل هو ثابت فى المقادير ايضا بطرق اخر مذكورة
فى موضعها فنضرب احد اضلاع المربع فى ضلع المربع الآخر فيكون نسبة المربع الاول الى هذا المسطح كنسبة الضلعين
وكذلك نسبة هذا المسطح الى المربع الآخر كنسبة الضلعين فنسبة المربع الى المربع كنسبة الضلع الى الضلع مثناة
بالتكرير ولما لم يكن بيان لعدم وجود نسبة الضعفية العددية فى النسبة العددية بين الواحد والاثنين
عدد اى عدد صحيح كما مهدنا فى المقدمة السابعة لم يوجد فى الاعداد اى لا فى الواحد والاثنين ولا فى ما
فوقهما نسبة تكون مثناها هو الضعف حاصله انه ليس بين الواحد والاثنين عدد كما تحققنا فى المقدمة
السابعة فلا توجد بينهما نسبة موافقة مطلقا فضلا عن المثناة بالتكرير لاحتياجها الى وسط يكون نسبة احد الطرفين
اليه كنسبته الى الطرف الآخر لتوجد بين الطرفين نسبة موافقة كما فصلنا فى المقدمة الثامنة واذا لم توجد
تلك النسبة بين الواحد والاثنين لم توجد فى ما فوقهما من الاعداد وقد يورد عليه بوجهين احدهما ان غاية
ما ثبت فى المقدمة السابعة هو انتفاء العدد الصحيح بين الواحد والاثنين لا انتفاء مطلق الوسط فيجوز ان يكون
الوسط الذى به يحصل تكرير النسبة واحدا مع كسر مثلا واحد ونصف او واحد وربع او واحد وثلث وامثال ذلك
فيكون نسبة الواحد الى الكسر نسبته الى الاثنين فيحصل النسبة الموثقة وثانيهما انه يجوز ان يكون الوسط واحدا مع كسر
والجواب عن الايراد الاول موقوف على تمهيد مقدمتين الاولى انه قد بين اقليدس فى الشكل التاسع
عشر من المقالة السابعة ان كل اربعة اعداد فان كانت متناسبة كان مسطح الاول فى الرابع كمسطح الثانى
فى الثالث وان كان المسطح كالمسطح كانت متناسبة كما اذا فرضنا الاثنين والاربعة والثمانية والستة عشر
متناسبة نسبة الاول الى الثانى كنسبة الثالث الى الرابع فمسطح الاول فى الرابع اى حاصل ضرب فيه ثمانية

وثلثون وهو بعينه مسطح الثاني في الثالث وفرع المحقق الطوسي في تحريره على هذه القاعدة ان كل ثلثة اعداد
فان كانت متناسبة كان مسطح الاول في الثالث كمربع الثاني وان كان المسطح كالمربع كانت متناسبة بالاتر
الى الاثنين والاربعة والثمانية فانها ثلثة متناسبة ومسطح الاول في الثالث ستة عشر وهو بعينه مربع الوسط اي
حاصل ضربه في نفسه وكذا الاربعة والثمانية وستة عشر ثلثة متناسبة ومسطح الاول في الثالث اربعة وستون وهو
بعينه مربع الثاني وقس على هذا وبالجملة اذا كانت ثلثة اعداد متناسبة لابد ان يكون الوسط جذر المسطح
والثانية ما ذكره الشارح في المحة الاولى انه ليس للكسر مجذور كان او مركبا مع عدد مربع صحيح اصاغر ذلك مانه
قد بين اقليدس في الشكل الرابع من المقالة الثانية ان مربع الخط السياوي مجموع مربعي قسميه وضعف مسطح
احدهما في الآخر وستفاد من هذه في اثبات ان الحكم في الاعداد ايضا كذلك فعلى عدد مربعه بسياوي مربعي قسميه و
ضعف ضرب احد القسمين في الآخر مثلا اخذنا الاربعة وقسمناه بقسمين متساويين الى اثنين اثنين واخذنا مربعيهما فصار
ثمانية ثم ضربنا احد القسمين في الآخر فصار اربعة وضعفناه صار ثمانية وجمعناه مع السابق حصل ستة عشر وهو مربع
الاربعة وكذا اذا قسمنا الاربعة الى ثلثة واحد واخذنا مربعيهما صار عشرة ثم ضربنا احد القسمين في الآخر وضعفنا
حاصل صار ستة فاذا جمعناه مع السابق صار ستة عشر وعلى هذا القياس وبعد ذلك نقول اذا اخذنا عددا اكسرا
وقسمناه على قسمين احدهما العدد الصحيح والثاني الكسر واخذنا مربع الصحيح فهو يكون صحيحا لامحالة لان مربع الصحيح في الصحيح
عبارة عن اخذ المذروب بعدة احاد المضروب فيه كضرب الاربعة في الخمسة فانه عبارة عن اخذ الاربعة خمس
مرات فيكون عشرين والكيفية بؤل ما قالوا في تعريفه انه تحصيل عدد نسبة احد المضروبين اليه كنسبة الواحد الى
المضروب الآخر فاذا ضرب الصحيح في نفسه اخذ بعدة احاد نفسه وهو صحيح بالفرض فالحاصل ايضا يكون صحيحا
ومربع الكسر اي كسر كان يكون كسرا اقل منه لان ضرب الكسر في الكسر عبارة عن تحصيل كسر نسبة احد الكسرين
المضروبين اليه كنسبة الواحد الى المضروب الآخر فلو حصل من ضرب كسر في كسر اكثر منهما لم يتحقق هذا التناسب مثلا
اذا ضربنا النصف في ثلث يحصل سدس فنسبة الثلث اليه كنسبة الواحد الى النصف فانه كما ان الثلث ضعف
السدس كما ترى في الستة فان سدسه واحد وثلثه اثنان وهو ضعفه كذلك الواحد ضعف النصف وان
قلت نسبة النصف اليه كنسبة الواحد الى الثلث فانه كما ان النصف سدس ومثلاه معه كما ترى في الستة فان
سدسه واحد وهو مع مثليه نصف له كذلك الواحد ثلث ومثلاه معه ثم نضرب احد القسمين اي الصحيح والكسر الآخر
بان نضرب الصحيح في صورة الكسر ثم نقسم الحاصل على مخرج الكسر او نسبه اليه كما هو قاعدة ضرب الكسر في
الصحيح وبالعكس كما اذا اردنا ضرب ثلثة ارباع في سبعة قسمنا احد اوعشرين على اربعة فخرج خمسة وربع وهو
المطلوب فاذا ضعفناه حاصل هذا الضرب مع مربعي القسمين لم يحصل عدد صحيح لانه لا يخلو اما ان يحصل
من ضعف المسطح عدد صحيح او لم يحصل فان حصل يزيد مربع الكسر السابق على الصحيح وان لم يحصل يبقى
الكسر ايضا فانه لا يحصل من ضم مربع الكسر مع هذا الضعف عدد صحيح لان بينهما تخالفا بالجنسية

لان مربعا لكسر ليس من جنس الكسر الاصل بل اقل منه ومضعف المسطح كسور من جنس الكسر الاصل وان تشعبت زيادة
التفصيل مع حسن الضبط فاستمع لما اذا فرضنا العدد مع الكسر فرد الصحيح صحيح ومربع الكسر اقل منه فهو يكون من غير جنسه
ومضعف مسطح الصحيح في الكسور من جنس الكسر الاصل فلا يخلوا اما ان يبلغ هذا المضعف مخرجا من المخارج الصحيحة او يزيد
عليه او ينقص عنه فان بلغ فاذا جمع ذلك مع المربعين السابقين لا يكون المجموع صحيحا بل يبقى مربع الكسر زائدا وان
زاد عليه يكون المجموع زائدا على الصحيح بقدر مربع الكسر وهذا لا يدوان نقص عنه فلا بد من تتميمه من كسر من جنسه ولا يكفي
فيه مربع الكسر به لانه من غير جنسه والضرورة قاضية بان في العدد الصحيح يكون كسور متجانسة من اي نوع اخذت ليكون
المجموع ههنا ايضا غير صحيح وبالجملة اذا جمع مربع الصحيح والكسر مع مضعف حاصل ضرب احدهما في الآخر لا يبلغ المجموع
عددا صحيحا فظهر انه ليس للكسر مع الصحيح مربع صحيح اصلا اذ لو كان له مربع صحيح ليساوي مجموع مربعي قسميه مع مضعف
مسطح احدهما في الآخر واذ ليس فليس وذلك ما اردناه ولنوضح ذلك في مثال ذكره الشارح سابقا فنقول اذا
فرضنا ثلثة وكسرا مثلا النصف فاخذنا مربع الثلثة فلا بد ان يكون عددا صحيحا وهو تسعة واخذنا مربع النصف ولا بد
ان يكون اقل منه وهو الربع الان قاعدة ضرب الكسر ان يضرب صورته في صورته وهو الحاصل الاول ثم المخرج
في المخرج وهو الحاصل الثاني وتقسيم الحاصل الاول على الحاصل الثاني ان كان الاول اكثر منه ونسب اليه
ان كان اقل منه فبهذه القاعدة اذا ضرب صورة النصف اي الواحد في صورة النصف اي الواحد حصل واحد
وهو الحاصل الاول ثم تضرب مخرجه في مخرجه حصل اربعة ونسب الاول الى الثاني وهو الربع فهو مربع النصف فاجتمع
عندنا من مربعي القسمين التسعة والربع ثم ضربنا الثلثة في النصف الذي هو ضربنا الثلثة في الصورة حصل ثلثة
قسمناه على مخرج الكسر حصل واحد ونصف اي ثلثة انصاف وهو مسطح احد القسمين في الآخر ثم ضعفناه حصل ستة
انصاف وان شئت ضعفت الثلثة اولا الى ستة ثم تضربه في النصف يحصل ستة انصاف لان مضعف
ضرب العدد في العدد وحاصل ضرب مضعفه فيه يكون واحدا كما ترى في الاثنين اذا ضربتهما في الخمسة وضعفت الحاصل
يحصل عشرون واذا ضعفت الاثنين ابتداء وضربتهما في الخمسة يحصل عشرون ايضا فاجتمع عندنا تسعة وربع وستة
انصاف فاذا جمعناها حصل احد عشر وربع وقس عليه امثال ذلك هذا كله اذا اخذت الكسر مع الصحيح واما اذا اخذت
الكسر مجردا فالبيان فيه واضح لان مربعه يكون اقل منه لا محالة لما عرفت فلا يبقى عدد صحيحا فظهر انه ليس للكسر مجردا كان او مركبا
مع الصحيح مربع صحيح في الحقيقة واورد عليه ان هذا البيان وان كان جاريا في الكسر المفرد والمضاف لكنه لا يجري في الكسر المعطوف
كالخمس والتسع مثلا فان مربع الكسر المركب وان قل من اصل الكسر لكن يجوز ان يكون انضمام بعض اجزائه او كل اجزائه
يحصل كسورا بالغة الى المخرج فيحصل العدد الصحيح وذلك لان كون كسور العدد الصحيح متجانسة انما هو اذا كانت الكسور مفردة
او مضافة واما اذا كانت معطوفة فلا ترى الى النصف والثلث والسدس بالنسبة الى الستة فانها كسور متخالفة يبلغ مجموعها
عددا صحيحا واجيب عنه بما اوضحته انا اذا اخذنا عدد الثلثة مثلا مع كسور معطوفة فلا نخلو اما ان يكون مجموعها عددا
صحيحا كالنصف والثلث والسدس فان مجموعها واحد فالعدد الصحيح مع الكسور المعطوفة عدد صحيح ومربعه يكون صحيحا

ولا كسر فيه واما ان يكون عددا صحيحا مع كسر زائد هو اقل من واحد كالنصف والثلث والسدس والربع فان مخرجها اربعة وعشرون
وضعفه اثنا عشر وثلثه ثمانية وسدسه اربعة وربعه ستة ومجموعها يزيد على المخرج بقدر الربع فنضم هذا الصحيح مع الصحيح المفروض
وهو ثلثة مثلا مع الكسر الزائد ويقال ان مربع هذا المجموع مساو لمربع الصحيح ومربع الكسر الزائد وضعف ضرب الصحيح في
الكسر وبحر بي البيان المذكور فيه واما كسر ناقص من الواحد كالنصف والثلث وح يقال مربع الصحيح الماخوذ مع الكسر
المعطوف لابد ان يكون مساويا لمربعي الصحيح والكسر وضعف مسطحها ومن المعلوم ان مربع الكسر الناقص من الواحد مضموما
كان او معطوفا اقل من الكسر الاصل وضعف حاصل ضرب الصحيح في الكسور من جنس كسر الاصل فمجموع هذه الكسور
ان لم يبلغ صحيحا فمربع الكسر زائد عليه فلا يكون المجموع صحيحا وان لم يبلغ يكون ناقصا بنوع هذا الكسر فلا يصير بانضمام مربع
الكسر صحيحا الا من غير جنسه وفيه ان لقائل ان يختار الشق الاخير ويقول اجتماع الكسور المعطوفة ربما يفضي الى بقاء النقصان
بكسر مغاير لكل منها الا ترى ان نصف العشرة خمسة وخمسا باربعة ومن اجتماعهما يبقى النقصان في كمال العشرة بقدر
عشر باعتبار انه ليس من جنس النصف ولا من جنس الخمس فيحتمل ح ان يكون مربع الكسور المعطوفة جابرا لمثل هذا النقصان
فتامل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **واذا تمهدت** لك هاتان المقدمتان فنقول لا يجوز ان يكون بين الواحد و
الاثنين عدد مع كسر او كسر مجرد لان نسبة الواحد الكية نسبة الى الاثنين لتحصل النسبة المؤلفة والا لزم ان لا يكون مسطح الطرفين اي
حاصل ضرب الواحد في الاثنين كمربع الثاني اي الواحد مع الكسر او الكسر المجرد لما تقرر في المقدمة الاولى واللازم باطل والملزوم
لكان مربع العدد مع الكسر او الكسر المجرد عددا صحيحا لكون مسطح الطرفين عددا صحيحا واللازم باطل بالمقدمة الثانية فالملزوم
مثله **ويمكن الجواب** عن الايراد الاول ايضا بتمهيد مقدمات **الاخرى الاولى** ان الاعداد غير متناهية بمعنى ان لا تقف عند
حد في جانب الانتهاء وفي جانب المبدء متناهية فان مبدء كل الاعداد واحد وهو المعنى لها كما تقرر في مقره **الثانية**
ان الكسر على قسمين كسر عددي وكسر غير عددي فالاول هو الكسر الذي يكون كسرا بالنسبة الى ما فوقه وفي نفسه هو عدد كالاثنين
بالنسبة الى الاربعة والخمسة بالنسبة الى الستة والثاني هو الكسر المحض الذي لا يكون عددا في نفسه كنصف الواحد وثلثه وربعه
وخمسه وغير ذلك من الكسور المتنازلة **الثالثة** الكسر العددي مبدءه مبدء الاعداد فان كل عدد من الواحد الى ما لا يتناهى
اذا نسب الى ما فوقه يكون كسرا له والكسر الغير العددي هو ما يعد في المرتبة النازلة من الواحد الى ما لا يتناهى فان ما يوخذ
من كسوره ليست اعدادا والا لم يبق الواحد مبدءا للاعداد **اذا تمهدت** لك هذه المقدمات فنقول لا يجوز ان يكون الوسط
بين الواحد والاثنين واحدا مع كسر او كسرا مجردا اذ لا يخلو اما ان يكون ذلك الكسر اعدديا او كسرا غير عددي وكلاهما باطلان
اما الاول فلان الكسر العددي يكون عددا وقد بطل توسط العدد بين الواحد والاثنين فبطل به توسطه ايضا واما الثاني
فلان الكسر الغير العددي لا يمكن ان يقع في سلسلة الاعداد بل في السلسلة النازلة **وبوجه** آخر نقول الواحد مع الكسر
ان كان وسطا فلا يخلو اما ان يكون ذلك الكسر في نفسه عددا واما ان يكون غير عدد فعلى الاول يلزم توسط العدد
بين الواحد والاثنين وقد بطل ذلك وعلى الثاني لا يكون المجموع عاما مركبا من الواحد وذلك الكسر عددا فلا يكون
المنتهية تماما نسبة عددية **وبوجه** آخر اذا كان الوسط واحدا مع كسر لا يمكن ان يكون نسبته اليه كنسبته الى الاثنين مثلا

اذا فرضنا واحدا مع ربع آخر ذلك الى خمسة ارباع وان الاثنان الى ثمانية ارباع وليس نسبة اربعة ارباع الذى هو مثل الواحد الى خمسة مثل نسبة الى ثمانية وقس عليه جميع نظائره والجواب عن الايراد الثانى ان الكسر الصمى من خواص الكم المتصل فلا يجرى فى الكم المنفصل وورد بانا لانسلم ان الكسر الصمى من خواص الاتصال بل يجوز ان يكون للواحد اى المنفوم المذكور تركب منه العدد كسر تحليلى لا يكون من جنس الكسور العددية كما يكون للكسر المتصل ودفع بان المقدار المتصل بالقوة فى الخارج يمكن ان ينتزع منه الكسر الذى ليس له نسبة عددية واما مفهوم الواحد فليس له كسر الا ما يدخل تحت الانتزاع والانكسر فهم كسر منه الا كونه نصفا او ثلثا او ربعا او غير ذلك ولا يدخل الكسر الصمى تحت الانتزاع وورد هذا الدفع بان المتصل الواحد ايضا قد لا يكون له وجود فى الخارج بل فى الوهم كالخطوط المنتزعة عنكما يتصل فيه الكسر الصمى الذى ليس له نسبة عددية كذلك يمكن ان يعقل من مفهوم الواحد كسر ليس له نسبة عددية فالفرق تحكم وفيه انه قد تقرر فى محله ان نسبة الكسور كنسبة الاصول ونسبة الاصول كنسبة الكسور فكل نسبة بين الواحد وعدد آخر فوقه اى عدد فرض يكون مثلها بين الواحد وكسر من كسوره وكل نسبة بين كسر من كسوره وبينه يكون مثلها بين الواحد وما فوقه فلو كان بين كسر من كسوره وبين الواحد نسبة صمية لزم ان يكون بين الواحد وعدد ما ايضا نسبة صمية والازم باطل فالملزوم مثله وقد يجاب عن اصل الايراد بانه لو كان الوسط كسرا صميا او عددا مع كسر صمى لا يكون نسبة الواحد اليه ونسبته الى الاثنين نسبة عددية فلا تكون نسبة الواحد الى الاثنين بثناة نسبة عددية والكلام فيه لبقى وجه الملازمة بين عدم توسط العدد بين الواحد والاثنين للمستلزم لعدم النسبة المؤلفة بينهما وبين عدم وجود تلك النسبة فى ما فوقهما من الاعداد وتقريره من وجوه احدها ان كل ضعف ونصف اذا انقص منهما عددان على نسبتهما كان الباقيان ايضا ضعفا ونصفا لما ذكر اقليدس فى الشكل الثانى من المقالة السابعة انه اذا كان عددان احدهما اجزاء للآخر وانقص منهما عددان احدهما تلك الاجزاء للآخر انظر من انظر يبقى عددان احدهما ايضا تلك الاجزاء من الآخر فلو كانت بين عددين اى عددين فرضنا النسبة المضعفة بالتكرير بان يكون الثانى ضعف الاول بالتكرير فاذا انقص منهما على نسبتهما الى ان ينتهى الى الواحد والاثنين لزم ان يوجد بينهما تضعيف بالتكرير والازم باطل لما مر فالملزوم مثله وثانيهما انه قد ذكر اقليدس فى الشكل الحادى عشر من المقالة السابعة انه اذا انقص من عددين عددان على تلك النسبة كان الباقيان ايضا على تلك النسبة فوجود التضاعف بالتكرير فى عددين يستلزم وجوده فى الواحد والاثنين وثالثها ان كل ضعف ونصف اذا انقص من النصف واحد ومن الضعف اثنان مرة بعد مرة انتهى ذلك الى الواحد والاثنين كما اشار اليه اقليدس فى الشكل العشرين من السابعة ان اقل الاعداد على نسبة يعد جميع الاعداد التى على نسبتها الاقل للاقل والاكثر للاكثر ورابعها انه اذا كان عددان يكون احدهما نصف الآخر وبينهما عدد ثالث اذا انقص منه على محافظة النسبة مع حذف الاثنين من الضعف والواحد من النصف كانت النسبة فى الباقى مثلها كما يعلم من استعانة المذكور سابقا وخامسها انا اذا نقصنا من الوسط كما نقصنا من الاصغر والاكبر انتهى تناقص الاصغر الى الواحد وتناقص الاكبر الى اثنين فلا بد ان ينتهى تناقص الوسط الى وسط اكثر من الواحد واقل من اثنين وذا باطل لما مر وسادسها لو وجدت الضعفية فى موضع تناقة

لعله ما ذكر وهو ان الكسر الصمى من خواص الكم المتصل

نسبة عددية تحققت هناك ثلثة اعداد ووسط يكون اقل من الطرف الاكبر بالضرورة فيكون هو منسوبا اليه بكسر من الكسور العددية فاذا تناهت النسبة الى الواحد والاثنين لكن لنا ان نأخذ وسطا اقل من الاثنين بقدر تلك النسبة فيكون كسرا لا محالة وقد مثل توسط الكسر بين الواحد والاثنين وقد سبق الدليل على انتفاء النسبة المتناهية الضعفية في الاعداد بوجوه اخر ايضا منها انه قد مر انه ان كانت ثلثة اعداد متناسبة فمسطح الطرفين كمربع الوسط فلو كانت ثلثة اعداد متناسبة بحيث يكون الاول نصف الثالث والثالث ضعف الاول ويكون نسبة الاول الى الثاني كنسبة الثاني الى الثالث كما هو مقتضى تاليف النسبة فلا جرم يكون مسطح الطرفين ضعف مربع الاول لان الثالث ضعف الاول ومسطح الضعف في النصف يكون ابدا ضعف مربع النصف لان مربع النصف عبارة عن اخذه بعدة احاد النصف وان شئت قلت مسطح النصف في الضعف عبارة عن اخذ النصف بعدة احاد الضعف اذا مسطح عدد في آخر كمسطح الآخر في هذا كما بينه اقليدس في الشكل السادس عشر من المقالة السابعة فلا برهم يكون مسطح النصف في الضعف وان شئت قلت مسطح الضعف في النصف وبالجملة مسطح الطرفين ضعف مربع النصف واذا كان كذلك لزم ان لا يكون مسطح الطرفين كمربع الوسط واللازم باطل لما مر فالملزوم مثله ووجه الملازمة انه لو كان مسطح الطرفين كمربع الوسط وهو ضعف مربع النصف لزم ان يكون مربع الوسط ضعف مربع النصف ايضا فيلزم ان يكون الوسط النصف اي الطرف هذا خلف ووجه آخر كل عدد بالنسبة الى ما فوقه هو كسر فلو كانت اعداد ثلثة متناسبة بحيث يكون اولها نصف ثالثها كان للاول نسبة الى الكسر الوسطاني هي بعينها نسبته الى الثالث اي الضعف فيلزم ان تكون النسبتان فوق نسبة النصف ليحصل من تربيعها او تكريرها بالنسبة النصفية بين الاول والثالث واللازم باطل لانه لا شئ من الكسور التي هي فوق النصف ما يبلغ بالتربيع الى النصف لانها كسور من غير جنس النصف ومربع المباين مباين كما بينه اقليدس في الشكل الخامس والعشرين من المقالة السابعة ووجه آخر ذكر اقليدس في الحادي والعشرين من السابعة ان اقل الاعداد على نسبة تكون متباينة والاعداد المتباينة كما ذكره اقليدس في صدر المقالة السابعة عبارة عن اعداد لا يعدها جميعا غير الواحد وتوضيح ذلك انا اذا فرضنا اعدادا على نسبة متناسبة فاقل الاعداد التي فيها هذه النسبة تكون متباينة مثلا فرضنا اعدادا على نسبة الثلثية كالثلثة والتسعة والسبعة والعشرين الى غير ذلك بان يكون كل عدد بالنسبة الى ما فوقه ثلثا فاقل الاعداد التي فيها نسبة الثلثية وهي الواحد والثلثة متباينة وكذا اذا فرضنا اعدادا على نسبة الربع كاربعة وستة عشر واربعة وستين الى غير ذلك من الاعداد التي كل منها ربع بالنسبة الى ما فوقه فاقل الاعداد التي فيها هذه النسبة وهي الواحد والاربعة متباينان وقس على ذلك اشباهه اذا عرفت هذا فنقول لو كان وجود نسبة بين العددين بحيث يكون ثمنا لها الضعف لكان اقل الاعداد على تلك النسبة متباينة ومربع المتباينين متباينان كما مر مع ان مربع احدهما اعني الاكبر لا بد ان يكون ضعف مربع الآخر فلا يكونان متباينين هذا خلف ووجه آخر ذكر اقليدس في الشكل السابع من المقالة الثامنة انه اذا كانت اعداد

متوالية على نسبة فالاول لبعد الاخير فهو بعد اثنائي فلو كانت ثلثة اعداد متوالية بحيث يكون الاول نصف الثالث لابد
ان يعد الاول الثالث لان النصف يفني الضعف لامحالة فيلزم ان يفني الوسط ايضا وهو غير ممكن فان الوسط
يكون بالضرورة زائدا عن الاول وناقصا عن الثالث فلا يفنيه الاول كما هو ظاهر وجه آخر لو كانت ثلثة اعداد
متوالية بحيث يكون الاول نصف الثالث لابد ان يكون مسطح الطرفين ضعف مربع الاول لما مر وقد مر
ايضا ان مسطح الطرفين من الاعداد المتناسبة يكون مساويا لمربع الاوسط فيلزم ان يكون مربع الوسط
ضعف مربع الاول فيعد مربع الاول مربع الوسط وقد ثبت اقليدس في الرابع عشر من المقالة الثامنة
ان كل مربعين يعد احدهما الآخر فضلعه يعد ضلعه فيلزم ان يعد الاول الوسط وهو محال لان الوسط زائد على
الاول ناقص عن الثالث وقد فرض الاول عاد الثالث فلا يكون عاد الوسط وجه آخر قد ثبت من سابع
الثامنة ان الاول اذا كان عاد الاخير يكون عاد الوسط وثبت في رابع عشر الثامنة انه ان كان عدد يعد عددا
فمربعه يعد مربعه فيلزم من ذلك ان يعد مربع الاول مربع الوسط وهو محال لما مر وههنا وجوه اخر مستنبطة من مستعانة
باشكال المقالة الثامنة والسابعة من كتاب الاصول تركناها مخافة الاطالة وفي ما ذكرناها كفاية ولما ثبت
انه ليس في الاعداد نسبة يكون تمنا ما هو الضعف فلا يكون لنسبة قطر المربع الى ضلعه من النسب العددية اذ
لو كان منها للزم ان يكون للقطر الى الضلع نسبة اذا جعلت مكررة صارت ضعفا واللازم باطل فالملزوم مثله
فيكون نسبة قطر المربع الذي هو وتر الزاوية القائمة من المثلث الى ضلعه من النسب التي يختص
بالمقادير اي يوجد في المقادير دون الاعداد ايضا يصح كون نسبة قطر المربع الى الضلع ثنائة فانه لا يستقيم على
تقدير كونها عددية وهي اي النسبة التي تختص بالمقدار ما يتحقق بين المقدارين الذين لا يوجد لهما
عاد مشترك بين المقدارين اي امر يفنيهما باسقاطه اي ذلك المشترك مرة بعد اخرى
ولا يتصور ذلك اي عدم وجود العاد المشترك في الاعداد حيث تعليلية اي لانه ينتهي الى الواحد
العاد اي المفني للجميع اي جميع الاعداد فانها مشتركة فيه فاذا اسقط عنها مرة بعد مرة افنى الكل واللازم ان لا يكون
مبدء للاعداد فتحقق النسبة الصمية التي هي من خواص المقادير المتصلة دون الاعداد المنفصلة في
الاجسام دليل على انفصالها فبطل تركب الاجسام من الاجزاء التي لا تتجزى وذلك ما اردناه و
نظم الحجة على طرز القياس ان يقال لو كان تالف الابعاد والاجسام من اجزاء لا تتجزى حقا لامكن تركب
المربع وقطره واضلاعه منها واللازم باطل وجه الملازمة انه لا فرق بين المربع وقطره واضلاعه وبين غيرها من
الابعاد فان جاز تالف الابعاد من الجواهر الفردة جاز تركبها ايضا منها ولا قائل بالفصل فان من قال بالاتصال
قال باتصال جميعها ومن قال بالانفصال قال بانفصال جميعها ووجه بطلان اللازم انه لو تركب المربع وقطره
واضلاعه من الجواهر الفردة للزم ان يوجد فيها نسبة عددية واللازم باطل فالملزوم مثله وجه الملازمة ان النسبة
الصمية من خواص الاتصال والاتصال ههنا على تقدير تركبه من الجواهر الفردة فلا وجود للنسبة الصمية ولما لم

النسبة الصمية كانت النسبة عددية ووجه بطلان اللازم انه لو وجدت فيها نسبة عددية لزم ان يوجد في الاعداد نسبة يكون ثمنا ها الضعف والازم باطل فالملزوم مثله ووجه الملازمة ان مربع قطر المربع ضعف مربع ضلعه ونسبة المربع الى المربع نسبة الجذر الى الجذر ثمناة بالتكرير فالقطر الى الضلع نسبة اذا ثنيت بالتكرير صارت ضعفا ووجه بطلان اللازم انه ليس بين الواحد والاثنين عدد فليس في الاعداد نسبة كذلك واذا بطل تركب المربع واضلاعه وقطره من اجزاء بطل تركب الابعاد مطلقا منها وذلك ما اردناه وبوجه آخر الاجسام والابعاد متصلة لانه توجد فيها النسبة الصمية دون العددية وكل ما يوجد فيه النسبة الصمية فهو متصل اما الكبرى فمع ظهورها متفق عليها واما الصغرى فلانه لو لم توجد فيها النسبة الصمية لوجدت النسبة العددية واللازم باطل فالملزوم مثله ووجه الملازمة انحصار النسبة بينهما ووجه بطلان اللازم انه لو وجدت النسبة العددية للزم ان يكون في الاعداد ثمناة ضعفية واللازم باطل فالملزوم مثله وبوجه آخر النسبة الصمية في الابعاد موجودة وكل ما توجد فيه لا تكون مركبة من الاجزاء التي لا تتجزى اما الكبرى فلانه لو تركب منها وجد عاد مشترك فتوجد نسبة عددية لا صمية هذا خلف واما الصغرى فلان النسبة التي تمثناها الضعف موجودة فيها وكل ما توجد فيه تكون النسبة الصمية موجودة فيها اما الكبرى فلانها لا تمكن في النسبة العددية واما الصغرى فلان مربع قطر المربع ضعف مربع الضلع ونسبة المربع الى المربع نسبة الجذر الى الجذر ثمناة وبوجه آخر نمهد اولا ثلث مقدمات الاولى ان مخرج الضعف هو الاثنان وهو ظاهر لانه اقل عدد يخرج منه والثانية ان مخرج اصل النسبة اقل من مخرج المثناة لانه كلما قل الكسر ازداد الخرج الاترى الى ان مخرج النصف اثنان ومخرج نصف النصف اربعة ومخرج نصف نصف النصف ثمانية الثالثة ان النسبة العددية لا بد ان يكون مخرجها عددا من الاعداد ولعد ذلك نقول نسبة القطر الى الضلع نسبة يبلغ ثمناها الضعف ولا شئ من النسب العددية يبلغ ثمناها الضعف فلا من نسبة القطر الى الضلع عددية اما الصغرى فلما ثبت في العروس مع الحادي عشر من الثامنة واما الكبرى فلان مخرج المثناة في ما نحن فيه هو الاثنان بحكم المقدمة الاولى فيكون مخرج اصل النسبة اقل منه بحكم المقدمة الثانية ولما لم يكن بين الواحد والاثنين عدد صحيح يكون مخرجا لاصل النسبة لم تتحقق بين الاعداد نسبة يكون ثمناها هو الضعف بحكم المقدمة الثالثة واذا لم يكن نسبة القطر الى الضلع عددية كانت صمية واذا كانت صمية كانت الابعاد متصلة وبوجه آخر تحقق النسبة الصمية دليل على اتصال الابعاد وكلما يوجد الدليل يوجد المدلول لكنه موجود فاتصال الابعاد موجود اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلانه لو لم يكن متصلا كانت مركبة من الاجزاء فتحقق فيها العاد المشترك فتحقق النسبة العددية لا الصمية هذا خلف واما وضع المقدم فلان تحقق النسبة العددية في الابعاد يستلزم وجود نسبة يكون ثمناها الضعف في الاعداد وهذا باطل فذا ايضا باطل وقد يورد على الحجة بوجهين احدهما انا لو سلمنا مقدمات الحجة فنقول انها منقوضة للزوم بطلان احدى المقدمتين المسلمتين عندهم اما كون مربع قطر المربع ضعفا لمربع الضلع واما

كون نسبة المربعين تمناة لنسبة الجذرين وذلك لانه على تقدير اتصال الابعاد لا يخلو اما ان يكون نسبة القطر
والضلع عددية او صمية لا سبيل الى الاول لانه ليس بين الواحد والاثنين عدد ولا سبيل الى الثاني لان العددية
لا يعقل حصولها من تكرير الصمية ونسبة الضعفية والنصفية عددية اما كونها عددية فظاهر واما عدم امكان حصولها
من تكرير الصمية فلان الصمية مجهولة لا مساغ فيها لان ينطبق بالضعفية والثلثية وامثال ذلك فلو حصلت
النسبة المعلومة بتكرير نسبة المجهولة ولا معنى للتكرير الا زيادة مثل الشيء عليه للزم كون النسبة المجهولة معلومة ولما
كانت العددية ضادة مباينة للصمية انتفى التكرير فكيف يتصور ان يكون نسبة الجذر الى الجذر صمية ويحصل
من تثنيتها نسبة الضعف وهي نسبة عددية واجيب عنه بان هذه مغلطة نشأت من اشتراك اللفظ فانه
زعم ان التكرير ههنا بالمعنى اللغوي وهو زيادة مثل الشيء عليه وليس كذلك بل تكرير النسبة كما صرحوا به عبارة عن
تربيع النسبة وضربها في نفسها فلا يلزم فساد ذكره المورد وانما اللازم بلوغ الصمية بعد التكرير الى النصف ان اخذت
من جانب الاقل والى الضعف ان اخذت من الجانب الاكثر مع كون نسبة الضعفية والنصفية عددية
وقول المورد يلزم ان تكون النسبة المجهولة معلومة ممنوع ان اراد به المعلومية من كل وجه لانه لا يلزم في تلك الصورة
العلم بتلك النسبة انها كم هي وكيف هي وانما علم حال تمنائها بالنسبة الى عدد صحيح لا بالنسبة الى ما هو صمي فليس ذلك
من العلم بالصمي في شيء لان ما هو معلوم ليس الا نسبة النصف الى الضعف وهي ليست بصمية وما هو
مجهول نسبة الضعف الى ما يخبر الصمي المتوسط بينه وبين الضعف وهي مجهولة الى الآن كما كان و
ان اراد انها لصيرورتها معلومة من وجه باعتبار انها تبلغ من تمناه الضعف فهذا غير مضر لانه لا يفيد علم الذات
انها كم هي وكيف هي وثانيهما ان هذه الحجة مبنية على امكان وجود المربع وغيره من الاشكال المستقيمة
وهي غير موجودة عندهم بل بالجواهر الفردة قال الصدر الشارح في حواشي الهيات الشفا سائر الاشكال
كالمثلث والمربع وغيرهما انما تثبت بوجود الدائرة اذ وجود المثلث انما يتبين اذا وضعت دائرتان
متساويتان بان مر كل واحدة منهما بمركز الاخرى وتقاطعتا على نقطتين فيحصل هناك مثلث متساوي الاضلاع
احد اضلاعه ما بين المركزين والآخران هما الخارجان من المركزين الى نقطة التقاطع لان الجميع انصاف اقطار دائرة
واحدة وكذا اثبات المربع والمخمس وغيرهما يتوقف على الدائرة كما يظهر بالرجوع الى كتاب اقليدس وكذا يتوقف
اثبات الكرة والاسطوانة المخروطة وغيرها من الاشكال المجسمة مستديرة كانت او مضلعة على طريق المهندسين
على الدائرة والدائرة التي تبتني عليها جميع الاشكال ليست ببينة الوجود حيث انكر ها كل من كان الجسم عنده
مؤلفا من اجزاء لا تتجزى وانما انكروا وجود الدائرة بوجهين احدهما ان وجود الدائرة ينافي وجود الجزء اذ
لو فرضت دائرة محركة من اجزاء لا تتجزى فان كان مقدار ظاهرها مثل مقدار باطنها وذلك محال ان مقدار
باطنها كمقدار ظاهرها يحيط به يلزم ان يكون ظاهر الدائرة المحيطة بها كباطن المحاطة حتى يلزم ان تساوي
سطح دائرة الفلك الاقصى لدائرة الارض السفلى وان لم يكن مقدار ظاهرها مساويا لمقدار باطنها وذلك

بان يكون بواطن الاجزاء متلاقية وظواهرها غير متلاقية فيلزم الانقسام في الاجزاء وتاينهما ان اكثر دلائل الطبال
الجزء يتبنى على ثبوت الاشكال كالمثلث والمربع وغيرهما وثبوتها يتبنى على ثبوت الدائرة وفيها وجب نفيها انتهى
كلامه ملخصا وجوابه من وجهين الاول ماذكره الشارح سابقا ان الشيخ ذكر في طبيعيات الشفا انهم لا ينكرون
المربع القائم الزوايا المتساوي الاضلاع ومثله ذكر الشارح في حواشي الهيات الشفا فتم الحجة المبتنية على
المربع عليهم وفيه ان كتبهم متطابقة على انكار جميع الاشكال وكيف يقرون بالمربع وهم ينكرون الدائرة و
ثبوته موقوف عليها ونقل الشيخ في هذا المقام غير موثوق به والثاني انا نثبت وجود الدائرة الزاما عليهم فيلزمهم
الاقرار بسائر الاشكال قال الشيخ في الفصل التاسع من المقالة الثالثة من الفن الثالث عشر الباحث
عن الالهيات من كتاب الشفا اما على مذهب من يركب المقادير من اجزاء لا تتجزى فقد يمكن ان يثبت
ايضا عليه وجود الدائرة من اصوله ثم لا يتقوض بوجود الدائرة الجزء الذي لا يتجزى وذلك لانه اذا فرضت دائرة
على الوجه المحسوس وكانت على ما يقولون غير دائرة في الحقيقة بل كان المحيط مضرسا وكذلك اذا فرض فيها
جزء على انه المركز وان لم يكن ذلك الجزء مركزا بالحقيقة فقد يكون عندهم مركزا في الحس ويحيل المفروض مركزا
في الحس طرف خط مؤلف من اجزاء لا تتجزى مستقيم فان ذلك صحيح الوجود مع فرض ما لا يتجزى فان طويق
ابطرف الآخر جزء من الذي عند المحيط ثم ازيل وضعه واخذ الجزء الذي يلي الجزء الذي اعتبرناه وطابقناه
فطويق براس الخط المستقيم مطابقة مماسة فان طابق المركز فذاك الغرض وان زاد او نقص فيمكن ان
يتمم ذلك بالاجزاء حتى لا يكون هناك جزء يزيد لانه ان زاد ازيل وان نقص تمم وان نقص بازالته وتمم بما يجانبه
فهو منقسم لا محالة فرض غير منقسم فاذا فعل كذلك بجزء جزء تمت الدائرة ثم ان كان في سطحها تفريس ايضا من اجزاء فان
كانت في فرج ادخلت تلك الاجزاء الفرج ليعد بها الخلل من السطح كلها وان كانت لا تدخل الفرج
فالفرج اقل منها في القدر فهي اذن منقسمة اذ الذي يملأ الفرج اقل منها وما هو كذلك فهو في نفسه
منقسم وان لم يكن موضوعة في فرج ازيلت عن وجه السطح من غير حاجة اليها انتهى كلامه هذا آخر
الكلام في هذه الرسالة وقد بقي بعد خبايا في الزوايا لم يعن من ايرادها الا خوف الاطالة وكان ذلك في
اليوم الخميس الثامن والعشرين من الشهر المظفر المعروف بصفر من سنة احدى وتسعين ومائتين
بعد الالف حين اقامتي بالوطن حفظ عن شرور الزمن واخر دعوانا ان الحمد لله رب العلمين والصلوة على رسوله

محمد وآله واصحابه اجمعين ✣✣

بسم الله الرحمن الرحيم

ان ابهى قلائد يتشح بها اعناق الاذهان واسنى خرائد تشنف بها آذان البيان حمد حكيم رفع بناء السبع الشداد من
غير عمد وزينها بالنجوم والسراج المنير وصور في الارحام صورا تحيرت في ادراك حقائقها اذهان الملائكة المقربين
واعطى تشكالا عجيبة حارت في اكتناهها عقول المتفلسفين والمهندسين والصلوة والسلام على النبي الاعظم الذي

طلعة في الغبراء وارتفع الى اكفهرار الذي انطق جذر اصم جمادات فصم به جذر منطق الالسنة من الفصحاء وزان وجه الارض
ببدائع تشكل العرايس والمحى بنورها الدجى من النفوس وعلى الاوتاد الاربعة الذين استقام بهم خيام الشريعة المتين
وقام بهم عالم الدين المبين وبعد فلا يخفى على ارباب النهى والنجيب عن اصحاب الحجى انه لما كان الارتقاء الى مدارج الكمال
للطالبين بمرقاة اسفار الكاملين واشاعة فيضان العلم واليقين من شان من تشبه باخلاق رب العالمين مصنف
الذي حازت عن اجادته كمال الباب ارباب العقول والذكاء وكانت من تعد محاسنه السنة الاذكياء وهو من جوهر الفضل
مكنون وكتاب الدهر من محاسنه معنون جمع في نفسه القدسية ما لا يعد من المحاسن ونبغ من حياض تحقيقه ما تدقيق
عن ايدي المحررين قصبات السبق في مضمار التحقيق الغائص لفرائد الفوائد في بحار التدقيق المفضية الى الارتفاع احاديث فضله
وكماله المنتهية بالسند العالي بلا انقطاع مسايد بذله ونواله الفاضل النحرير والكامل العريف اعني به سيدي وسندي
ذا الفخر البهي والشرف السني مولانا واستاذنا **المولوى الحافظ الحاج محمد عبد الحي** لازالت مدته السنية مخزة
لجباه ارباب الكمال عتبة العلية مستلما لنواصي اهل العلم والكمال الحواشي الرشيقة والتعليقات الانيقة على مبحث
المتناة بالتكرير في شرح هداية الحكمة للصدر الشهير وقد صنفوا في حل كتبا واوراقا وانطلقوا في فيافي معانيه انطلاقا فلم
يأتوا بما يروي الغليل ويشفي العليل وجاءت بحمد الله هذه التعليقات بحيث سرت القلوب بلقياها وقرت العيون
بمحياها ما دلت مثلها امهات الاقلام ولم يجد لها نظير على مر الدهور والاعوام انها شموس طالعة وبدور بازغة لا ادري
ما هي الآلي متلالية انامنها غالية ام جنة عالية قطوفها دانية لا تسمع فيها لاغية والسماء ذات الرجع والارض ذات الصدع
انه لقول فصل ما هو بالهزل بمبانيه الرشيقة تباهي قلائد العقيان وعقود الجمان كانهن الياقوت والمرجان كيف
لا وفضل الرسائل والكتب بفضل من صنفها ونبلها وقد صنفها من هو قطب مدار التحقيق ومركز دائرة التدقيق
كما جعلت نظر العقل في مدارج معارج البرهان السلمى كليلا عن درك نهاية قدره وارتقائه اجعل الطول امتداد
البرهان التطبيقي اقصر من مدة عمره وبقائه فنلموا اليها الطلاب ان هذا الشئ عجاب فقط

وانا المفتاق الى رب الكونين محمد حسين المجيب الآبادي عن الآفات في الامصار والبوادي

بسم الله الرحمن الرحيم

ان الله الملك الديان خلق الموجودات والاعيان واعطاها من الطبع والميلان لتتحرك الى الخير والمكان واقام السموات
على الدوران وزينها بالثوابت والسيارة شديد اللمعان ورتب العناصر في جوف السموات مع الامان مع ما بينهن من
العداوة والشنان واخترع الموالید من امتزاج البنيان سيما الذي هو اشرف انواع الاعيان ومن عليه بالعقول و
الاذهان انه محمد بالمحامد في الاحيان بل من عجلة النطق واللسان لا يمكن ان يعبر عن اوصاف الرحمان كيف وحمده غير متناه
البيان يعجز عن درکه الجنان والصلوة والسلام على سيدنا محمد الذي ارسل الى الخلق كافة بالحجج والبرهان ونزل عليه جبرئيل
بالفرقان وانكسرت بصيت جلاله والفيضان اشرف القصور والايوان واحدقت بمياه كماله النار الموقدة الاسنان
وشدد المردة والشيطان وذلل بجبينه البرهان وتشرف بوجوده البحران وعلى آله وصحبه وازواجه والاعوان منهم العمران والجدران

والعثمان ذوو الاعز والعرفان عمدة دين الاسلام والاركان دعاة الخلق الى الحق والايمان صلوة تامة زاكية مع الرضوان
من الازل الى ما لا يتناهى من الزمان وبعد فيقول الغارق فى بحر الخطاء والعصيان الحقير المفتقر الى الغفران
العاصى محمد عبد الرحمن خلف النعمان وهو ابن عثمان المنسوب الى الصديق الاكبر رئيس الشجعان والى ساجنكيج
گيا من حيث الاستوطان غفر الله لهم واسكنهم فردوس الجنان ان هذه الرسالة التى قدرها وثمنها غاليان جزءها
وسطورها كالسلاسل من الياقوت والمرجان مضامينها ومعانيها اعذب من الماء الزلال والريان بهاية تلقى
البصيرة العينان وينشط بسماعها الكسلان صنفها حين كان يقرء هذا الحقير شرح الهداية للصدر مع الخلان
فاشكروا على هذا الاتفاق ايها الاصحاب والرفقة والاخوان من هو ابو الشعور والهران استاذ فكما واليونان بقية الامس
والاعجوبة الى يومنا هذا الزمان بالنسبة الصبيان من الاطفال مجالسه المعلمان المشرف بزيارة الحرمين وحفظ القرآن الفائق على الامثال
والاقران فى العلم والحسن والاحسان نيظر مع الاشتياق من الجنان الى نور جماله الحور والغلمان المكنى بابى الحسنات
استاذنا واستاذ الاقران مولانا الحاج الحافظ مع الالحان محمد عبد الحق حفظه الله عن شرور اخوان ابن العلامة وفهامة
الابان المعزز بين الناس والاخدان منبع العلوم والفيوض والاحسان راس الفقهاء والمحدثين والربيان ماخذ الحكماء
والبلغاء ولله على المتكلان الذاهب تحت الارض بذهابه الازهران الباكى على فقده الافق ذو الحمرة والدمان المشتهر
بعبد الحليم فى الصين والعمان ادخله الله دار السلام والجنان وقد قلت مورخا بالفارسية والهندية ✤

التاريخ	تاريخ دیگر	تاریخ دیگر
یہ میرہی عسیر سخت کا	زہی تصنیف کشتہ این رسالہ	این نسخہ مقبول و مطلی
حل مطلب مین یہ بس یکتا ہوا	بعالم بنظیر و بی مثیل است	یکتائی جہان است و مجلی
اب اسی لو تقد جانسی دوشنو	ہمہ مشتاق او بہر زیارت	نی دید چنین کس نشنیدہ
اس سے بڑھکر اب نہو گا ہو چکا	کہ مقبول و حسین و بس جمیل است	زین فرش بآن عرش معلے
ہان سنو یک بات میری اور رکھنے	چو عاصی دید آنرا گفت تاریخ	عاصی پئی تاریخ بگفتا
کیجیو حق مین مصنف کی دعا	کہ آنشکل عروسی بی بدیل است	نو شکل عروس است مجلی
فکر سال طبع جب مجکو ہوئی	۱۲۹۱ ھ	۱۲۹۱ ھ
کیا ہوا مرغوب عاصی نے کہا		
۱۲۹۱ ھ		

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدا لمن انفرجت ذوابا نعمائه وشكرا لمن وسعت قوائم الائه خلق الصحاح والكسور وجعل المربعات والجذور رفع سبع سموات على الارضين
وحركها فى السبعين والتسعين لم يلد ولم يولد لا معدود لاعداد الف النسب العددية والصمدية وتقدس عن نقص الكيفية والكمية توحد بالوحدانية
وتبرء من الاثنينية تفرد بالفردية وتنزه من الزوجية نشهد ان لا اله الا هو مثنيا بالتكرير شهادة تكون وقاية فى اليوم الخطير وصلى الله وسلم

اصحابه على صدر الرياسة وسائل الى متابعة سيد رسل الرسالة وشمس فلك النبالة وعلى آله التمات مشكلات السعادة واصحابه محكمات
شفابا الكرامة يا اضلع عمر بقعة الخلافة وارباع بقعة العدالة وبعد فقد اتفق ان جمع الصغير والكبير على ان الرسالة المسماة بشرح
هداية الحكمة للصدر النحرير الذى اسفاره مستطيرة محمد ابن ابراهيم الصدر الشهير بملا اسد اللطف الخطيرى يوم عبوس قمطرير موسومة
بالتناة بالتكرير الذى لا يخيل بنائل التحرير وبنان التقرير حارت فى حله العقول وعجزت عن كشف الفحول خرائده فى الاستار مستورة
وفرائده فى الاصداف مكنونة تزين الاكياس كانهم العلماء والفضلاء اليه لا يصلون كم من معلمين اتخذوه ظهريا وكم من متعلمين
سبقوه شميا فيا ايها المسابادى الاذعان بالدوران جمعت فيه الزبر والاسفار غاص الغائصون فى بحار تحقيقه وخاض الخائضون
فى لجج تدقيقه حرر المحررون تحريرات شريفة وعلق المعلقون تعليقات نفيسة اجتهد المجتهدون غاية الاجتهاد وجاهد المجاهدون
حق الجهاد لكنهم لم يحيطوا بما يدفع الصعاب ولم يأتوا بما يميز القشر عن اللباب ولقد قرنا فى الايام الخالية والازمان الماضية
مع من تجشم فى سارية والطافهم على طاهرية الكتب الباقية فى السنة الناظر امية من العلوم المنطقية والرياضية والهندسية والحسابية ثم
تشوقنا الى تكميل العلوم الكمالية من الطبيعية والالهية وشرعنا فى هذه الايام شرح الهداية للصدر الهمام وبلغنا هذا المقام بعون
المفضل المنعام ووجدناه مزال الاقدام فالتمسنا الاستاذ العلام ان يحرر حاشية عجيبة تشفى العليل وتسقى الغليل وصحيفة غريبة
تهدى الى السبيل وتغنى عن الدليل فانى راتبة على اوج الكمال وذى الاعتدال فى دفع الكلال ووحدته فى تفصيل الاجمال
بعيد من الضلال فجلس جلسة او جلستين فى يوم او يومين وحرر صحيفة ملكوتية ودرة بهية متضمنة لمانى الزبر السنية ومشتملة
لنقايح قريحته الذكية ولالمعاته شريفة ومسالكها انيقة فرائده شريفة وفوائده لطيفة لطائفها عجيبة ونظائرها غريبة مسالكها
سنية وبدائعها بديعة دعاويها مدللة بالدلائل الهندسية ومطالبها مبرهنة بالبراهين الحسابية لم ير نظيرها عين الاعيان
ولم يسمع عديلها اذان الانسان يستعيد باصدافها الكسلان ويضرب باستماعها الكلان حوضة من حياض الجنة تجرى
من تحتها الانهار وروضة من رياض الجنة تستر نم على اشجارها الاطيار الفافها نور الانوار ومعانيها قمر الاقمار يهتك الكتاب
فى تطييب اومنة اولى الابصار والوانها نور على نور وصفى اتها كوجنات الحور وقمراتها كاللؤلؤ المنثور المستخرج من البحر المسجور
بياض ما بين السطور كلمعان النور من شجر الطور نقاطها كالنجوم الثاقبة وحروفها للغموم دافعة ارض طيبة وضعت للانام فيها فاكهة
والنخل ذات الاكمام فاغتنموا ايها الاخوان حرج البحرين يلتقيان بينهما برزخ لا يبغيان يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان
فتيقظوا يا خلص الخلان فيها قاصرات الطرف لم يطمثهن انس قبله ولا جان كانهن الياقوت والمرجان هل جزاء الاحسان الا
الاحسان طوبى لكم ايها الطالبون فى الاداضى وبشرى لكم ايها المتناقلون شرح الصدر الشيرازى فانها كاسمها سيرة
العسكر مشرقة لمبحث التناة بالتكرير مفتاح لكنز الدقائق ومعراج الصعود الى الحقائق مشارة ببنان العوالى
كالهلال ومتمايزة فى الحواشى كالعروس فى الاشكال كيف لا وقد ضمنه سماء العلوم وعين النجوم قاموس الزكاوة
وصحاح الدراية صدر ارباب العلم والكمال وبدر سماء الفضل والجلال مركز دائرة التحقيق ومحور فلك التدقيق كوكب
تنوير العرفان وتدوير حامل الاذعان المشتهر فى المشارق والمغارب فى فتح ابواب مشكلات المطالب ذو
التصانيف الكثيرة وصاحب الافادة الخطيرة نسبتا الى معاصريه اولى النظر والبصيرة كنسبة ارتفاع اعظم الجبال

الی السبع عزم الشعیرة باب مدینة العلم والحکم وعتبة باب الجود والکرم سلم المجد والعلوم هو کالشمس بین النجوم
مرصص بنیان المعقول والمنقول ومشید ارکان الفروع والاصول المتفرج ببستان الادب والحادق فی لسان
العرب سوسن اساس المعانی والبیان لدر البلاغة کالجدران رئیس المنطقیین والمتفلسفین وفخر الطبیعیین
والمتالهین قدوة المتقدمین والمتاخرین وزبدة المتصوفین والمتکلمین شیخ الاشراقیین والمشائین وامام
المهندسین والریاضیین افقه المتفقهین فی الدین وسند المحدثین والمفسرین وارث الانبیاء والمرسلین ومحی سنة
الخلفاء والراشدین کم من طلبة ذابت ابدانهم بحب تدریسه فترکوا اوطانهم فحضروا تلامذة ابجدانهم وسکنوا اولم
یدروا البدانهم فص خاتم الشریعة النبویة وخاتم فصة الطریقة الاحمدیة ذو النفس القدسیة وصاحب القریحة اللدنیة
المحلی بالاخلاق المرضیة والمتخلی عن الشرور الانسیة مروج العلوم الدینیة ومفیض المسائل الحکمیة کیف لا یطلبه البعید والقصی
فان المریض لطلب الطبیب محسن الطلبة والملکة وخیر اللحقة بالمهرة العلامة الاجل ومعلم المعلم الاول الاعلم الاذکی
والاورع الاتقی البحر الزاخر ذی المناقب والمفاخر السید السند والعضد المعتمد الممدوح کل لسان والمحبوب فی کل جنان
المتفرد فی الزمان والمغبوط فی الاقران بقراط العصر والدوران وسقراط الدهر والاوان المتبحر الجلیل والفاضل النبیل
ذو الشرف الاثیل احری بالتعظیم والتبجیل جامع البرکات کنیته **ابو الحسنات** حافظ خیر الکلام وحاج بیت
الله الحرام المشرف بزیارة روضة النبی والمتمسک بحبل الله القوی العلامة البلیغ والسمیدع اللوذعی استاذنا
مولانا الحاج الحافظ **محمد عبد الحی** الانصاری الایوبی الحنفی الکنوی ادام ظله العلی وحفظه من شر
کل غبی وغوی وانالمذنب الاثیم **محمد نثار کریم** ابن مروج شریعة سیدنا ابی القاسم مولانا المرحوم المدعو
بمحمد هاشم ابن المغفور بمغفرة ربه الباری الملک **فضل علی** الحنفی الاسحاقفوری البهاری جعل الله
وجوههم ناضرة الی ربهم ناظرة مسفرة ضاحکة مستبشرة +

سنہ بیلکھوا ۱۲۹۱ ھ | فقط + | الفرق للبابین وتمیز بقولهم قوی بعد قولهم الاحق قولهم لان

خاتمة الطبع

بسم الله الرحمن الرحیم

حمدا لمن اسس اساس الحکمة والمیزان وشکرا لمن وهب لنا الحجة والبرهان تعالی من لا یحوم حول کبریاء والافکار
والاذهان وضاق عنه مجال امکان البیان والصلوة والسلام علی من طلع بضیاء وجهه شمس الایمان والظفار منوره
نیر الشرک والعدوان وعلی آله واصحابه الذین هم صاحب الکشف والعرفان وخلاصة تکوین روضة الامکان **اما بعد**
فیا ذا الفضل والکمال ویا اصحاب التحصیل والقال انظروا الی شرح هدایة الحکمة للصدر الشیرازی سلک مسلکا بدیعا فی بیان مطالبه واختار

الرقيا الطيفا في كشف معضلاته وقد افضل واشكل في بعض مقاماته امتحانا للماهرين وتشحيذ الاذهان خصوصا مقام البرهان المسمى بسراج الفتاة بالتكرير حيث اشكل على العلماء وان تلمثوا بالتكرير تحيروا في افهامه وتفهيمه كثير من العلماء الكاملين وتنزه وتفكر في تعليله وتعاليقه فجول من الفضلاء المدرسين ولعمري ما نرى في هذا الزمان شخصا ان يطلق اللسان في حل معضلاته العلمية بل اذا فرقا يضع اليد يمم على الراس حين ارتفعت الاشراق عن وجه معانيه الخفية وحرر على حسب زعمهم اكثر العلماء حواشي عجيبة وسطر سلك قدر بضاعة علمهم فجول من الفضلاء تعاليق غريبة الا انه لم يات احد ما يخل به اشكالاته بعد افيرها وتوضيح عويصاته بتقريرها وتطميرها واني من هذا الوجه اضمرت في قلبي ان اقول من الاوستاذ العلام وبحر القمقام ان يحرر رسالة في هذا المقام يكون كاشفة للمرام الاشكل ومبينة للكلام الاعضل الا انه لسبب بعض الضرورات الدنيوية عاقت عوائق عن ان اظهر ما اضمر حتى عزمت الى الوطن فسكنت فيه ببذا من الزمن فبعد انجاحها قصدت ان ارجع الى حضرته وان اقرء كتاب الشفا من تصنيف الشيخ الرئيس فسافرت حتى حضرت في بلده الشريف فلقيتنا محبي ومشفقي وشائق لقائي هو فخر الاقران والاماثل الممتاز بشارة الاناميل عمدة الطالب والقاري المولوي محمد عبد الباري صانه الله الباري فتكلم كلاما اتحاديا حتى جاوت تذكرة شرح الصدر المذكور في الصدر فقال البعض مقاماته خصوصا مقام المتناة بالتكرير اشكل من ان يبين فقلت نعم فقال اعرض بخدمته الاوستاذ العلام ان يحرر رسالة في هذا المقام فتخيل في ذهني تخيل سابق حتى صار كانه لاحق فبعد ساعة ذهبت بحضرته فالتمسنا اما اضمرنا فقال لا فرق تملى من تحشية الجامع الصغير للامام محمد رح فكررت واصررت فقبل وجلس على سرير [illegible] الرسالة العجيبة وتذكرة الطيفة لم يرشدها عين الزمان ولم يقف على عديل الدوران صحيفة ملكوتية ودرة بيضاء جامعة [illegible] حقيقات الشامخات حادية للتدقيقات الراسخات لا يدري اهي الياقوت والمرجان ام حور العين تشهين النفس والجنان مفيدة لكل طالب تقيد ومرشد لكل راغب في الفنون رشيد مملوة مما خلت عنه الدفاتر مشحونة بما لم يخطر في قلب الاصاغر الاكابر روضة تيلاء من رياض الفاظها نجوم الفنون وجنة تجري من تحتها العيون كيف لا يكون هذا البيان بهذا الشان وقد الفه مقدام المحققين المتفلسفين امام المدققين المتالهين ماحل العلوم هو بين العلماء كالشمس بين النجوم ابدعها [illegible] فبقيت جامل عرش التحقيق مضاءت بانوار فيوضه الامصار وجرت انهار علومه في البوادي والاقطار اعني سوم العلم والكمال بعد ما صارت منازل الافاضل بزوال الجهال اندرس مجالس الدرس والتاليف بحبس النباسين بعد ما صارت مواضع التدريس مواقع التلبيس وروج ناقد بضاعة العلوم معقولها ومنقولها بعد [illegible] افضلا واجهل مقبولا الذي شاع في المشارق تصنيفه وفي المغارب تاليفه ليس في العلوم العقلية مثله ولا في الفنون النقلية شبيه ومثله اوستاذ البشر بل هو العقل الحادي عشر الفاضل اللوذعي والعالم الالمعي مولانا الحاج الحافظ الحاج المولوي محمد عبد الحي زاد الله تعالى فضائله طالعة وبدوره في سماء الاعتلاء ما دامت افلاك علمه مركزا دائرة والكواكب مهما سائرة حفظه الله عن الحاسد ومن صيانه عن عين المعاندين آمين ولما فوض لي الاهتمام بالاهتمام امره بطبعه نبذة العلماء الفخام المولوي خادم حسين عين عن كل شين فطبعته والمرجو والامتنان محمد ثاني شجاع ان الكنوي المتهم للمطبع العلوي في سنة الحادية والتسعين بعد الالف والمائتين من هجرة من له الشرف والتقدم عليه وآله صلوة رب البشر ما دام الشفق [illegible] محمد عبد الحي اللكنوي فاض عليه الهادي وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والصلوة

صحت نامہ سیر العبیر فی مبحث المثناۃ بالتکریر

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۴	۲۴	لما ذکرنا	کما ذکرنا
۶	۱	نسبۃ اخرے	نسبۃ الی اخرے
〃	۱۰	العشرۃ	العشرین
〃	۱۱	للعشرۃ	لخمسۃ عشرین
۷	۱۵	کل منہا	کل منہما
۹	۸	۶و۶	۶ و ۶
۱۰	۸	فیکون	فیکون ہ
〃	۸	النسبتج	نسبۃ ح
〃	۱۶	الاولی	الاول
〃	۱۸	فنضرب ح	فنضرب ح
۱۲	۸	ایسادی	لسادی
۱۵	۹	اذا سلح	اذ سلح
۱۸	۷	تثنیتہما	تثنیتہا
۱۹	۱۵	ومزاحۃ	فزاد بالحاقہ
〃	۱۷	لیدہا	لیسوہا

استہار

ماہران علوم عقلیہ ونقلیہ وطالبان فنون حکمیہ ریاضیہ کو بشارت ہو کہ کتاب بیمثیل وبی نظیر علم حکمت مین بدرمنیر یعنی **شرح ہدایۃ الحکمۃ** معروف بہ **صدرا** کہ معرکہ آرائے علماہی ومطرح انظار فضلاہی قبل اسکے ۱۲۶۲ ہجری مین تحشی وافی وتزیین کافی جناب عمدۃ المحققین وبدیۃ المتکلمین بحر الفضل والجاہ مولانا الحاج المفتی **محمد سعد اللہ** ادام اللہ فضلہ وابقاہ مطبع علوی مین باہتمام خاکسار **محمد علی نجشخان** لکھنوی کے چھپی تھی بفضلہ تعالی ایسی مطبوع طبایع ہوئی کہ دست بدست فروخت ہوگئی اب ایک عرصہ سے کوئی نسخہ تجار کے پاس باقی نرہا اور اشتیاق فضلا واستدعاء طلبا اوسکے طبع ثانی کی طرف زیادہ پایا گیا بنا رعلیہ فخر الفضلا ومختار العلما ماہر علوم عقلیہ ونقلیہ ابو الحسنات مولانا الحاج الحافظ **محمد عبد الحی** ادام فیضہ العلی ابن مولانا الحاج الحافظ **محمد عبد الحلیم** ادخلہ اللہ فی دار النعیم نے حواشی جدیدہ مفیدہ سے اوسکو مسجل فرمایا حسب اجازت محشی سابق وجدید کے باہم دیگر اس خاکسار نے سنہ ۱۲۹۱ ہجری مین طبع ثانی کرکے مشتہر کیا تا خاص وعام کو نفع تمام ہو اور محشی اول وثانی کو اجر تمام حاصل ہو فقط

لہذا التماس ہے

کہ کوئی صاحب بغیر اجازت احقر قصد چھاپنے یا چھپوانے اس کتاب کا نفرماوین ورنہ عوض مین فائدہ کے نقصان اوٹھاوینگے کف افسوس ملین گے فقط

واسطے سند اس امر کے کہ کتاب ہذا چھپی ہوئی خاص مطبع علوی کی ہے مہر مطبع ثبت کی گئی

۱۸۵۶ء ص۔ص

آخری درج شدہ تاریخ پر یہ کتاب مستعار
لی گئی تھی مقررہ مدت سے زیادہ رکھنے کی
صورت میں ایک آنہ یومیہ دیرانہ لیا جائے گا۔